قاسيون

العدد 425

السبت 24 تشرين الأول 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (10.619.945) زائراً.. زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني: WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

حول الشراكة السورية – الأوربية

ماذا بعد «التريث»؟

لم تمض سوى بضعة أيام على كتابة، وأقل منها على صدور، افتتاحية «قاسيون»، العدد الماضي (٤٢٤)، تاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٩، المعنونة «أي انفتاح نريد؟»، حتى جاء على نحو شبه خجول في بعض وكالات الأنباء والمواقع الالكترونية والصحف نبأ مفاده بالمحصلة أن وزارة الخارجية السورية بعثت برسالة إلى الرئاسة السويدية للاتحاد الأوربي أن سورية أرجأت فيها التوقيع على اتفاق الشراكة السورية الأوربية من دون أن يعني ذلك أنها تعيد النظر بالاتفاق من حيث المبدأ، في حين قال رئيس هيئة تخطيط الدولة في تصريح ورد في تقرير لقناة الجزيرة حول الموضوع ذاته «إننا غير مستعجلين»..!

وبينما ذهبت بعض التسريبات إلى أن دمشق لم يرق لها «التكبر» الأوربي لجهة طريقة الدعوة والوقت المتاح للتوقيع، وأنها تحتاج إلى وقت لدراسة «تفاصيلِ الاتفاق»، ذهبت تفسيرات أخرى إلى ما مفاده أن «أوربا» مارست ضغطا سياسيا على دمشق بخصوص «حقوق الإنسان» ما عطل التوقيع في موعده الذي كان مزمعا في ٢٦ الجاري، في حين ربط البعض ذلك بالانفتاح السوري – التركي وتأسيس مجلس الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين، في رسالة موجهة في أحد جوانبها إلى «الأوربي المتكبر عليهما» وهو ما يتوجب وضعه في سياق إعادة الاعتبار «للشرق العظيم» وقوته واستعادة حضوره على الساحة الدولية في لحظة تاريخية مناسبة.

لكن إذا كان من الواضح أن خلف الأكمة ما خلفها، فإن أبرز ما في القضية هو ضبابية الموضوع قيد النقاش، أي اتفاق الشراكة، حتى بالنسبة لغير الاقتصاديين في الحكومة السورية، ومعهم الجمهور السوري كله، حيث سبق لوزير الخارجية، الأستاذ وليد المعلم، أن أوضح لنظيره الاسباني الزائر لدمشق في ١٤ الجاري أن الطلب السويدي لتوقيع الاتفاقية سيخضع للدراسة، مضيفا بلهجة ساخرة انه يتمنى على موراتينوس «أن يشرح له معناها».

ومن هنا، فإنه بمقدار أهمية الإعلان السوري عن التريث والتمهل، ثأرا للكرامة، ومن أجل دراسة واستشفاف انعكاس الشراكة على القطاعات الاقتصادية السورية، في خطوة تشكل ضربة للمهرولين الليبراليين في سورية، ترتدي الأهمية ذاتها مسألة إطلاع الناس عموما ووسائل الإعلام السورية خصوصا على مضمون هذه الاتفاقية وبنودها وشروطها بالكامل، كي لا تبقى خاضعة للأقاويل والإشاعات، مع ترك مجموعة قليلة من مفاوضي الفريق الاقتصادي السوري متحكمة بتقديم مجتزآتها وتأويلاتها لما يقال إنه وثيقة من آلاف الصفحات، تنعكس في سلبياتها وإيجابياتها المفترضة على عموم البلاد والعباد في سورية.

ولكي تكون الشراكات بين أنداد وليس من أتباع، فإنه من الضرورة بمكان ألا يكون إعلان التريث السوري إجراء «تكتيكيا» عابرا، وإنما «ضرب فرامل» ولو فيما قبل اللحظة الأخيرة لتكريس دراسة ما أسميناه «الميزات المطلقة» للموارد السورية والاستفادة منها، أي تلك التي تتمتع بها سورية دون سواها من البلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها بلد ذات اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، وصناعي متواضع، وتجاري إلى حد كبير، مع تشوهات طفيلية مستشرية من الأنشطة الاستثمارية والخدمية غير منتجة بغالبيتها، من منظور مفاهيم الاقتصاد الوطني، ناهيك عن الفساد الذي «يشفط الأخضر واليابس».

وبالتالي فإن التريث، بالمعنى الاستراتيجي، يعني تحقيق أفضل الشروط لاقتصاد يصنف بأنه نام، وأفضل الشروط هنا تعني التركيز بالدرجة الأولى على القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية، وتحسين أوضاع أهم الموارد السورية، أي العامل البشري وظروف معيشته، لتأمين شروط «حمائية» للمنتَج والمُنتج السوري على حد سواء أمام أفق تنافسي سيزداد حدة في ظل الأزمَة التي تضرب المراكز الرأسمالية، بما فيها أوربا.

ولأن العنصر البشري هو أهم «رقم» في مقاييس التنمية ونجاحاتها، فإن سورية ومواطنيها وجمهور العاطلين عن العمل فيها، يعانون حتى قبل الشراكة من «العمالة الأجنبية» الوافدة بكثرة ومن بلدان آسيوية يزداد عددها تباعا، وليس غريبا في ظل الأزمة العالمية وتقشفات الميزانيات الحكومية في بلدان أوربا وأمريكا أن ترى في المستقبل القريب، عمالة أوربية وربما أمريكية في بعض المدن أو الأرياف السورية الكبرى، تبدأ ملامحها فعلاً من خلال اعتراف وتسريب بعض المصنفين كـ«خبراء أجانب» من الزوار والمقيمين بأنهم يبحثون عن مصادر مالية لدعم عيشهم، أي أن الموضوع لم يعد بالنسبة إليهم «منة أو ترفا»..!

وإذا كان ما سبق هو استقراء لبعض الفرص والتحديات فإن من بين الأسئلة التي تطرح نفسها: هل سيقف «المتلهفون» للشراكة المنتفعون منها في الداخل والخارج، في موقف المتفرج؟

ليس ذلك متوقعا، وإنما سيمارسون مزيدا من الضغوط ومحاولات الابتزاز التي ينبغي وقفها، مرة وللأبد، التفاتا لقضايا عموم الناس وتعبيرا عن مصالحهم الحقيقية، وعموم الناس هنا ليسوا مفهوما ضبابيا أو قلة قليلة أو شرائح اجتماعية بسيطة، بل هم من لحم ودم، نساء ورجالا، من العمال والموظفين والفلاحين والعمال الزراعيين والعسكريين والدبلوماسيين والحرفيين والصناعيين وصغار التجار والعاطلين عن العمل والمشردين والفقراء، ونترك «لعتاولة» الفريق الاقتصادي تحديد نسبتهم من عموم الشعب السوري، وتقديم الرقم..!!

■■



سجل الشيوعيون السوريون خلال تاريخهم ملاحم ومآثر وإنجازات لا يمكن أن يمر التاريخ الوطني لبلادنا وتاريخ الحركة الشيوعية العالمية عليها مرور الكرام. وكان ما حققه الحزب خلال وجوده نتاج نضال أجيال عديدة من الشيوعيين، وثمرة عمل عشرات الألوف منهم، تشهد عليها دماء شهدائه التي قدمها خلال النضال الوطني والطبقي. إن تاريخ سورية الحديث لا يمكن أن يكتب اليوم دون ذكر دور الحزب الشيوعي السوري.

ميثاق شرف الشيوعيين دمشق في ١٥ آذار ٢٠٠٢

من حرم عمال حبوب القامشلي من تعويضات العمل الإضافي؟

حُرم عمال فرع مؤسسة الحبوب بالقامشلي هذا العام من صرف تعويضات العمل الإضافي (ساعتين) عن الشهر الثالث لموسم ٢٠٠٩ , مع العلم أن الفرع كان يمنح العاملين كل عام هذه التعويضات, كما أن العاملين في جميع فروع المؤسسة الأخرى على امتداد البلاد حصلوا على هذه التعويضات, وبالرغم من إن حجم إنتاج المحافظة الذي اشترته المؤسسة هذا العام كان يشكل نسبة خمسين بالمئة من مجموع إنتاج سورية.

والجدير بالذكر أن فرع اتحاد العمال في المحافظة واللجنة النقابية تدخلا لمصلحة العمال ولكن لم يعمل أحد برأيهما..

إننا – مع العاملين في المؤسسة – نطالب بصرف هذه التعويضات إحقاقا للحق، أو على الأقل أسوة بالفروع الأخرى من المؤسسة، مع تذكير المعنيين بأن تقاليد عمل المؤسسة في سنوات سابقة كانت تلجأ إلى صرف أذونات السفر للعمال خلال فترة الموسم, وتصرف لهم ثلاثة أشهر كعمل إضافي, وإننا نرى ضرورة الحفاظ على هذه المكتسبات لا تقليصها , وإضافة مكتسبات جديدة لهم وليس التخلي عما انتزعوه بنضالهم وصبرهم.

■ **القامشلي - مراسل قاسيون**

خمسة وثمانون وردة

لكل من ساهم في إشادة لبنات الحزب الشيوعي السوري



تتقدم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وصحيفة قاسيون من جميع الشيوعيين السوريين، داخل الفصائل وخارجها، ومن الحركة الوطنية السورية عموما، بأحر التهاني بمناسبة الذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس حزب الجلاء، حزب الخبز، حزب الوطن، الحزب الشيوعي السوري، وهي تحيي ذكرى آلاف الشيوعيين الذين قضوا شهداء أو رحلوا بعدما أسهموا بقسطهم الكفاحي والنضالي الشريف في مسيرة الحركة الشيوعية السورية دفاعا عن الشعب والوطن وعموم الكادحين السوريين بسواعدهم وأدمغتهم.

إن ذكرى التأسيس تشحذ همم الشيوعيين على امتداد الوطن في سعيهم نحو قيام حزب شيوعي واحد موحد، يحترم تاريخه ورموزه، ويلغي حالة التشرذم الفصائلي، ويستعيد دوره الوظيفي في حياة البلاد.

عاشت الذكرى الخامسة والثمانون لتأسيس الحزب الشيوعي السوري..
وكل عام والوطن وأنتم من أبنائه بألف خير..

كركوك صاعق تفجير في العراق..
وأوباما يتطلع «للبزنس»

حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الحكومة العراقية على إنجاز قانون الانتخابات لتجري في موعدها المحدد في كانون الثاني المقبل.

وقال أوباما خلال لقائه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بواشنطن إن الطرفين مهتمان بتأكيد أن يكون لدى العراق قانون للانتخابات يتم الانتهاء من صياغته في الوقت المناسب حتى تجري في الوقت المحدد لها، مضيفاً من جانب آخر أنه ملتزم بخطته الخاصة بسحب قوات بلاده «المقاتلة» بحلول شهر آب, مع سحب كل القوات بحلول عام ٢٠١١ .

كما تطرق إلى أن محادثاته مع المالكي تناولت قضايا متنوعة, قائلاً «أصبحنا ننتقل الآن إلى قضايا تتجاوز الأمن وبدأنا نتحدث عن الاقتصاد والتجارة».

المالكي الذي قال بدوره إنه ينبغي أن تجري الانتخابات في موعدها استناداً إلى «المبادئ الوطنية»، على حد تعبيره، أكد أن حكومته «ترغب من الشركات الأمريكية الاستثمار في العراق».. وكأن هذا لا يجري أصلاً رغم أنف هذه الحكومة وسابقاتها.

تأكيدات الطرفين على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها تعني عملياً تحضير صواعق تفجير لمجمل الوضع في العراق في ظل تأجيل البرلمان العراقي لإقرار القانون الذي ستنتظم بموجبه الانتخابات العامة بسبب خلاف على نظام التصويت الذي يجب تطبيقه, وما إذا كان سيكون بنظام القائمة المفتوحة الذي يتيح لمرشحين أفراد خوضها, أم بنظام القائمة المغلقة الذي يختار من خلاله الناخبون القوائم الحزبية لا المرشحين.

والأهم من ذلك هو الخلاف على وضع مدينة كركوك وسجل الناخبين فيها في ظل اتهامات موجهة لحكومة إقليم شمال العراق بتغيير البنية السكانية في المدينة الغنية بالنفط والتي ترتبط بها خلافات ترجع للعهد البائد، وهي لاتزال تعرض مستقبل العراق ونسيجه المجتمعي المتنوع ووحدة أراضيه للخطر.

■■

بصراحة

المطلوب: قرارات أكثر جرأة

◄ علي نمر

بعد أيام قليلة سيعقد الاتحاد العام لنقابات العمال مجلسه العام بعد تأجيله لأسباب لسنا بصدد مناقشتها الآن، لكن ما نريد التحدث عنه الآن هو وضع شركات القطاع العام الصناعي التي صدر بحقها قرار الإغلاق، هذا الموضوع الذي يؤشر على وجود قطبين متصارعين في الدولة والمجتمع، لأنه يثير خلافاً أساسياً بين دعاة إصلاح القطاع العام الصناعي وتطويره ودعاة لتصفيته بحجة أنه يشكل عبئاً على الدولة. علماً أن وزير الصناعة وفي لقائه مع الزميلة «الاقتصادية» كشف أن فكرة إصلاح القطاع العام بدأت منذ أوائل العام ٢٠٠٩، وهذا يعني أن كل ما قيل عن إصلاح هذا القطاع منذ سنوات كان حبراً على ورق وضحكاً على اللحى، وهذا يؤكد بالتالي ما قلناه سابقاً، وهو أن الإصلاحات الاقتصادية في سورية منذ بداية ٢٠٠٠ أعطت الأولوية للقوانين، ولم تعط الأولوية الكافية للسياسات، وهذه يعني بالضرورة أن هذه السياسات كانت تأتي كتحصيل حاصل نتيجة هذه القوانين.

لذلك كانت الحجج لدى دعاة تصفية القطاع العام جاهزة: إن إصلاح القطاع العام يحتاج إلى أموال هائلة، ليست لدينا القدرة على توفيرها، وهذا القطاع لم يثبت جدارته طوال الفترة السابقة حتى أصبح خردة وآلاته أصبحت قديمة ومهتلكة، وإن الحل الأساسي سواء في المدى البعيد أو القريب هو خصخصة القطاع العام وخاصة الصناعي منه، بعد أن أصبح الأمل معدوماً في إصلاحه ليصبح قطاعاً ديناميكياً و قادراً على الدخول في الأسواق العالمية!

أما دعاة الإصلاح فكانوا يقولون إن الحديث عن الإصلاح بات مؤلماً جداً، لأن هذا الحديث يتكرر منذ ثلاثين عاماً في كل النقاشات والدراسات التي تجري، بدءاً من رئاسة مجلس الوزراء وانتهاءً بالوزارات والمديريات والمؤسسات، ولم تغير هذه النقاشات شيئاً، فالنقاط نفسها تناقش، والنتائج والتوصيات التي تخلص إليها هذه النقاشات واحدة، وكل الدراسات التي قدمها الاقتصاديون الغيورون على الوطن ومصلحته ذهبت سدى، وأحياناً كثيرةً كانوا يتهمون بأنهم ضد الاقتصاد الوطني وتطويره، علماً أن الاقتصاد السوري يدار بطريقة ارتجالية، ولا يمكن لأية دولة أن تقوم دون دور وتدخل القطاع العام، وتبقى مسألة الخاسر مسألة شكلية، لكن المصيبة الكبرى أننا أصبحنا نعاني من التبعية الاقتصادية المطلقة للخارج، فمنذ عام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٦ أعطيت كل المزايا للمرسوم رقم /١٠/ وعبدت كل الطرقات لكي يمر معززاً مكرماً.

أما في عام ٢٠٠٧ وبعد صدور القانون رقم /٨/ فلم تبق أية مزية في العالم إلا وتم إعطاؤها للقطاع الخاص، فوصلت أعداد المشاريع المستلمة فيه إلى /٦٤/ مشروعاً، منها /١٦/ مشروعاً مرخصاً، أما المنفذ منها فهو لا شيء... أي صفر!! وهذا دليل قاطع على أن المشكلة ليست في القطاع العام بل في السياسات الاقتصادية والرؤية الإستراتيجية للحكومة الموقرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل بإمكاننا إطلاق صفة الوطنية على القطاع الخاص إذا ما بقيت أمواله تهرب إلى الخارج؟ وكيف ننادي بالعدالة الاجتماعية ووجوب تحقيقها وبالوقت نفسه نطرد العامل من عمله ونرميه في الشارع؟ إن هذا يدعونا ويدعو المجلس العام لاتخاذ قرارات أكثر جرأة لمصلحة العمال وكافة شرائح الشعب السوري، لأن الوقت يسير بسرعة وهو ليس لصالحنا، وعلينا اتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تحقق الضمانة الحقيقية لكرامة الوطن والمواطن.

■■

النقابات والمنظمات الشعبية تقول كلمتها تجاه سياسات الحكومة

◄ يوسف البني

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الحكومة تواجه استهجاناً وانتقاداً ومعارضة شديدة من معظم المنظمات الشعبية والقوى الوطنية المخلصة الحرة، فمن تحرير أسعار المواد المدعومة، كالمازوت، الذي أجج سعير باقي أسعار المواد التموينية والمعيشية، إلى التخلي عن مكتسبات القطاع العام والمتاجرة بالمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة وطرحها للاستثمار من قبل الغرباء، إلى باقي المخططات والسياسات التي أدت إلى إفقار شعبنا وتجويعه وإحساسه بانعدام الأمن والأمان.



من أجل الوقوف على نظرة شاملة لهذه السياسات وموقف المواطنين منها، كان لـ«قاسيون» هذا اللقاء مع النقابي البارز إبراهيم اللوزة، الذي أفادنا بالتصريح التالي:

«إن الظروف التي يمر بها وطننا الغالي سورية صعبة جداً على أبناء شعبنا، وخاصة الطبقة العاملة والحرفيين والفلاحين، والعاطلين عن العمل والفقراء وجميع فئات الشعب، فالبطالة تزداد عاماً بعد عام والفقر يتعمق ويتوسع، وأعداد خريجي الجامعات الجدد يتم تشريدهم في الشوارع والمقاهي، على الرغم من ادعاء الحكومة بتأمين ٣٠٠ ألف فرصة عمل دائمة ومستقرة، وإدعاء أرقام نمو غير صحيحة بل تخص قلة قليلة من المستثمرين الذين نهبوا خزينة الدولة وتكدست الأموال بين أيديهم، وطرحت الحكومة الخطة الاستثمارية لإعطاء منشآت ومرافق القطاع العام للغرباء بعد حجب المساعدات المادية عن هذه الشركات ومصادرة فوائضها الإنتاجية وصولاً إلى توقيفها نهائياً، وبالنسبة للعمال فقد حجبت عنهم الكثير من الحقوق والمكتسبات التي حصلوا عليها بنضالهم خلال عقود طويلة، فقد تم تخفيض مخصصات الطبابة والوجبة الغذائية واللباس والحوافز الإنتاجية في كثير من شركات ومؤسسات القطاع العام، ويتم العمل للقضاء على الكثير من حقوق العمال من خلال تعديل قانون العمل وقانون التأمينات الذي يسعى إلى تخفيض نسبة الراتب التقاعدي من ٥, ٢٪ إلى ٦, ١٪ عن كل سنة عمل.

إن هذه السياسات اعترضت عليها المنظمات الشعبية كافة، من اتحادات عمال المحافظات والاتحاد العام للعمال وكذلك فروع الجبهة الوطنية التي رفعت الكتب إلى قياداتها، التي بدورها رفعت الكتب إلى الحكومة، ولكن الحكومة لم تستجب ولم ترد على أية اعتراضات، ما أصاب الكثير من القوى الوطنية والمنظمات الشعبية باليأس والملل من المطالبة بالحق والقانون.

القيادات النقابية قدمت ملاحظات حول انهيار القطاع العام والوضع الاقتصادي، ومسؤولية الحكومة عن دعم القطاع العام الصناعي وتطويره، وقد طالبنا عدة مرات بعقد مؤتمرات من أجل هذه الغاية فلم يستجب أحد.

تقول الحكومة إن بعض الإدارات فاسدة، فلماذا لا يتم تغييرها ومحاسبتها؟! وهل من المصلحة العامة بقاء هذه الإدارات؟!

الحكومة تضعف الموقف الشعبي والوحدة الوطنية الداخلية بإجراءات الخصخصة، لأنها تتخلى عن موارد هامة للخزينة.

نحن لسنا ضد إنشاء مصانع ومعامل خاصة، فالقطاع الخاص يرفد الوطن بالصناعة اللازمة، ويشغل اليد العاملة، ولكن ليس على حساب مصانع ومعامل الدولة، ولكن يُشتَرَط ضمان الحقوق للعمال في القطاع الخاص.

نطالب بدعم القطاع الزراعي وتخفيف تكاليف وأعباء الإنتاج، وخاصة موسم الحمضيات، هذه الثروة الإستراتيجية، حيث لدينا إنتاج أكثر من مليون طن، وعلى الدولة تَوَلِّي أمر التسويق، وتنظيم عملية التصدير بعد اكتفاء السوق الداخلية.

لقد وقفنا ضد إغلاق الوحدات الإرشادية ومعامل السجاد اليدوي في الإرشاديات، حيث تم تشريد أكثر من ٤٣٠٠ عامل في مختلف المحافظات السورية.

كذلك عارضنا توقيف ١٧ شركة من شركات القطاع العام، كان من المفترض دعمها وتجديد خطوط الإنتاج فيها لإعادة الإقلاع بعملها بشكل صحيح، ولكن ذلك لم يحصل.

نطالب بإعادة التأمين الصحي للمتقاعدين، حيث تم توقيفه من قبل التأمينات الاجتماعية، ولا يستفيد المتقاعدون من الصندوق الصحي، ويجب الاستفادة من مبلغ ١٢٧ مليار ل.س موجودة في صندوق الدين العام.

إننا نقف هذه المواقف انطلاقاً من حرصنا الشديد على قوة الموقف الشعبي ومتانة الوحدة الوطنية الداخلية، ونريد أن يكون البلد قوياً مرتكزاً على اقتصاد متين، ونطالب بإيجاد سياسات بناءة تستند على القوانين والمراسيم الثابتة، وذلك بالعودة إلى الدستور وتطبيق نصوصه وقوانينه التي تقوي البلد، وترفع من شأنه وسيادته».

■■

التعديات تستمر ونقابة النفط عيل صبرها



بعد أن طفح الكيل برئيس وأعضاء نقابة عمال النفط جراء التعديات المستمرة على الخطوط الرئيسية للنفط الممتدة بين مصفاة حمص ومدينة عدرا، ومستودعاتها في المنطقة الجنوبية (درعا والسويداء)، وبعد أن «نشف ريق» رئيس النقابة علي مرعي، لمطالبته المتكررة بوضع حد للتعديات على أهم ثرواتنا الوطنية، ومذكراته ومخاطبته المستمرة لوزارة النفط وباقي الجهات المعنية، قرر أن يوقف كل نشاطاته بهذا المجال عسى أن تتوقف التعديات من تلقاء ذاتها، لأنه يعتقد أنه كلما تحدث عنها وأرسل فاكساته المتواصلة للوزارة لتبيان أعداد وأماكن التعديات والكميات المسروقة والخسائر المتوقعة بمئات ملايين الليرات السورية، تزداد التعديات أكثر، وكأن السارقين واللصوص يقولون لنا إما أن تسكتوا وتغلقوا أفواهكم، وإما أن نستمر بالتعديات نكاية بمن لا يريد ذلك.

جاء هذا القرار من النقابة بعد أن اتُّهموا بأنهم يثيرون المواضيع دون تقديم المقترحات، لكن مرعي أكد أنه قدم للجهات المعنية أكثر من مقترح للقضاء على حالة التعديات، إلا أنه لم يلق أية استجابة من الوزارة المعنية.

المؤسف أن جميع حالات التعدي تجري بالطريقة والأدوات نفسها، وكأن اللص شخص واحد فقط، والمضحك ما جرى في التعديات الأخيرة، إذ عمد اللصوص ليس فقط لسرقة المازوت والبنزين، بل سرقوا موتوسيكل مراقب الخطوط أمام منزله، علماً أن المكتب النقابي كان يطالب بطائرة هليوكوبتر للمراقبة وسرعة الوصول إلى أماكن التعديات والقبض على المعتدين.

إننا نؤكد لوزارة النفط والمسؤولين أن التعديات مازالت مستمرة بدلالة الكتب والمذكرات الذي بعثها مدير فرع المنطقة الجنوبية المهندس سمير الحسن ما بين ٢٠٠٩/٩/١ وبين ٢٠٠٩/١٠/٩، والتي وصلت إلى ١٧ تعدياً في أماكن متفرقة. ففي ٩/١١ تمت سرقة الخط ١٠ البترولي عند النقطة الكيلومترية قرب العتيبة، وفي ٩/١٥ اعتداء على الخط ١٠ أيضاً وتمت مطاردتهم من عناصر ناحية حران العواميد، وكالعادة لم يتم إلقاء القبض عليهم، بل نُظم الضبط اللازم من شرطة العتيبة ضد مجهول، وفي ٩/١٦ حصل اعتداءان فيما تم إفشال الاعتداء على الخط ١٠ بمنطقة الهيجانة، وإجراء الصيانة اللازمة. قامت الدورية بجولة متابعة فتم العثور على اعتداء آخر عند النقطة الكيلومترية ٣٣.٥، وفي ٩/١٧ على الخط البترولي ١٠ بالقرب من النقطة الكيلومترية ١٨.٥، وفي ٩/١٨ كان الاعتداء مختلفاً، إذ تُبيِّن المذكرة أنه أثناء القيام بجولة على خط ١٢، يوم الجمعة الساعة الثامنة والنصف، ونتيجة لانخفاض الضغط ليلاً، وبمرافقة دورية من مخفر المدينة العمالية برئاسة الملازم أول رئيس المركز ودورية تابعة لفرع المخابرات الجوية، تم العثور على آثار حفر على الخط ١٢ وآثار خرطوم على التراب وآثار سيارات مع أقدام، وتمت مشاهدة آثار غبار لآلية من بعيد باتجاه طريق دمشق ـ بغداد، وتمت ملاحقتها، وباءت المحاولة بالفشل. في ٩/٢٢ اعتداء على الخط ١٠ البترولي بالقرب من النقطة الكيلومترية ١٨.٥، ٩/٢٣ اعتداء على الخط نفسه بالقرب من النقطة الكيلومترية ٣٢.٥ في منطقة الهيجانة، ٩/٢٥ اعتداء على النقطة الكيلومترية ١٦.٥ بمنطقة العتيبة، ٩/٢٧ اعتداء على الخط ١٠ البترولي بمنطقة الهيجانة في النقطة الكيلومترية ٣٢.٥، ٩/٢٩ اعتداء على الخط ٦ البترولي بمدينة عدرا الصناعية، ٢٠٠٩/١٠/١ اعتداء على خط ٦ بمنطقة رمي الدبابات، وتبعد عن مخفر حرس الحدود رقم ١٧ حوالي ١ كم باتجاه حمص، وفي التاريخ نفسه اعتداء على الخط ١٠ في منطقة العتيبة بالقرب من النقطة الكيلومترية ١٨.٥، واعتداء آخر بمنطقة الهيجانة عند النقطة ٣٣.٥، اعتداء في ١٠/٤ على الخط ١٠ البترولي بمنطقة الهيجانة، ١٠/٥ اعتداء على الخط ١٠ البترولي في منتصف الظهيرة بمنطقة الهيجانة بالقرب من النقطة الكيلومترية ٣٣.٥، في ١٠/٦ ثلاثة اعتداءات بمناطق مختلفة على الخط ١٠ بمنطقة العتيبة والضمير، وكان أخطرها الاعتداء الثالث الذي تم على النقطة الكيلومترية ٣٣.٥ إذ قدرت الكميات المتسربة من مادة المازوت بحوالي ٣.٥ م٣ تم سحبها ونقلها بواسطة صهاريج، ١٠/٨ اعتداء أيضاً على الخط ١٠ بالقرب من منطقة الهيجانة، ١٠/٩ اعتداء على الخط ١٠ البترولي بالقرب من الهيجانة.

إن الاعتداءات المختلفة تؤكد أن المعتدين لم يتركوا نقطة ولم يجربوها، ورغم كل هذه الاعتداءات مازال وزير النفط مصراً على أن الاعتداءات لم تتجاوز صهريجاً.

كل هذه الاعتداءات والهدر لمادتي المازوت والبنزين، والحكومة مازالت تتخبط تائهة بين إصدار قسائم أو توزيع بدل نقدي للدعم.

إن الكميات التي سرقت جراء هذه الاعتداءات تكفي مدينة بكاملها، فهل يقتنع المسؤولون في الوزارة والحكومة أن ما يجري هو جريمة في حق الاقتصاد الوطني؟! أم أن لكل سارق نصيباً من هذه الثروة؟!.

■ع.نمر

اتركوا الحلول لأصحابها ومن ثم حاسبوا

لا يمكن القول بأن أوضاع جميع شركات القطاع العام الصناعي متشابهة، لكن بإمكاننا القول إن معظم الأسباب التي أدت إلى إيقاف هذه الشركات أو إغلاقها أو تحويلها للاستثمار الداخلي أو الخارجي متشابهة، تتلخص منذ بدايات العام ٢٠٠٠ بعدم توفر السيولة المالية، والعجز الواضح من ناحية إيفائها بالتزاماتها المترتبة تجاه عمالها من حيث أجور ورواتب اليد العاملة، إضافة إلى الدعم الذي كان يحول لها من وزارة المالية لتعويض ما كانت الإدارات تصرفه في المناسبات المتعددة.

ينطبق المثل الشعبي الشهير «اترك الخبز للخباز ولو أكل نصفه» على الشركة الهامة للإنشاءات المعدنية، فهذه الشركة لم تنتظر رصاصة الرحمة التي أخفت وراءها الكثير من الأحقاد، ولجأت إدارتها إلى الاعتماد على الذات والتفكير الجدي بإنتاج صناعات أخرى تنقذها من محنتها وتعيدها إلى الحياة بافتتاح جبهات عمل إضافية، وبطرق وأفكار اقتصادية تستطيع بها أن تحمي نفسها أمام المستجدات الاقتصادية التي طبل وزمر لها ليبرالياً.

وفي إطار البحث عن صناعات أخرى جديدة أمنت الشركة عقوداً مع أكثر من أربعين جهة عامة بقيمة /٧/ ملايين ليرة سورية لكي تؤمن على أقل تقدير رواتب عمالها من منتجاتها، ودون أية منة من أحد، وفي الوقت نفسه تعيد للشركة هامش قيمة مضافة لأرباحها، وكانت أولى التقسيمات الإنتاجية التفكير الجدي بإنتاج منتج وطني لم يدخل بعد إلى الصناعات الوطنية، فعمدت الإدارة إلى صناعة العنفات الهوائية لتوليد الطاقة الكهربائية بالتعاون مع أكثر هيئة تملك آباراً يقدر عددها بنحو /٤٠٠/ بئر، وتحت إشراف هيئة تنمية البادية السورية.

وعلى الرغم من جميع الخطوات المتخذة للنهوض بالشركة فإن البعض مازال يشكك بجدواها الاقتصادية ويضع العصي بالعجلات، والخوف أن تأتي جهات خاصة وتعمل على إنتاج هذه المواد نفسها كما حصل مع الشركات الوطنية الأخرى، خاصة بعد الإقبال على استخدام العنفات الهوائية، وبعد أن زادت الشركة من إنتاجها المقدر بـ /٩٠/ جهاز طاقة شمسية شهرياً، بقوة /٣٥/ عاملاً، وهي تنتج ثلاثة أنواع منها بطاقات حرارية مختلفة وحسب طاقة كل منزل أو معمل وبأسعار متقاربة ومقبولة.

ولتزيد من الإنتاج أكثر طالبت الشركة الجهات العامة بتحصيل ديونها وتوقيع عقد لمشروع ضخم في حقول الرميلان وهو عبارة عن تركيب /١٧٠/ جهاز طاقة شمسية بقيمة تسعة ملايين ليرة سورية، وهي الآن بصدد تأمين والاستعجال بالموافقة لتركيب /١٥٠٠/ جهاز طاقة شمسية بقيمة /٥٠/ مليون ليرة سورية لكل المباني السكنية المخصصة للعمال في القطاع العام، كما وقعت عقوداً مع الشركة العامة للكهرباء لتركيب أبراج كهربائية حسب حاجتها للأبراج المقدرة قيمتها بنحو /٣٠٠ـ٤٠٠/ مليون ليرة، والشركة تأمل من المحافظات الأخرى أبرام عقود معها، كما فعلت محافظات حمص والقنيطرة والرقة التي أبرمت عقوداً بقيمة /١٥/ مليون ليرة سورية.

تشير كل المعطيات أن شركات القطاع العام كافة، ورغم ما عانته طيلة السنوات الماضية يمكن إنقاذها وإعادتها إلى العمل والإنتاج وبمؤشرات جيدة وحقيقية من خلال عمالها أنفسهم، لأن المساعدات كانت تأتي دائماً إما متأخرة أو مبتورة، فالشركة العامة للإنشاءات المعدنية استطاعت منذ بداية العام ٢٠٠٩ وحتى الآن أن تبيع منتجاتها بمقدار /١٤٢/ مليون ليرة، في حين كانت مبيعاتها في الفترة نفسها من العام الماضي /٧٩/ مليون ليرة، أي أن أرباحها تضاعفت، لذلك لابد من الدفاع عن الطاقات الجبارة التي بذلها العمال لبقاء الشركة على حالها، وعدم تحويلها للاستثمار، وإيجاد كل الطرق والسبل الكفيلة بضمان استمراريتها، وتحويل الدعم اللازم لها من الوزارات المختلفة، وخاصة وزارتي المالية والصناعة.

دور الحزب الشيوعي السوري في المقاومة والعمل الفدائي

لعب الحزب الشيوعي السوري عندما كان موحداً دوراً كبيراً في أعمال المقاومة والعمل الفدائي. خاصة في سنوات أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وذلك بعد هزيمة الأنظمة العربية عام ١٩٦٧، وخيانة بعضها، وردّ الشعب على هذه الهزيمة الكبرى بتشكيل المنظمات الفدائية والبدء بأعمال المقاومة المسلحة ضد العدو الإسرائيلي. وقد شارك الحزب الشيوعي السوري في هذه الأعمال خاصة بعد انعقاد مؤتمره الثالث التاريخي الذي قيّم المرحلة وأدان الهزيمة وموقف الأنظمة وقرّر الانخراط في العمل المسلّح إلى جانب الفصائل التي نشأت شعبياً، وتبلورت على أرض لبنان وفلسطين، وفي مختلف بقاع الوطن العربي.



إن دور الحزب هذا قد طُمس ولا يعرف عنه الشباب اليوم شيئاً بسبب الانقسامات المتتالية، وتحول الحزب إلى مجموعات وشراذم هنا وهناك، فلقد ضاع دور الحزب، وتقتصر هذه المجموعات الشيوعية المقسمة على ذكر المقاومة وتأييدها سياسياً دون الغوص في تاريخ الحزب، وتبيان دوره عندما كان موحداً وخاصة في هذا الظرف الذي أصبحت فيه المقاومة هي الأساس في عمل الشعوب العربية، هذه المقاومة التي هزمت العدو الإسرائيلي وزعزعت الكيان المصطنع في حربي عام ٢٠٠٠ في لبنان وحرب تموز أيضاً في لبنان عام ٢٠٠٦، حيث تهزم الشعوب العربية دولة الكيان لأول مرة في التاريخ رغم تواطؤ وخيانة بعض الأنظمة العربية وقوى عربية داخلية وتآمرها ضد المقاومة خاصة في لبنان. لقد أثبتت المقاومة خاصة اللبنانية والفلسطينية والعراقية دورها الفعاّل في الميدان، وأنها الوسيلة الوحيدة لهزيمة العدو وتحرير أرض فلسطين والعرب جميعها من براثن كيان صهيوني دخيل مصطنع.

إن دور الحزب الشيوعي السوري وكذلك اللبناني، في عمليات المقاومة الأولى يجب أن يُبيّن، كما يجب أن تعمل جميع تجمعاته على التذكير بها، كما تعمل جهدها للتوحيد وإرجاع الحزب موحّداً ليلعب دوره في المقاومة اليوم.

لقد شكلت وثائق المؤتمر الثالث عام ١٩٦٩ الأساس الفكري والسياسي والتنظيمي لعمل الحزب في المقاومة والعمل الفدائي المسلح، والتي تبلورت بعد صراع بين تيارات داخل الحزب. وقد تجلّى العمل بالملموس انطلاقاً من داخل الحزب، حيث بادر فوراً بعد المؤتمر إلى تشكيل مكتب قيادي للعمل الفدائي من رفاق قياديين عسكريين سابقين وسياسيين، وإعطائه استقلالية نسبية عن المكتب السياسي، بوضع برنامج عمل للمقاومة تنطلق من داخل الحزب. وقد بدأ العمل واتّخذ أشكالاً مختلفة هدفها: تجنيد الحزب وخاصة الشباب وتوجيههم نحو العمل المسلح للمساهمة بأعمال القتال ضد العدو الصهيوني بالتعاون مع المنظمات الفدائية التي انتشرت في مختلف أصقاع وبقاع الوطن العربي، خاصّة على الحدود مع الكيان الغاصب: الأردن، لبنان وداخل فلسطين. وقد سلك المكتب الفدائي المشكل داخل الحزب مساراً محدداً، ووضع برنامج عمل داخلي وخارجي وبدأ بتنفيذه، ويمكن تفصيله لاحقاً.

كما وضع برنامج عمل الانطلاق إلى الخارج حيث إقامة الصلات بمختلف المنظمات الفدائية المشكلة في جميع البقاع، والاتفاق معها على أعمال مشتركة يأتي تفصيلها لاحقاً أيضاً. ثم مبادرة المكتب الفدائي إلى الصلات بالأحزاب الشيوعية الشقيقة الواقعة على حدود العدو: العراق، الأردن، لبنان، للتنسيق والتعاون، وتوصّل معهم إلى الاتفاق على تشكيل منظمة مقاومة فدائية موحدة تجمع ممثلين ومقاومين عن الأحزاب الأربعة، وقد تم تشكيل هذه المنظمة فعلاً، وتمت تسميتها بمنظمة (الأنصار)، وجعل مركزها في الأردن (جبل عمان)، كما تأسست لها قيادة موحدة من الأحزاب الأربعة جعلت مركزها الأردن، وسيأتي تفصيل دورها وأعمالها لاحقاً. ولا يتّسع المجال في مقال واحد لتبيان دور الحزب في هذا المجال الهام من أعمال المقاومة والعمل الفدائي، لذلك سيرد التفصيل تباعاً بما أمكن من الاختصار...

■ **جرجس عيسى جرجس**
قيادي شيوعي سابق

أحداث في الذاكرة

صور من التاريخ النضالي للشيوعيين السوريين

◄ **عبدي يوسف عابد**

أطلقت جميع أجهزة الأمن والمباحث في الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٩/١/١، حملة شاملة لاعتقال الشيوعيين، وقامت بتنفيذ مداهمات على بيوت المعروفين منهم، وخاصة القيادات والكوادر النشيطة، واعتقلت المئات منهم في سائر المدن السورية، وسرعان ما أعقبها انتشار أخبار التعذيب الوحشي في أقبية وزنزانات أجهزة الأمن، فساد البلاد جو من الإرهاب والخوف والحذر، إلى درجة أن معظم المواطنين بدؤوا يشكون في أقرب الناس إليهم، خوفاً من أن يكونوا قد ارتبطوا بالمباحث..

منظمة الحزب الشيوعي في الجزيرة، لم تتأثر بهذه الحملة الظالمة، فبقيت أغلب منظماتها سليمة، تمارس نشاطها السري بيقظة وحذر شديدين، فعملت على فضح الدكتاتورية والإجراءات القمعية التي أساءت بشدة للوحدة فكرة ومفهوماً، وراحت تذكّر وتشيد بالبنود الثلاثة عشر التي طرحها حزبنا الشيوعي، كبرنامج ديمقراطي تقدمي سليم، كان يمكن أن يؤدي إلى التفاف الجماهير الشعبية أكثر حول الوحدة السورية - المصرية والدفاع عنها..

كما عملت المنظمة على توسيع الصلات بالجماهير، وكتبت الشعارات المندّدة بالقمع على الجدران، ووزعت النشرات في الأسواق والأحياء الداعية لوقف الاعتقال السياسي والإفراج عن المعتقلين، الأمر الذي أدى لإثارة جنون المباحث أكثر فأكثر.

راحت المنظمة تراسل القيادة مرة واحدة كل شهر، وتتلقى تعليماتها وشرحها للوضع السياسي الداخلي والخارجي، وكنا نحتاج إلى عشرات النسخ من هذه المنشورات لسد حاجة المنظمة وإيصالها إلى الكثير من الأصدقاء والشخصيات الوطنية المناهضة للسياسات الأمنية السائدة.. وقد طرحنا في منطقية القامشلي إمكانية تشكيل فريق لنسخ منشور «الوضع السياسي» بأعداد كافية، فتصدى للمهمة الرفيق زوراب الذي كان مسؤولاً عن فرعية الطلاب..

الرفيق يوسف عيسى (أبو خلدون) القائد النقابي البارز كان في عهد الوحدة طالباً في الإعدادية، وقد تقبل بطيب خاطر تنفيذ هذه المهمة الخاصة، فدرس وضع بيوت أعضاء الفريق الذي اختاره، لكنه لم يجد بينها بيتاً مناسباً لتنفيذ هذه المهمة.. فأشرك صديقاً مخلصاً في هذا الفريق، وهو حفيد رجل دين محترم يسكن حوشاً واسعة فيها غرف كثيرة، وبحجة الدراسة المشتركة راح الفريق ينسخ منشور «الوضع السياسي» في إحدى غرف رجل الدين الآمنة دون أن يلفتوا الانتباه.

وهكذا تمكنا بواسطة هؤلاء الشجعان، أن نؤمن العدد الكافي من «الوضع السياسي»، الأمر الذي سمح لنا بالتوسع التنظيمي وتوضيح موقف حزبنا من الوحدة، وإغاظة رجال الأمن وإفهامهم أن الحزب الشيوعي قوي ونشيط ولم يتأثر بالاعتقالات الكبرى التي طالت معظم أعضائه المعروفين.

فتحية عطرة إلى هؤلاء الشبان الأشاوس ولجهودهم المثمرة المضنية.

حجب التعليم عن الناس.. سرقة موصوفة !

الحديث عن مآسي التعليم بكافة مراحله: الأساسي والإعدادي والثانوي وصولاً إلى الجامعي، وبكافة أشكاله: الحكومي والخاص والمفتوح والافتراضي عن قرب أو بُعد.. لا ينتهي، وكل يوم نفاجأ بشيء جديد ناشز من التخبطّات والأخطاء..

وتتزايد هذه المآسي بشكل طردي مع تقدم المراحل التعليمية، لتتفاقم بشكل كبير في التعليم الجامعي، وخاصة في القرارات والمفاضلات، ولعل آخر تجل لها بدا في مستويات قبول ومفاضلة التعليم المفتوح، حيث أحبطت الطلاب بالمجاميع المطلوبة العالية جداً والتي لم تتح أية فرص حقيقية لمن انخفض مجموعهم عن ١٦٠ درجةً للعلمي والأدبي على السواء ولأغلب الفروع!

إن تسمية «التعليم المفتوح» توحي للوهلة الأولى أنه بلا حدود، أي أنه يفسح المجال أمام من أغلقت أمامه أبواب التعلم الأخرى في سورية، ليطلب العلم حتى ولو في المنطقة الشرقية.. عفواً في الصين!! أو من المهد إلى اللحد.. لكن يبدو أن لا مهد يدفئ تفكير الفقراء ولا لحد يضم رفات عقولهم بسبب السياسة التعليمية المتبعة وقرارات القائمين عليها، التي أدخلت المعدومين في (متاهة) القبولات والمفاضلات، فأغلقت باب التعليم الحكومي أمام أبنائهم بالقبولات العالية جداً، لتدفع من يستطيع التسول منهم إلى التعليم الموازي الذي لا يقل إلاّ قليلاً عن سابقه، ثم أغلقت الموازي بالطريقة نفسها لتدفع إلى المفتوح.. وهكذا... لنصل في النهاية إلى (النافذة الواحدة)، نافذة الجامعات الخاصة ولمصالح ملاكها وقادة أفلاكها والتي تُقدم لها كل التسهيلات والاستثناءات وتقبل الطلاب دون شرط المجموع مهما كان، حتى وإن كان بعضها مؤسساً على شهادات مزورة، وصدر بحقها قرارات قضائية ووزارية، ورغم ذلك ما زالت إعلاناتها تملأ الساحات والشوارع، أو إلى الجامعات الأجنبية التي تقبل معادلة شهادات قسم كبير منها في وزارتنا ذات المقام العالي، وكل هذا لا يرهق جيوب المواطنين الفقراء الخاوية بالأصل نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار وسياسة الحكومة الاقتصادية وحسب، بل يضطرهم أن يحرموا أنفسهم وأسرهم مما تبقى من كسرة الخبز التي تبقيهم شبه أحياء، وبيع الغالي والثمين إن وُجد، من أجل وجبة علم دسمة لأبنائهم، وهذا أيضاً يرهق اقتصاد الوطنَ بما يكلّفه خروج الأبناء للدراسة في الخارج طلباً للعلم والمعرفة.

فما مصير عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات حملة الثانوية الذين ظلوا دون فرصة تعليم جامعي أو حتى معاهد متوسطة؟! أليس الشوارع والساحات لتمتلئ أكثر بالعاطلين عن العمل؟! قد يبرر بعض المسؤولين ذلك بالعجز عن تأمين فرص عمل للجامعيين الموجودين، وهذا عذر أقبح من ذنب، فهوَ هدر لطاقات أبناء الوطن، واستخفاف بطموحاتهم وآمالهم وإمكاناتهم..

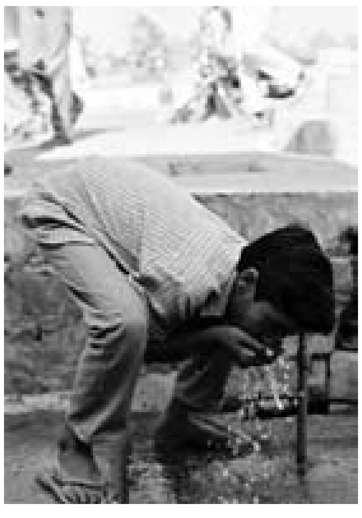
إن إفساح المجال أمام شباب الوطن للدراسة الجامعية يمنحهم على الأقل، الأمل بفرصة مؤجلة قد تسنح يوماً، أم أن الهدف قتل الآمال والطموح أيضاً، أي كما يقول المثل: لا ترحم ولا تسمح برحمة ربك أن تنزل!!

تقول قصة شعبية إن فارساً عربياً مر بطريق فوجد رجلاً طلب منه أن ينقله معه، فأردفه خلفه على الحصان، وما إن مشى قليلاً حتّى قال له الرجل: ما أجمل حصاننا!! فلم يمهله الفارس وأنزله وقال له: بعد قليل ستقول ما أجمل حصاني وربما تقتلني..

هذه حال حكومتنا التي ائتمنها الشعب السوري على التعليم الذي صنعه بنضاله وتضحياته وثروته الوطنية، فسرقته منه، وحجبته عن أبنائه، وراحت تمضي به نحو الإهمال والخصخصة..

■ **زهير مشعان**

البوكمال.. ومعضلة مياه الشرب!



منذ أكثر من ست سنوات، وأهالي البوكمال يحلمون بوضع محطة تصفية المياه الجديدة بالاستثمار.. ست سنوات طويلة والأمل والحلم يتراجعان ليغرقا في اليأس بعد أن اصطدما بواقع شبه مستحيل..

والأغرب من ذلك أنه هناك دراسة جاهزة لتحويل عمل هذه المحطة إلى طريقة العمل بالأوزون قبل أن تقلع، هذا إذا أقلعت، لكن لا حياة لمن تنادي، فمن المعروف أن نهر الفرات يمر بعدد كبير جداً من المدن والقرى من جرابلس إلى البوكمال، وجميع هذه التجمعات السكانية الكبيرة تصب شبكات صرفها الصحي في هذا النهر العظيم!!

وبما أن البوكمال آخر نقطة يمر بها هذا النهر، فمن الضروري أن يتم تحويل عمل محطة تصفية المياه الجديدة إلى طريقة العمل والتصفية بالأوزون، ولكن لغاية هذه اللحظة نجد الحيرة بادية عند ذوي الشأن، والبحث جار على قدم وساق لإيجاد طريقة أو حل لتصريف الخط الراجع والناتج عن عملية تصفية المياه. فمِنهم من يطالب بإعادته إلى نهر الفرات أي بمسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات، والبعض الآخر يطالب أن يكون هذا الخط الراجع يصب في «وادي علي» القريب من الحدود العراقية، أما نحن فنطالب أن يصب في بحيرة اصطناعية للاستفادة منه في أرواء مساحات واسعة من بادية البوكمال، باعتبار أن هذه المحطة تقع على مشارف هذه البادية، وفي هذه الحالة يتم استزراع عدد كبير من الأشجار الرعوية ومنها أشجار النخيل، فنحن أحوج ما نكون الآن من أي وقت مضى لإنشاء واحات نخيل ومراعي، حيث أنها ضرورة ملحة في وقف عملية التصحر، وإيجاد مساحات رعوية لقطيع الغنم الآخذ بالتناقص بسبب سنوات الجفاف المتلاحقة وغلاء المادة العلفية، وأحياناً كثيرة لفقدانها.

نحن في «قاسيون» نطالب بالإسراع بإنجاز محطة تصفية المياه في البوكمال، كما نطالب بتحويل عملها قبل فوات الأوان، كما نطالب بالاستفادة من مياه الخط الراجع من خلال إنشاء المراكز الرعوية وغابات وواحات النخيل.

هذا ما يطالب به أهالي البوكمال فهل نجد من يهتم بذلك. صوناً لكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق أي اعتبار.

■ **فاضل حسون، تحسين الجهجاه. البوكمال**

لنتطلع إلى المستقبل.. ونؤسس له

◄ **جهاد أسعد محمد**

تواكب الذكرى السنوية لتأسيس الحزب الشيوعي السوري، كل عام، جملة من الاحتفالات والنشاطات الجماهيرية المختلفة، فتُلقى الكلمات التي تشيد بالتاريخ النضالي للحزب، وتعدد أبرز المحطات والمنعطفات التي مرّ بها، وتحيي شهداءه ومؤسسيه ورجالاته وشخصياته البارزة، وقد يجري تكريم للشيوعيين القدامى... إلخ.. وهذا بلا شك هام ومطلوب ويجب تكريسه والمحافظة عليه.. ولكنه لم يكف يوماً.. وهو بالتأكيد لا يكفي اليوم، ونحنَ نحتفل بالذكرى الخامسة والثمانين لولادة هذا الحزب العريق..

فعلى الغالب، يغيب عن أغلب الاحتفالات بالذكرى، وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة الاعتراف الموضوعي بالحال غير الصحيحة التي وصل إليها الحزب على المستويات كافة، والمتجلية بتمزقه وتعدد فصائله ووهن همته وإرادته وضعف رؤيته وتقلصه التنظيمي وتراجع دوره ووزنه السياسيين، وبالتالي عجزه عن التصدي لمهامه الوظيفية، الوطنية والطبقية، وهو ما أدى بالمحصلة لابتعاده عن الجماهير وابتعاد الجماهير عنه، كما يغيب الحديث عن أي تصور أو رؤية علمية موضوعية للحاضر والمستقبل..

وهذا الغياب للمراجعة والاعتراف بواقع الحال ومحاولة استشراف المستقبل بمنظور علمي، تسببت به تاريخياً جملة من العوامل، لعل أهمها حالة التخبط التي رافقت التراجع غير المُدرَك للحركة الشيوعية العالمية منذ عقد الستينات من القرن الماضي، التي تزامنت مع الصعود النسبي والمؤقت بالمعنى التاريخي للإمبريالية العالمية، ونتج عنها حزمة من الأزمات السياسية والفكرية والتنظيمية في الدول والمجتمعات والأحزاب الشيوعية، وهو ما أدى لعدم إدراك ما يحدث داخل الحزب الشيوعي السوري، وفي المجتمع السوري، وفي العالم، وبالتالي الارتباك، والعجز عن تقييم الواقع السياسي والتنظيمي والفكري بشكل صحيح.

كما أضعف احتمال الوقوف عند الأزمات ومحاولة تبصّر المهام والتحديات، عراقة الماضي وسهولة و«راحة» التغني به في «مناسبة جميلة»، وعدم الرغبة في إثارة مواضيع قد تتسبب بصدامات مع رفاق الأمس..

اليوم تبدو الصورة أوضح على المستويات كافة، صورة العدو ومخططاته أوضح، وصورة الحزب الشيوعي أوضح، وصورة المهام المطلوب من الشيوعيين السوريين تنفيذها أوضح، وبناء عليه، فمن المعيب، بل ومن التخاذل أن نكتفي هذا العام بترديد ما تعودنا ترديده في الاحتفالات السابقة، والاكتفاء بتبادل التهاني والأمنيات الطيبة، فهذا على الأرجح سيكون بمثابة «تعداد لمناقبنا» ونحن نمضي إلى نهايتنا.. وإنما المطلوب أن يحوّل الشيوعيون السوريون كافةً المناسبة الخالدة إلى فرصة للسير خطوات أوسع وأكثر جدية نحو بعضهم، وإنجاز وحدتهم، وتثبيت تمسكهم بالماركسية اللينينية، ووضع الأرضية الحقيقية للانفتاح على جماهيرهم التي يعصف بها الجوع والفقر والبطالة واليأس، والالتفات إلى حال البلاد الموبوءة بالفساد واللبرلة ومآسي الانفتاح الأعمى على أطماع أعدائها، والاعتراف بأن استمرار الوضع القائم خطير جداً، وسينعكس اندحاراً قد يكون نهائياً للشيوعيين إذا ما أصروا على البقاء ممزقين وضعفاء..

إن الأحزاب في جانب ما مثل الأشخاص، قد تموت وتتلاشى إذا ما تآكلت عضوياً، والحقيقة أن الحزب الشيوعي السوري قد طاله تآكل على مر العقود الماضية، وهذا التآكل يريد له الأعداء الطبقيون أن يصل إلى مستوى لا ينفع معه العلاج إذا ما استمرت الفرقة.. وهو ما لن يسمح بحدوثه الكادر الشيوعي السوري والقواعد الشيوعية السورية بمختلف الفصائل.. وهو كذلك برسم جميع المعنيين بصحة الحزب وقوته داخل الحزب الشيوعي وخارجه.. فليس هناك وقت للتباطؤ أو التلكؤ..

عاش الحزب الشيوعي السوري قوياً معافى لا توهن عزيمته السنون أو الصعاب..

مطبات

في الدعم.. والعزلة

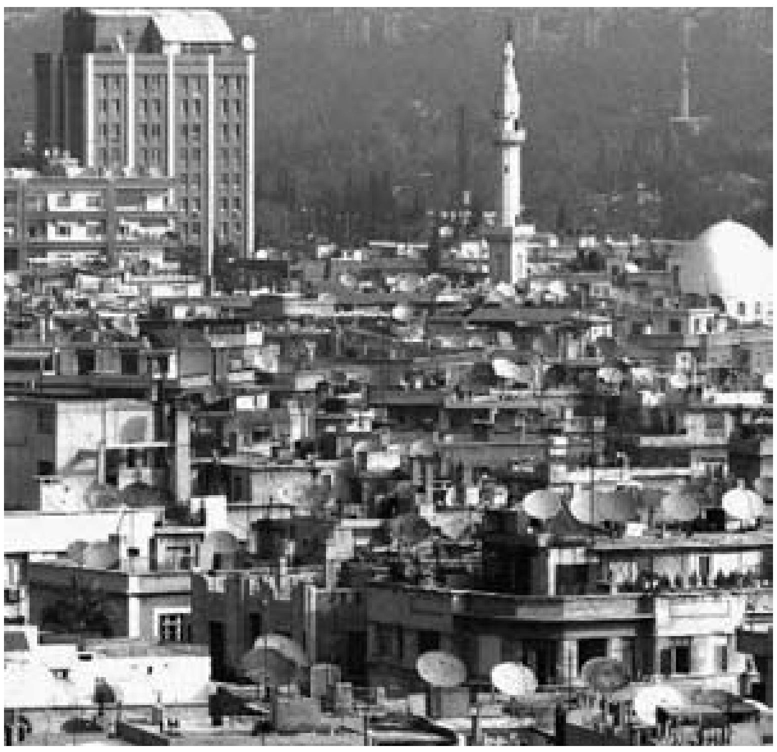
أذكر تماماً وبارتعاش تلك الليلة الباردة من تشرين الثاني عام ١٩٩٢، كان عاماً قاسياً، وكان قلبي يقرع مثل طبل مهرج، ليس من شدة البرد، لكن من صلف الروح، شتاء لم يعد منذ حينها ليفعل بي هذا الارتعاش.
الأكثر قسوة من فقدان الشتاء البعيد، كان فقدان القدرة على تحمل ما هو أقل، القميص الورقي الذي كنت أرتديه ويرتديني.. كان من فقر وحب، طار الحب في زحمة الولوج إلى الأحياء المتسخة، أما الفقر فاستوطن كل المحلات التي كانت جميلة.
اليوم وبعد سنين طويلة، يسقط الحنان الحكومي، وتمسك الدولة عن بث الدفء في شتاءاتنا القاسية من قلة الحيلة، ومن عدم القدرة على ملء البرميل المتربع على درج السطح المكشوف على الريح.
منذ أكثر من شهر والحديث عن توزيع الدعم شاغل الحكومة وشاغل الناس، الحكومة في الطريقة، الناس في الحاجة، الحكومة التي حسمت أمرها واتخذت قرارها، والناس الذين ينتظرون القرار.. ويتوقعون الأسوأ.
الحكومة التي وجدت ضالتها منذ أن قررت رفع الدعم عن وليدها الذي أرهقها بفقره عقوداً، وأرهقته بفقره أيضاً، ومن ثم عادت لتقول إنها لن ترفع الدعم، لكنها ستعيد توزيعه بقسطاطها وميزانها، توزيعه بالعدل، وبالأخص الشرائح الفقيرة.
الطريقة الأولى كانت القسائم التي توازعها المزورون والذين يستثمرون الأزمات، ومع ذلك بلعها المواطن، إذ على الأقل تجاوز ببيعها بعض أزماته التي لا تنتهي.
الحكومة أوصلت الدعم بطريقتها التي اكتشفت فيما بعد فشلها، وأن النوايا الحسنة تشفع للذي اقترحها، إذ لم تكن الغاية سوى مساعدة الشريحة الجالسة على كومة من الديون واللهاث.
اليوم يعقد مجلس الشعب اجتماعه ليستمع إلى النائب الاقتصادي وهو يرسم الطريقة لإيصال الدعم هذا العام للمواطن نفسه، المواطن وحسب تصريح السيد الدردري الذي سيحصل على الدعم بعد أن يقدم مجموعة من الأوراق والثبوتيات والتعهدات، فالحكومة لن تلدغ من .. مرتين.
إذا كان المقصود هي الشروط السبعة للاستحقاق، فهذا يعني دوامة جديدة للوصول بالمواطن إلى القول بأن عدم الدعم أفضل من الدعم الذي سيكون هرولة جديدة لإثبات الاستحقاق، الأوراق الثبوتية من دخل لا يتجاوز ٢٥٠٠٠ ليرة في الشهر، من عدم وجود بيت آخر غير المستأجر أو المملوك، وعدم وجود سجل تجاري وصناعي وزراعي، والإفصاح عن الدخل الإضافي، وحساب مجموع فواتير الكهرباء والماء والمكالمات الخلوية والأرضية.. دوامة لن تنتهي إلا بعبارة..أرحم من عشرة آلاف على دفعتين.
مجلس الشعب فشل في إقناع الحكومة بتخفيض سعر لتر المازوت إلى ١٥ ليرة، وتحدث نقابيون وبرلمانيون أن خطة الحكومة في توزيع الدعم ستثير الاستياء في أوساط الشعب.. ومتى كان لهذا الاستياء أدنى صدى لديها.
ما فات البرلمانيون والنواب أن واقع الناس تجاوز هذه المفردات من زمن، الفقراء الذين هم أغلبية، يحلمون بأن تعود إلى حياتهم تلك الأيام التي كانوا يحبون من أجلها الشتاء، ويحبون الحكايا والسهرات، ويأكلون في بيوتهم اللحم البلدي، ويدرّسون أبناءهم في مدارس الحكومة، ويردّدون معهم نشيد الوطن، ويملؤون مطابخهم و(نملياتهم) بالمونة، فالمكدوس سيكون لذيذاً إذا تناولته العائلة في صباح تنعشه مدفأة المازوت.
لن يشعر مترف أو متخم بالحسرات، فالمكيف الكهربائي يستطيع نشر الدفء في منازل يكسوها الرخام، ومازوت التدفئة المركزية لن يستعصي ثمنه غير المدعوم على ساكني (الفلل) والأبراج، والسيارة مكيفة، والمطعم الذي سيقدم العشاء مكيف، والمصعد أيضاً، وكذلك الفراش.
العشرة آلاف القادمة على دفعتين لم يحدد زمنهما بعد حسب السيناريو الحكومي لن يفعلا السحر لأعضاء الفقراء المرتعشة تحت لحاف بلا وجه، أو في زاوية قصية من البيت... ربما صوت الرعد من بعيد يثير القشعريرة.
فقط أعطونا يوماً واحدة من حب.. ودعم.

■ ع.د

البنى التحتية السورية.. من الذي يجثم فوقها؟

◄ عبد الرزاق دياب

غرام الذهب وصل إلى ١٣٦٠ ليرة سورية، وتفاؤل (لا أرضية متينة له) يسود الأوساط الاقتصادية الحكومية بأن التضخم لن يتجاوز ٥٪.. تداولات سوق دمشق للأوراق المالية تبلغ ٣١ مليون ليرة سورية، ومدينة حسياء الصناعية ومركز الأعمال السوري يتفقان على دعم المستثمرين. المؤتمر الثالث للحكومة الالكترونية يبدأ أعماله.. وزارة المالية تدرس توحيد الرسوم الموجودة على فاتورة الهاتف.
عناوين للصحافة الاقتصادية في سورية، يثير البعض منها للوهلة الأولى بعض الأمل، وبعضها يدفع باتجاه التريث على صعيد استشراف المستقبل الاقتصادي الذي يضع دفة سيره في عالم تهزه الأزمات فريقنا الاقتصادي.. وقلما يظهر صوت الإعلام الحقيقي.. صوت الوجع الحقيقي..



في كل هذا الزحام الاقتصادي، ما يثبت على الأرض هو ما يؤكد الخطوات الصحيحة لبناء اقتصاد متين، أهم ما فيه مدى ما ينعكس من فوائده على الناس.
البنى التحتية للاقتصاد السوري، وللمجتمع الذي يعيش على نجاعة التخطيط لحياته على أساس نجاح التخطيط لبنى متوازنة وثابتة هي من يصنع السؤال المؤرق: ماذا صنعنا لها، وكيف صنعناها؟
الزراعة- التعليم- الصرف الصحي- الطرقات- الصحة- التلوث- الكهرباء- الاتصالات(الانترنت- الخليوي)- الحفريات - العقارات، مجموعة خطوط عريضة تساهم في الإعداد لبنية تحتية متينة تصنع واقعاً اقتصادياً واجتماعياً متوازناً إن أحسنا تهيئتها، والنقيض المترهل، المشكلة إذا أسأنا.

٤٠ بليون دولار لمشاريع البنية التحتية

(أعلن مدير هيئة الاستثمار السورية أحمد عبد العزيز، حاجة بلاده إلى استثمار ٤٠ بليون دولار في البنية التحتية في السنوات الخمس المقبلة، وأوضح أنها تعمل على تأمينها من خلال طرح مشاريع للاستثمار).. ولفت في حديث إلى وكالة (يونايتد برس إنترناشونال)، على هامش زيارة للندن بدعوة من غرفة التجارة العربية – البريطانية، إلى أن سورية: (تحتاج في شكل ملح إلى ٣٠٠٠ ميغاوات كهرباء، وإلى بناء طرق سريعة وتطوير القطاع الزراعي).
ورأى أن (الاستثمار هو الرهان شبه الوحيد حالياً بالنسبة إلى معظم الدول، من بينها سورية، وأكد تأمين الجوّ المطلوب أمام المستثمرين لتوظيف أموالهم في سورية من خلال اعتماد مبدأ النافذة الواحدة، والذي يتيح أمام المستثمر تنفيذ أعماله في مكان واحد، من دون الحاجة إلى مراجعة أكثر من وزارة ودائرة حكومية، مشيراً إلى أن سورية أطلقت الخريطة الاستثمارية المتضمنة معلومات عن الجوانب الاقتصادية والبشرية والطبيعية والسكانية والاستثمارية، وهي الدولة العربية الأولى التي تطلق هذه الخريطة وتقدم للمستثمر معلومات).

ما قبل الخيار

الخيار والرهان الوحيد هو الاستثمار، نعلم جميعاً كم العثرات التي اعترضت الاستثمار في البنى التحتية وسواها، والأسباب التي أدت إلى عرقلة بعض من أهمها، بدءاً من القوانين الناظمة لهذه الاستثمارات والبيئة القانونية، وصولاً إلى عدم رغبة البعض في تمريرها لأسباب مختلفة.
ما قبل هذا الرهان الوحيد، فرطنا نحن في مشاريع رائدة لو أنجزت ولو لم يعمل فيها الفساد وعدم المحاسبة.. لكنا انتهينا الآن إلى عدم ترداد شكوانا الدائمة عن بنية تحتية بحاجة إلى تأهيل أو استثمارات، إضافة إلى رغبة المال الوطني في الاستثمار في العمل القليل والربح الكثير، دون أن يدخل في أنفاق لا نهاية لها.
لهذا استثمر البعض في النقل، السياحة بكافة أنواعها ومتمماتها، تجارة الآلة الحلم.. السيارات، أما على صعيد ما يثبت في الأرض وعليها، ويعود بالمنفعة الحقيقية على الناس، فالرواية كما يلي.

التخديم التحتي للزراعة

لأننا بلد زراعي كما تعرفنا كتب التاريخ، ولأننا دون صناعات رئيسة، وثرواتنا على قدنا، نحن بلد زراعي، ودخلنا القومي يعتمد على الزراعة، النسب المفزعة تقول إن التصحر يحتل ٥٩٪ من أراضينا، وإن مياهنا السطحية والجوفية تتراجع، وإن قرانا الزراعية تحولت إلى مراع، وإن فلاحينا يعتاشون على القروض، وإن تجربة القمح في سورية تتعرض لمصاعب ليس آخرها موسم ٢٠٠٧–٢٠٠٨ المتراجع، وإن الـ٤,٥ مليون طن حلمنا القمحي تناقص إلى نحو ١,٥ مليون طن في فترة عامين.. فماذا قدمت الحكومة من طرقات زراعية وسدود وأقنية وآليات؟؟
الجمعيات الفلاحية ضرب الفساد فيها، والأسمدة الغالية أفقرت الفلاح، وحتى المطر له حصة لا بأس فيها من ضرب خططنا الزراعية، وأن وزارة الزراعة ومديرياتها ترى في الزراعة داعماً رئيساً لاقتصادنا الوطني.
الحكومة وبعد سياساتها وكارثة الجفاف اللتين رحلتا آلاف الأسر السورية من الجزيرة وما حولها، بدأت بإرسال سلال الغذاء للقرى المتضررة، والتقارير الدولية تتحدث عن ١٦٠ قرية هجرها أهلها نتيجة الجفاف أولاً، والنظرة الاستشرافية لحكومتنا..

التعليم

من مجانية التعليم ليس كنظرية، بل كواقع، واقع شكل لدينا الآن هذه اللغة التي نكتب فيها عن شكل التعليم، إلى تعليم صار تجارة واضحة واستثماراً فقط، استثماراً في أموال الناس لصنع أجيال بإمكانها إن تعلمت – لو تفهم الحكومة – إعانة الوطن على مصاعبه.
الاستثمارات التي فتحت أبواب الجامعات في كل محافظة، بعد أن كانت أربع جامعات حكومية تسد الحاجة مع الاعتراف ببعض الصعوبات، وفي الوقت نفسه لم تبق مدينة صغيرة أو حتى قرية يمكن فيها الاستثمار إلا وانتصبت مدرسة خاصة نموذجية وبأسعار خرافية فيها، هذا عدا عن المعاهد كل في اختصاص، ودورات صيفية ونصفية، وأساتذة خاصين يعدون الساعات الدراسية لجيل لم يعد التعليم الحكومي يلبي حاجته.
من أين لمن يئن تحت رحمة الدخل المحدود، والعيشة الضنكة أن يجد مالاً لتعليم أبنائه، بعض التعساء قالوا: إننا بالكاد نؤمن لأبنائنا مصاريف التعليم الحكومي.

الصحة

كما التعليم كان قطاع الصحة أماناً وثروة للناس، المشافي العامة التي يصمها البعض الآن بالمسالخ خرجت كل كفاءاتنا الطبية، تدرب في مشافي وزارة التعليم العالي كل طلابنا، كان المواطن يعرف أن الطريق إلى المشفى لا يعني الموت فقراً قبل الموت جسداً.
على الوتيرة نفسها دخل الاستثمار في بنية قطاع الصحة كالوباء، أطلقت على المشافي الخاصة كل أسماء الرحمة والعناية والملكوت، لكنها ونحن نقرأ يومياً عن أخطاء قاتلة، مارست كل أساليب الابتزاز المادي للناس، من لم يرعبه رقم الفاتورة لعلاج كسر في يد طفله، أو فاتورة ولادة قيصرية، الأدهى أن الاستثمار دخل حتى قلوب الأطباء الذين يحملون المرضى بالنصيحة والمحبة إلى سرير دافئ ودور سريع لإجراء عملية قلب مفتوح بـ ٤٠٠ ألف ليرة فقط.
نقر بأن المشافي العامة مزدحمة، وهناك بعض الأجهزة غير مؤمنة لديها، وأن موظفيها قد لا يعملون بنظام المشافي الخاصة، وملائكتها تنهر المرضى، ونظافتها على قدها، وبعضها أكل الفساد فيها دواء المرضى الذين يتهيئون للموت كما في فضيحة البيروني، , وأن مواعيد الزيارة ليست محترمة والبواب هو صاحب القرار بإدخالك متى شئت بخمسين أو مئة ليرة، وأن كلمة الحمد على السلامة من فم ممرضة أو مستخدم ثمنها مدفوع من الجيب.. لكنها أرحم من الموت خارج أسوار المشافي الخاصة.

الطرقات وما تحتها

في رحلة تقودك إلى الأرياف التي تتشابه، مدننا، بالكاد شارع رئيسي واحد قد يكون على ما يرام، وعلى مدار السنة تنشغل الوحدات الإدارية، متعهدوها، ورشاتها، مناقصاتها، فتتحسن صورة شوارعنا، في تعبيد شارع يصلح لعبور السيارات والبشر، الحفر سيدة التشابه بين قرانا ومدننا، البعض يعزو ذلك إلى إرادة الله في توزيع الأرزاق فلولا الحفر لما عمل واستفاد الميكانيكي والحداد والدوزنجي.
لكننا نعلم أنها إرادة الفساد أولاً الذي يستثمر حتى الحفر في دورة دائمة للصرف، من أرصفة مجددة ببلاط سيء لا يكاد يثبت حتى يتكسر، إلى إصلاحات مفاجئة لبقية المؤسسات من كهرباء وماء وصرف صحي.
الصرف الصحي مما ينام تحت الطرقات، مشاريع يختلط فيها الحلو مع المالح، الفساد الذي يشكل الأوبئة القاتلة..والجيوب المنتفخة.

الكهرباء

قصة الكهرباء المضجرة تنتهي فصولها اليوم مع قرار وزاري بموافقة الوزارة على تخديم سكان المخالفات والعشوائيات على أن يتحمل هؤلاء تكلفة توسعة الشبكة بنسبة في مجملها تتراوح بين ٧٠–١٠٠٪، وكأن المواطن هو الدولة، وكأنه السبب الوحيد في انتشار المخالفات، ويغيب عن أصحاب القرار من صنع تلك العشوائيات، ومن أوصل الناس لسرقة الكهرباء واختراع الوسائل لإخفاء سرقاتهم.
هل هي بنية المواطن في مد اليد على أملاك الدولة، واستحلال رزقها، أم أن العجز في تأمين الشبكة الجيدة، والعدل في حساب الاستهلاك، والعدل في القصاص هما السبب.
من التقنين إلى الذروة إلى التصدير كانت دورة الغرابة في قصة الكهرباء في الأشهر المنصرمة، ساعات من التقنين في ذروة الحر، إلى رمضان مضاء على ليله ونهاره، على فائض مفاجئ غير مبرر.
على صعيد البنية الكهربائية ثمة مشاكل في سد الفاقد الكهربائي خارج لعبة تحميل الفواتير المخيفة، المحطات الكهربائية الحرارية فجأة يمكن أن تقف بسبب قدمها وإهمال صيانتها، الشبكة التي تتطاير مع الهواء، شبكات التوتر العالي والمتوسط والمنخفض فوق تجمعات الناس.
الاستثمار في الكهرباء قادم لا محالة، رغم بعض الأصوات التي وصفته بالكارثة.

التلوث

على حافة الاختناق، من البصر إلى الرئة إلى الأذن، إلى ما يدخل الفم من ماء وطعام، دمشق تنام تحت سحابة من التلوث، غيمة سوداء تجثم على صدر أقدم مدينة في العالم.
من معمل اسمنت عدرا، إلى مشروع الصرف الصحي الذي يخترق الغوطة نافثاً رائحته وموته على طول البساتين التي كانت، والبشر المحيطين.
السيارات التي غرقت بها الشوارع الضيقة، السيارات التي فتحت الدولة لمستثمريها لأن يمتدوا على طول الطرق الخارجية والداخلية بوكالاتهم، محلاتهم، كل السيارات بأنواعها البخسة والغالية تسير في شوارعنا، تنفث بقايا احتراق المازوت القاتل..ونختنق.
بردى يتوارى خلف نبعه ويتحول إلى ساقية سوداء محزنة، آبارنا تغور ومياهنا تتلوث من نفاياتنا ومطامرنا، من الصرف الصحي الذي يسقي ما نأكل.
إصلاح النقل الداخلي سمح بتجريب الباصات الصينية والجرادين البيضاء في هوائنا، ولم تنته بعد رحلة البحث عن حلول، ولم ينته اختناقنا.

الاتصالات

لم يزل الهاتف الأرضي حلماً عند بعض السوريين، توسعة شبكات لتوفير خطوط لمن سجل على هاتف عادي منذ عشر سنوات، ما زالت مؤسسة الهاتف تحسب على فاتورتها رسوم الاشتراك والكاشف و الانتظار وخدمات الأصفار القطرية والدولية.
بعد أن صار الخليوي مثل اليد والأنف لمواطننا، ما زالت شركتان توءمان تشتركان في ترغيبنا بالخدمات وتخفيض الأسعار وحتى الإعلان عن ميزانيتهما.
ما زال الانترنت يروح ويأتي، وما زالت مخدماته تعلن عن عروضها بسرعة من ٣٠–٥٦ كيلو بايت، ما زال الانتقال من صفحة لأخرى يمنحك بعض الوقت لإغفاءة، وما زال سبب الانقطاع المفاجئ مجهول السبب.
منذ شهرين وينتظر السوري تجزئة تعرفة الدقيقة الخليوية، لماذا لا تحتسب بالثانية، وفي سهرته يرى ويسمع عروض الشركات في العالم القريب الذي كنا ننعته بالبداوة والجهل ذات يوم مضى.

البقية..

العقارات هي من شكل بداية أزمة العالم الاقتصادية، الأزمة التي لم نتأثر بها حسب زعم بعض مسؤولينا الاقتصاديين، وباحثينا أيضاً، الأزمة التي أفلست بنوك وشركات وسرحت ملايين العمال على امتداد العالم.
العقارات في بلدنا ما زالت مزدهرة، في أسوأ أحوالها لم تهبط أو تعلو أسعارها، دمشق بين أغلى مدن العالم، والاستثمار العقاري يشهد ألقاً في حين يقف المواطن على أبواب البنوك ليقتطع من راتبه ما يمكن أن يمنحه قرضاً لبيت صغير.
البنى التحتية تعني كل ما يخدم الأرض والناس، ليس فقط ما يخدمهم ليعيشوا ولكن لكي يترك في المستقبل وطناً يمكن الحياة فيه، وطن يمكن أن تتنفس وتأكل وتنام وتموت على أرضه..بهدوء مطمئن؟

■■

• دمشق تنام تحت سحابة من التلوث، غيمة سوداء تجثم على صدر أقدم مدينة في العالم.

• ما زال الانترنت يروح ويأتي، ومازال الانتقال من صفحة لأخرى يمنحك بعض الوقت لإغفاءة، وما زال سبب الانقطاع المفاجئ مجهول السبب.

دور الحزب الشيوعي السوري في المقاومة والعمل الفدائي

لعب الحزب الشيوعي السوري عندما كان موحداً دوراً كبيراً في أعمال المقاومة والعمل الفدائي. خاصة في سنوات أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وذلك بعد هزيمة الأنظمة العربية عام ١٩٦٧، وخيانة بعضها، وردّ الشعب على هذه الهزيمة الكبرى بتشكيل المنظمات الفدائية والبدء بأعمال المقاومة المسلحة ضد العدو الإسرائيلي. وقد شارك الحزب الشيوعي السوري في هذه الأعمال خاصة بعد انعقاد مؤتمره الثالث التاريخي الذي قيّم المرحلة وأدان الهزيمة وموقف الأنظمة وقرّر الانخراط في العمل المسلّح إلى جانب الفصائل التي نشأت شعبياً، وتبلورت على أرض لبنان وفلسطين، وفي مختلف بقاع الوطن العربي.



إن دور الحزب هذا قد طُمس ولا يعرف عنه الشباب اليوم شيئاً بسبب الانقسامات المتتالية، وتحول الحزب إلى مجموعات وشراذم هنا وهناك، فلقد ضاع دور الحزب، وتقتصر هذه المجموعات الشيوعية المقسمة على ذكر المقاومة وتأييدها سياسياً دون الغوص في تاريخ الحزب، وتبيان دوره عندما كان موحداً وخاصة في هذا الظرف الذي أصبحت فيه المقاومة هي الأساس في عمل الشعوب العربية، هذه المقاومة التي هزمت العدو الإسرائيلي وزعزعت الكيان المصطنع في حربي عام ٢٠٠٠ في لبنان وحرب تموز أيضاً في لبنان عام ٢٠٠٦، حيث تهزم الشعوب العربية دولة الكيان لأول مرة في التاريخ رغم تواطؤ وخيانة بعض الأنظمة العربية وقوى عربية داخلية وتآمرها ضد المقاومة خاصة في لبنان. لقد أثبتت المقاومة خاصة اللبنانية والفلسطينية والعراقية دورها الفعاّل في الميدان، وأنها الوسيلة الوحيدة لهزيمة العدو وتحرير أرض فلسطين والعرب جميعها من براثن كيان صهيوني دخيل مصطنع.

إن دور الحزب الشيوعي السوري وكذلك اللبناني، في عمليات المقاومة الأولى يجب أن يُبيّن، كما يجب أن تعمل جميع تجمعاته على التذكير بها، كما تعمل جهدها للتوحيد وإرجاع الحزب موحّداً ليلعب دوره في المقاومة اليوم.

لقد شكلت وثائق المؤتمر الثالث عام ١٩٦٩ الأساس الفكري والسياسي والتنظيمي لعمل الحزب في المقاومة والعمل الفدائي المسلح، والتي تبلورت بعد صراع بين تيارات داخل الحزب. وقد تجلّى العمل بالملموس انطلاقاً من داخل الحزب، حيث بادر فوراً بعد المؤتمر إلى تشكيل مكتب قيادي للعمل الفدائي من رفاق قياديين عسكريين سابقين وسياسيين، وإعطائه استقلالية نسبية عن المكتب السياسي، بوضع برنامج عمل للمقاومة تنطلق من داخل الحزب. وقد بدأ العمل واتّخذ أشكالاً مختلفة هدفها: تجنيد الحزب وخاصة الشباب وتوجيههم نحو العمل المسلح للمساهمة بأعمال القتال ضد العدو الصهيوني بالتعاون مع المنظمات الفدائية التي انتشرت في مختلف أصقاع وبقاع الوطن العربي، خاصّة على الحدود مع الكيان الغاصب: الأردن، لبنان وداخل فلسطين. وقد سلك المكتب الفدائي المشكل داخل الحزب مساراً محدداً، ووضع برنامج عمل داخلي وخارجي وبدأ بتنفيذه، ويمكن تفصيله لاحقاً.

كما وضع برنامج عمل الانطلاق إلى الخارج حيث إقامة الصلات بمختلف المنظمات الفدائية المشكلة في جميع البقاع، والاتفاق معها على أعمال مشتركة يأتي تفصيلها لاحقاً أيضاً. ثم مبادرة المكتب الفدائي إلى الصلات بالأحزاب الشيوعية الشقيقة الواقعة على حدود العدو: العراق، الأردن، لبنان، للتنسيق والتعاون، وتوصّل معهم إلى الاتفاق على تشكيل منظمة مقاومة فدائية موحدة تجمع ممثلين ومقاومين عن الأحزاب الأربعة، وقد تم تشكيل هذه المنظمة فعلاً، وتمت تسميتها بمنظمة (الأنصار)، وجعل مركزها في الأردن (جبل عمان)، كما تأسست لها قيادة موحدة من الأحزاب الأربعة جعلت مركزها الأردن، وسيأتي تفصيل دورها وأعمالها لاحقاً. ولا يتّسع المجال في مقال واحد لتبيان دور الحزب في هذا المجال الهام من أعمال المقاومة والعمل الفدائي، لذلك سيرد التفصيل تباعاً بما أمكن من الاختصار...

■ **جرجس عيسى جرجس**
قيادي شيوعي سابق

لنتطلع إلى المستقبل.. ونؤسس له

◄ **جهاد أسعد محمد**

تواكب الذكرى السنوية لتأسيس الحزب الشيوعي السوري، كل عام، جملة من الاحتفالات والنشاطات الجماهيرية المختلفة، فتُلقى الكلمات التي تشيد بالتاريخ النضالي للحزب، وتعدد أبرز المحطات والمنعطفات التي مرّ بها، وتحيي شهداءه ومؤسسيه ورجالاته وشخصياته البارزة، وقد يجري تكريم للشيوعيين القدامى... إلخ.. وهذا بلا شك هام ومطلوب ويجب تكريسه والمحافظة عليه.. ولكنه لم يكف يوماً.. وهو بالتأكيد لا يكفي اليوم، ونحنَ نحتفل بالذكرى الخامسة والثمانين لولادة هذا الحزب العريق..

فعلى الغالب، يغيب عن أغلب الاحتفالات بالذكرى، وخاصة في العقود الأربعة الأخيرة الاعتراف الموضوعي بالحال غير الصحيحة التي وصل إليها الحزب على المستويات كافة، والمتجلية بتمزقه وتعدد فصائله ووهن همته وإرادته وضعف رؤيته وتقلصه التنظيمي وتراجع دوره ووزنه السياسيين، وبالتالي عجزه عن التصدي لمهامه الوظيفية، الوطنية والطبقية، وهو ما أدى بالمحصلة لابتعاده عن الجماهير وابتعاد الجماهير عنه، كما يغيب الحديث عن أي تصور أو رؤية علمية موضوعية للحاضر والمستقبل..

وهذا الغياب للمراجعة والاعتراف بواقع الحال ومحاولة استشراف المستقبل بمنظور علمي، تسببت به تاريخياً جملة من العوامل، لعل أهمها حالة التخبط التي رافقت التراجع غير المُدرَك للحركة الشيوعية العالمية منذ عقد الستينات من القرن الماضي، التي تزامنت مع الصعود النسبي والمؤقت بالمعنى التاريخي للإمبريالية العالمية، ونتج عنها حزمة من الأزمات السياسية والفكرية والتنظيمية في الدول والمجتمعات والأحزاب الشيوعية، وهو ما أدى لعدم إدراك ما يحدث داخل الحزب الشيوعي السوري، وفي المجتمع السوري، وفي العالم، وبالتالي الارتباك، والعجز عن تقييم الواقع السياسي والتنظيمي والفكري بشكل صحيح.

كما أضعف احتمال الوقوف عند الأزمات ومحاولة تبصّر المهام والتحديات، عراقة الماضي وسهولة و«راحة» التغني به في «مناسبة جميلة»، وعدم الرغبة في إثارة مواضيع قد تتسبب بصدامات مع رفاق الأمس..

اليوم تبدو الصورة أوضح على المستويات كافة، صورة العدو ومخططاته أوضح، وصورة الحزب الشيوعي أوضح، وصورة المهام المطلوب من الشيوعيين السوريين تنفيذها أوضح، وبناء عليه، فمن المعيب، بل ومن التخاذل أن نكتفي هذا العام بترديد ما تعودنا ترديده في الاحتفالات السابقة، والاكتفاء بتبادل التهاني والأمنيات الطيبة، فهذا على الأرجح سيكون بمثابة «تعداد لمناقبنا» ونحن نمضي إلى نهايتنا..

وإنما المطلوب أن يحوّل الشيوعيون السوريون كافةً المناسبة الخالدة إلى فرصة للسير خطوات أوسع وأكثر جدية نحو بعضهم، وإنجاز وحدتهم، وتثبيت تمسكهم بالماركسية اللينينية، ووضع الأرضية الحقيقية للانفتاح على جماهيرهم التي يعصف بها الجوع والفقر والبطالة واليأس، والالتفات إلى حال البلاد الموبوءة بالفساد واللبرلة ومآسي الانفتاح الأعمى على أطماع أعدائها، والاعتراف بأن استمرار الوضع القائم خطير جداً، وسينعكس اندحاراً قد يكون نهائياً للشيوعيين إذا ما أصروا على البقاء ممزقين وضعفاء..

إن الأحزاب في جانب ما مثل الأشخاص، قد تموت وتتلاشى إذا ما تآكلت عضوياً، والحقيقة أن الحزب الشيوعي السوري قد طاله تآكل على مر العقود الماضية، وهذا التآكل يريد له الأعداء الطبقيون أن يصل إلى مستوى لا ينفع معه العلاج إذا ما استمرت الفرقة.. وهو ما لن يسمح بحدوثه الكادر الشيوعي السوري والقواعد الشيوعية السورية بمختلف الفصائل.. وهو كذلك برسم جميع المعنيين بصحة الحزب وقوته داخل الحزب الشيوعي وخارجه.. فليس هناك وقت للتباطؤ أو التلكؤ..

عاش الحزب الشيوعي السوري قوياً معافى لا توهن عزيمته السنون أو الصعاب.. ■

أحداث في الذاكرة

صور من التاريخ النضالي للشيوعيين السوريين

◄ **عبدي يوسف عابد**

أطلقت جميع أجهزة الأمن والمباحث في الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٩/١/١، حملة شاملة لاعتقال الشيوعيين، وقامت بتنفيذ مداهمات على بيوت المعروفين منهم، وخاصة القيادات والكوادر النشيطة، واعتقلت المئات منهم في سائر المدن السورية، وسرعان ما أعقبها انتشار أخبار التعذيب الوحشي في أقبية وزنزانات أجهزة الأمن، فساد البلاد جو من الإرهاب والخوف والحذر، إلى درجة أن معظم المواطنين بدؤوا يشكون في أقرب الناس إليهم، خوفاً من أن يكونوا قد ارتبطوا بالمباحث..

منظمة الحزب الشيوعي في الجزيرة، لم تتأثر بهذه الحملة الظالمة، فبقيت أغلب منظماتها سليمة، تمارس نشاطها السري بيقظة وحذر شديدين، فعملت على فضح الدكتاتورية والإجراءات القمعية التي أساءت بشدة للوحدة فكرة ومفهوماً، وراحت تذكّر وتشيد بالبنود الثلاثة عشر التي طرحها حزبنا الشيوعي، كبرنامج ديمقراطي تقدمي سليم، كان يمكن أن يؤدي إلى التفاف الجماهير الشعبية أكثر حول الوحدة السورية – المصرية والدفاع عنها..

كما عملت المنظمة على توسيع الصلات بالجماهير، وكتبت الشعارات المنددة بالقمع على الجدران، ووزعت النشرات في الأسواق والأحياء الداعية لوقف الاعتقال السياسي والإفراج عن المعتقلين، الأمر الذي أدى لإثارة جنون المباحث أكثر فأكثر.

راحت المنظمة تراسل القيادة مرة واحدة كل شهر، وتتلقى تعليماتها وشرحها للوضع السياسي الداخلي والخارجي، وكنا نحتاج إلى عشرات النسخ من هذه المنشورات لسد حاجة المنظمة وإيصالها إلى الكثير من الأصدقاء والشخصيات الوطنية المناهضة للسياسات الأمنية السائدة.. وقد طرحنا في منطقية القامشلي إمكانية تشكيل فريق لنسخ منشور «الوضع السياسي» بأعداد كافية، فتصدى للمهمة الرفيق زوراب الذي كان مسؤولاً عن فرعية الطلاب..

الرفيق يوسف عيسى (أبو خلدون) القائد النقابي البارز كان في عهد الوحدة طالباً في الإعدادية، وقد تقبل بطيب خاطر تنفيذ هذه المهمة الخاصة، فدرس وضع بيوت أعضاء الفريق الذي اختاره، لكنه لم يجد بينها بيتاً مناسباً لتنفيذ هذه المهمة.. فأشرك صديقاً مخلصاً في هذا الفريق، وهو حفيد رجل دين محترم يسكن حوشاً واسعة فيها غرف كثيرة، وبحجة الدراسة المشتركة راح الفريق ينسخ منشور «الوضع السياسي» في إحدى غرف رجل الدين الآمنة دون أن يلفتوا الانتباه.

وهكذا تمكنا بواسطة هؤلاء الشجعان، أن نؤمن العدد الكافي من «الوضع السياسي»، الأمر الذي سمح لنا بالتوسع التنظيمي وتوضيح موقف حزبنا من الوحدة، وإغاظة رجال الأمن وإفهامهم أن الحزب الشيوعي قوي ونشيط ولم يتأثر بالاعتقالات الكبرى التي طالت معظم أعضائه المعروفين.

فتحية عطرة إلى هؤلاء الشبان الأشاوس ولجهودهم المثمرة المضنية. ■

حجب التعليم عن الناس.. سرقة موصوفة !

الحديث عن مآسي التعليم بكافة مراحله: الأساسي والإعدادي والثانوي وصولاً إلى الجامعي، وبكافة أشكاله: الحكومي والخاص والمفتوح والافتراضي عن قرب أو بُعد.. لا ينتهي، وكل يوم نفاجأ بشيء جدّيد ناشز من التخبطّات والأخطاء..

وتتزايد هذه المآسي بشكل طردي مع تقدم المراحل التعليمية، لتتفاقم بشكل كبير في التعليم الجامعي، وخاصة في القرارات والمفاضلات، ولعل آخر تجل لها بدا في مستويات قبول ومفاضلة التعليم المفتوح، حيث أحبطت الطلاب بالمجاميع المطلوبة العالية جداً والتي لم تتح أية فرص حقيقية لمن انخفض مجموعهم عن ١٦٠ درجةً للعلمي والأدبي على السواء ولأغلب الفروع!

إن تسمية «التعليم المفتوح» توحي للوهلة الأولى أنه بلا حدود، أي أنه يفسح المجال أمام من أغلقت أمامه أبواب التعلم الأخرى في سورية، ليطلب العلم حتى ولو في المنطقة الشرقية.. عفواً في الصين!! أو من المهد إلى اللحد.. لكن يبدو أن لا مهد يدفئ تفكير الفقراء ولا لحد يضم رفات عقولهم بسبب السياسة التعليمية المتبعة وقرارات القائمين عليها، التي أدخلت المعدومين في (متاهة) القبولات والمفاضلات، فأغلقت باب التعليم الحكومي أمام أبنائهم بالقبولات العالية جداً، لتدفع من يستطيع التسول منهم إلى التعليم الموازي الذي لا يقل إلاّ قليلاً عن سابقه، ثم أغلقت الموازي بالطريقة نفسها لتدفع إلى المفتوح.. وهكذا... لنصل في النهاية إلى (النافذة الواحدة)، نافذة الجامعات الخاصة ولمصالح ملاكها وقادة أفلاكها والتي تُقدم لها كل التسهيلات والاستثناءات وتقبل الطلاب دون شرط المجموع مهما كان، حتى وإن كان بعضها مؤسساً على شهادات مزورة، وصدر بحقها قرارات قضائية ووزارية، ورغم ذلك ما زالت إعلاناتها تملأ الساحات والشوارع، أو إلى الجامعات الأجنبية التي تقبل معادلة شهادات قسم كبير منها في وزارتنا ذات المقام العالي، وكل هذا لا يرهق جيوب المواطنين الفقراء الخاوية بالأصل نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع الأسعار وسياسة الحكومة الاقتصادية وحسب، بل يضطرهم أن يحرموا أنفسهم وأسرهم مما تبقى من كسرة الخبز التي تبقيهم شبه أحياء، وبيع الغالي والثمين إن وُجد، من أجل وجبة علم دسمة لأبنائهم، وهذا أيضاً يرهق اقتصاد الوطنَ بما يكلّفه خروج الأبناء للدراسة في الخارج طلباً للعلم والمعرفة.

فما مصير عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات حملة الثانوية الذين ظلوا دون فرصة تعليم جامعي أو حتى معاهد متوسطة!؟ أليس الشوارع والساحات لتمتلئ أكثر بالعاطلين عن العمل؟! قد يبرر بعض المسؤولين ذلك بالعجز عن تأمين فرص عمل للجامعيين الموجودين، وهذا عذر أقبح من ذنب، فهوَ هدر لطاقات أبناء الوطن، واستخفاف بطموحاتهم وآمالهم وإمكاناتهم..

إن إفساح المجال أمام شباب الوطن للدراسة الجامعية يمنحهم على الأقل، الأمل بفرصة مؤجلة قد تسنح يوماً، أم أن الهدف قتل الآمال والطموح أيضاً، أي كما يقول المثل: لا ترحم ولا تسمح برحمة ربك أن تنزل!!

تقول قصة شعبية إن فارساً عربياً مر بطريق فوجد رجلاً طلب منه أن ينقله معه، فأردفه خلفه على الحصان، وما إن مشى قليلاً حتّى قال له الرجل: ما أجمل حصاننا !! فلم يمهله الفارس وأنزله وقال له: بعد قليل ستقول ما أجمل حصاني وربما تقتلني..

هذه حال حكومتنا التي ائتمنها الشعب السوري على التعليم الذي صنعه بنضاله وتضحياته وثروته الوطنية، فسرقته منه، وحجبته عن أبنائه، وراحت تمضي به نحو الإهمال والخصخصة..

■ **زهير مشعان**

البوكمال.. ومعضلة مياه الشرب!

منذ أكثر من ست سنوات، وأهالي البوكمال يحلمون بوضع محطة تصفية المياه الجديدة بالاستثمار.. ست سنوات طويلة والأمل والحلم يتراجعان ليغرقا في اليأس بعد أن اصطدما بواقع شبه مستحيل..



والأغرب من ذلك أنه هناك دراسة جاهزة لتحويل عمل هذه المحطة إلى طريقة العمل بالأوزون قبل أن تقلع، هذا إذا أقلعت، لكن لا حياة لمن تنادي، فمن المعروف أن نهر الفرات يمر بعدد كبير جداً من المدن والقرى من جرابلس إلى البوكمال، وجميع هذه التجمعات السكانية الكبيرة تصب شبكات صرفها الصحي في هذا النهر العظيم!!

وبما أن البوكمال آخر نقطة يمر بها هذا النهر، فمن الضروري أن يتم تحويل عمل محطة تصفية المياه الجديدة إلى طريقة العمل والتصفية بالأوزون، ولكن لغاية هذه اللحظة نجد الحيرة بادية عند ذوي الشأن، والبحث جار على قدم وساق لإيجاد طريقة أو حل لتصريف الخط الراجع والناتج عن عملية تصفية المياه. فمِنهم من يطالب بإعادته إلى نهر الفرات أي بمسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات، والبعض الآخر يطالب أن يكون هذا الخط الراجع يصب في «وادي علي» القريب من الحدود العراقية، أما نحن فنطالب أن يصب في بحيرة اصطناعية للاستفادة منه في أرواء مساحات واسعة من بادية البوكمال، باعتبار أن هذه المحطة تقع على مشارف هذه البادية، وفي هذه الحالة يتم استزراع عدد كبير من الأشجار الرعوية ومنها أشجار النخيل، فنحن أحوج ما نكون الآن من أي وقت مضى لإنشاء واحات نخيل ومراعي، حيث أنها ضرورة ملحة في وقف عملية التصحر، وإيجاد مساحات رعوية لقطيع الغنم الآخذ بالتناقص بسبب سنوات الجفاف المتلاحقة وغلاء المادة العلفية، وأحياناً كثيرة لفقدانها.

نحن في «قاسيون» نطالب بالإسراع بإنجاز محطة تصفية المياه في البوكمال، كما نطالب بتحويل عملها قبل فوات الأوان، كما نطالب بالاستفادة من مياه الخط الراجع من خلال إنشاء المراكز الرعوية وغابات وواحات النخيل.

هذا ما يطالب به أهالي البوكمال فهل نجد من يهتم بذلك. صوناً لكرامة الوطن والمواطن التي هي فوق أي اعتبار.

■ **فاضل حسون، تحسين الجهجاه ـ البوكمال**

إيديولوجيا الفساد تعلن: السياحة قاطرة النمو!!

◄ نزار عادلة

لم تطرح الحكومة الشركات الخاسرة للاستثمار أو التطوير والتحديث، بل تركتها لمصيرها، وهي ١٧ شركة، إلى أن تم إيقافها عن العمل، في حين طرحت الشركات والمؤسسات الرابحة للاستثمار والمشاركة، مثل مرفأي اللاذقية وطرطوس ومعامل الأسمنت وغيرها، وتنتظر الحكومة الآن الوقت الملائم لإيقاف شركات ومؤسسات القطاع العام كافة بعد إيصالها قسراً إلى الخسارة.



ماذا تبقى؟

لاشك أن القطاع العام الصناعي يعاني منذ سنوات عديدة، من صعوبات كبيرة، تفاقمت في الأعوام الأخيرة مع التحول إلى اقتصاد السوق، وقد رافق ذلك توقف العديد من المعامل عن العمل، وعدد آخر من المنشآت يعمل بشكل جزئي، وفي البعض الآخر توقفٌ لبعض خطوط الإنتاج، دون أن نجد حلولاً على أرض الواقع، ودون التصدي لأية مشكلة كانت، أو إيجاد إستراتيجية واضحة يمكن من خلالها تشغيل المعامل الأقل استهلاكاً للقطع الأجنبي، والتي يمكن أن تؤمِّن موارد جيدة بتأمين مستلزمات الإنتاج من السوق المحلية. وفي الأعوام الأخيرة تصاعد الحديث عن خسائر هذه الشركة أو تلك من شركات القطاع العام، وفي بعضها وصلت الخسائر إلى مئات الملايين، إضافة إلى تكديس الإنتاج في شركات عديدة كالغزل والنسيج والإطارات والسجاد وغيرها.

صناعات عديدة كانت إلى سنوات قريبة بمنأى نسبياً عن التأثُّر بأية منعكسات. وبقيت تعمل بكامل طاقتها، بسبب اعتمادها على المواد الأولية المحلية. واستطاعت أن تنفذ الخطط الإنتاجية بدرجة جيدة، ورغم ذلك تم تجاهلها، كالغزول والألبان وتجفيف الخضار والسكر. تم تجاهل هذه الصناعات وتخسيرها قسراً لأسباب عديدة، وعانت من مصاعب عديدة، ومازالت، وقد أدى ذلك إلى حالة جمود في شركات القطاع العام كافة، وتخلف إنتاج هذه الشركات بالمقارنة مع الصناعات المشابهة إقليمياً وعالمياً.

الشركات توقفت!!

الشركات الـ١٧ التي توقفت مؤخراً بقرار رئيس الوزراء ووزير الصناعة، كافة موادها الأولية محلية، وليست مستوردة: حرير الدريكيش، البسكويت والشوكولا، الكونسروة، الزيوت والصابون، كاميليا، الأخشاب، العلب المصنعة الكبريت والخشب وأقلام الرصاص، الخزف، الدباغة... الأحذية، معمل الوليد للميكروباصات، الأبقار، بردى... لن نتساءل عن المبررات التي استندت إليها الحكومة لوقف هذه الشركات عن العمل والإنتاج. وليست مفاجأة إذا قلنا إن هذه الشركات جميعها رابحة وليست خاسرة.

نظرة في عمق هذه الشركات!!

حرير الدريكيش تعمل بشكل موسمي، وتقوم بحل الشرانق المنتجة لخيوط الحرير الطبيعي، وهي صناعة فريدة من نوعها في العالم، ويبلغ عدد عمالها المخطط ٧٥ عاملاً، والعدد الفعلي ٢٤، نسبة التنفيذ ٢٧٪ خلال السنوات الماضية، وهناك مخزون، والخسارة ٥ مليون ل.س، وصعوبات الشركة ليست بسبب حدة المنافسة أو ارتفاع التكاليف أو عدم تحقيق الطاقة الإنتاجية، وإنما هناك قرار اتخذ بوقفها عن العمل، ويعني هذا إيقاف عشرات الفلاحين عن تسويق إنتاجهم من أشجار التوت وتربية القز، إضافة إلى توقيف العاملات عن العمل في هذه الصناعة الفولكلورية، وبالمقابل استيراد الحرير الصناعي من قبل حفنة من التجار.

الشركة رابحة اقتصادياً بامتياز، لأنها تخدم الزراعة والصناعة، والتوقف عن العمل يعني الاستيراد بالقطع الأجنبي، وهذا يعني خللاً بنيوياً في الاقتصاد الوطني، كيف يمكن أن نقول أو نصنف هذه الشركة بأنها خاسرة وهي تشغل هذا العدد من الأسر؟ إن توقفها عن العمل هي وغيرها سوف يؤدي إلى انعكاسات خطيرة.

تصريحات عديدة لوزير الصناعة ورئيس الوزراء تقول: إن كيلو السكر يكلف في المعامل السورية للقطاع العام ٦٠ ل.س واستيراده من الخارج يكلف ١٨ ل.س وهذه كارثة حقيقية برأي الحكومة. ولكن الوقائع الاقتصادية تقول: إن هذه ليست خسارة، ونستطيع أن نحد من هذه الخسارة بإجراءات ليست صعبة، لأن هناك آلاف العمال والأسر يعتاشون من العمل، وهناك آلاف الفلاحين يزرعون الشوندر السكري. ومعامل السكر تؤمن الخميرة للخبز وتؤمن الكحول الطبي والصناعي والعلف، ولو أجرينا حساباً، أو أخذنا بالاعتبار قيمة كافة النواتج والمواد لشركات القطاع العام والخاص من عملية تصنيع السكر لوجدنا بأنها أقل من قيمة الإنتاج المستورد بالدولار. وهذا يعني أن شركات السكر رابحة وليست خاسرة، ولو أرادت الجهات الحكومية أن تجعل هذه الشركات رابحة تجارياً، تستطيع ذلك بإجراءات عديدة أبرزها:

- الاهتمام بزراعة الشوندر ومواصفاته لرفع مستوى الحلاوة.
- حل الاختناقات في خطوط الإنتاج ليصار إلى استغلال كامل الطاقات.
- إيجاد صناعات موازية لصناعة السكر لتشغيل العاملين خارج الموسم، والموسم ٤٠ يوماً فقط.
- التكامل في التخطيط بين الزراعة والصناعة.
- تحديد مناطق إنتاج الشوندر لرفع إنتاجية الأرض وتحسين المردود.

ومع هذه الإجراءات التي كان يجب أن تتخذ، لاستطعنا أن نقيم معامل أخرى للسكر، من أجل سد حاجة السوق المحلية من هذه المادة، وسد حاجة الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص من النواتج.

لو حسبنا ما تدفعه سورية لاستيراد السكر والكحول من مبالغ تقدر بمئات الملايين، لوجدنا أن إقامة معامل جديدة أجدى من الاستيراد، ولو كلف الكيلو ١٠٠ ل.س، طبعاً القطاع الخاص يستورد السكر خاماً ويكرر ولا ينتج.

شركة حمص للغزل والنسيج والصناعة عمرها ٥٥ عاماً، كانت تضم ١٥٠٠ عاملاً، واليوم ٢٠٠ عامل فقط، وقد نقص عدد العمال ليس بالتسريح ولكن بالتطفيش، بعد وقف كافة المكاسب والتأخر لأشهر في دفع الرواتب.

درست مشاريع عديدة للشركة، وصرفت مئات الملايين على هذه الدراسات، وأعطيت هذه المشاريع للقطاع الخاص على طبق من ذهب، وتركت الشركة تئن من جرحها.

بدأت منذ العام ١٩٨٢ دراسات تجديد واستبدال للآلات في الشركة، وبدأت المخالفات في المناقصات، أولى الآلات التي استبدلت هي سلندرات التنشيف بالمصبغة، وأحيلت إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش نتيجة المخالفات في العقود، وبعدها وردت آلات فحص الأقمشة الجاهزة وأيضاً أحيلت إلى التفتيش آنذاك. وحصلت سرقات علنية: بيع القطع الفنية الموجودة بالمستودعات تحت ستار زيادة المبيعات للشركة، وجرى تنسيق قسم الغزل المؤلف من سبع كردات، وسحبت آلات أخرى إلى معمل الخردة في حماة، دون أن يتم تأمين آلات غزل بدلاً عنها، حسب قرارات مجلس الوزراء التي تنص على عدم تنسيق أية آلة ما لم يتم تأمين البديل عنها في أرض المعمل. أيضاً جرت مناقصات عديدة وأحيلت إلى التفتيش.

كيف تخسر شركات الزيوت والكونسروة والصابون؟!

يجيب اتحاد عمال دمشق بالآتي: تتحمل الحكومة المسؤولية عن خسائر هذه الشركات، لأنها لم تدرس أسبابها رغم أهمية قطاع الصناعات الغذائية، فمواده الأولية محلية ومتوفرة في السوق المحلية، ولكنه يعاني منذ سنوات من الترهل في كافة مجالاته الإدارية والفنية والمالية والتجارية، والحل هو النظرة المعاصرة للإنتاج الغذائي العالمي وانعكاساته داخلياً، بإدارة معاصرة، غايتها الجودة وخفض التكاليف أو تنويع المنتجات.

أنشئت الشركات الغذائية من أجل أهداف:

- استيعاب الفائض من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانيةوتصنيعها.
- تأمين حاجة السوق المحلية من السلع الغذائية المتنوعة.

هذه الشركات رابحة رغم واقعها المتردي والسؤال هنا: كيف تخسر المؤسسة العامة للمباقر وهي تملك آلاف الأبقار وآلاف الدونمات؟ أو كيف تخسر معامل الألبان؟! هناك أزمة مستمرة بين معامل الألبان ومؤسسة الأبقار منذ سنوات، فالمؤسسة تتبع لوزارة الزراعة، بينما تتبع معامل الألبان لوزارة الصناعة!!

والسؤال: لماذا لا يتم إيجاد جهة إشرافية وزارية واحدة، بدل التضارب والسجال الدائم بين المؤسسة والمعامل حول سعر الحليب ونوعيته وتسويقه؟ وحول اضطرار المعامل للاستجرار من القطاع الخاص؟

وينطبق هذا أيضاً على شركات الزيوت وعلى جميع شركات ومؤسسات ومعامل القطاع العام. في الوقت الذي تقف الجهات الوصائية متفرجة على هذا الخلل العام وهنا لسنا بحاجة إلى عناء كبير لمعرفة أسباب هذا الخلل وعدم اتخاذ قرار بشأنه. فرائحة الفساد طاغية على كل أوجه هذه الظواهر، وقد أصبح الفساد أيديولوجيا يشكل وزراءُ ومدراءُ أركانَها على حساب القطاع العام، إلى أن وصل إلى ما وصل إليه، واتُّخذ القرار.

برأي الحكومة أن كافة شركات القطاع العامَ خاسرة، ومن لم تخسر الآن سوف تصل إلى الخسارة، والحل إيقاف كافة شركات القطاع العام، والبداية كانت إيقاف هذه الـ١٧ شركة، والقادم أخطر!!

بعد سنوات على انطلاقتها..

أياد خفية تعمل على إضعاف شبكة الانترنت، وتطرح فكرة خصخصتها!

ما دور شبكات الانترنت الخاصة في بطء شبكة الانترنت السورية؟!.. وهل تم تحديث وتطوير الشبكة بعد إحداثها؟!.. وهل يواكب الانترنت مرحلة التحوّل الاقتصادي التي تمر بها سورية؟!.. وهل حصلت الشبكة على شهادة الجودة؟!.. وما هي علاقة القوانين والعقود الناظمة للانترنت، وكيف نطورها؟!.. ومن أين يأتي الضغط الكبير على الشبكة؟!.. والأهم من ذلك هو الرؤية المستقبلية لشبكة الانترنت في سورية!!.

أياد خفية لإضعاف الشبكة

كانت إجابات المهندس **علي علي** مدير الوحدة الاقتصادية بخدمة الإنترنت، ملامسة للواقع في ظل الترهل لبنية الشبكة القائمة على قوانين عفا عليها الزمن، فرداً على سؤال عن دور القطاع الخاص في الحدّ من فاعلية الشبكة العامة للدولة، وهل هناك أياد خفية تعمل على إضعافها؟!.. قال: المؤسسة العامة للاتصالات تملك البنى التحتية والمشغل الأساسي للشبكة، فهي المسؤولة عن تطويرها وتحسين وضعها، أما دور القطاع الخاص فهو استثمار هذه الشبكة، حيث يلعب دوراً كبيراً في إغراق السوق بالبطاقات، ويعمل على استغلال الشبكة وتشغيلها بالطاقة القصوى لمصلحته، لأن مزود الخدمة الخاص هدفه الكسب المادي، بغض النظر عن وضع الشبكة بشكل عام، بل يعمل على الضغط بعدة طرق لطرح مستخدمين جدد.

وأشار إلى أن هناك من لا يريد للمؤسسة أن تنجح، ويطرح فكرة خصخصتها، ويتهم القائمين عليها بأنهم ليسوا أهلاً للقيام بالدور المناط بالمؤسسة، وليس هناك من جدوى لتأهيلها، لكن المؤسسة تلاحق جميع هذه الألاعيب بكل جدية ومسؤولية، وتعمل على إنجاح المؤسسة وتطويرها ضمن القوانين النافذة.

وأوضح بأن إغراق السوق بالمشتركين هو أكبر دليل على تنفيذ مخطط للتأثير على أداء الشبكة والمؤسسة، لكن كما قلنا: المؤسسة على علم بذلك، وتعمل على الحدّ من هذه الظاهرة.

ضعف الشبكة بسبب آليات العمل

وعن ضعف شبكة الانترنت، أكد أن سبب الضعف ليس مرده إلى عامل فني أو نقص في الخبرات، إنما يعود إلى آليات العمل والعقود والأجور في القطاع الحكومي، لأن من يعمل في القطاع الخاص يأخذ ثلاثة أضعاف الموظف الحكومي، من هنا حصل التسريب في العمال والخبرات، إضافة إلى عدم الإحساس بالمسؤولية تجاه تطوير الشبكة، ونتج عن ذلك أيضاً أن العامل الفني لم يعد يشعر أن الدولة تعطيه حقه، وأنه رأى في القطاع الخاص ضالته، وبإمكانه الذهاب إليه في أي وقت، فأصبح ليس لديه دافع للعمل... من هنا كان من الواجب على الدولة أن تحمي الفنيين وتمنحهم حوافز إضافية وتشاركهم الأرباح، كي يعملوا على تطوير عملهم للصالح العام. وبخصوص العقود والتعاقد لتطوير الشبكة، قال المهندس علي: إن كلمة إعلان عن مناقصة تذهب سنة، بينما في القطاع الخاص لا تستغرق عدة أيام، وأوضح بأنه إذا كان المدير جريئاً في اتخاذ القرار، يقولون له: هل عملت على تطبيق القوانين والأنظمة النافذة في ذلك؟!.. فهذه التعقيدات الروتينية تصب في مصلحة من لا يريد إنجاح المؤسسة، بل يعمل على تفشيلها، لأنها ترفد الدولة بالأموال الكثيرة، وبالمقابل هناك من يسعى لأن تكون المؤسسة ناجحة ويريد لها التطور بكل مرافقها.. مشيراً إلى أنه عندما يتوفر للفنيين نظام حوافز وآليات تعاقد مرنة تحكمها عوامل تطوير الشبكة، وتقديم أفضل الخدمات لهم، ستكون الخدمة عالية، فالهاجس هو زيادة دخل موظفي المؤسسة، لأن العامل تعلّم على أن يحصل على دخل أفضل في القطاع الخاص، وللعمل نفسه.

ورداً على سؤال: هل قطاع الانترنت يواكب مرحلة التحوّل الاقتصادي في سورية؟!.

قال: الانترنت لا يواكب هذه المرحلة، ونتمنى أن يواكب التحوّل الاقتصادي، لأنه في النتيجة الكل يلاحق الآخر، لكن القطاع العام مترهل، يجب أن يكون متطوراً أكثر، على العكس من ذلك، فإن شركات الخليوي تواكب هذا التحوّل. ونوّه إلى أن العمل لدينا يسير بشكل بطيء، لأنه مرتبط بالقوانين القديمة، لا سيما القانون ٥١ الخاص بالعقود، أيضاً يجب أن يكون العمل في القطاع العام عملاً مؤسساتياً، وهذا غير موجود حتى الآن، والتطور البطيء الذي نتحدث عنه ناتج عن الأشخاص، فعندما تقرر الدولة مديراً عاماً، يُفترض أن يتم اختياره بناءً على مؤهلات تؤهله لقيادة هذا القطاع أو ذلك، وبالتالي منحه الثقة والمرونة لتحقيق زيادة في العمل، ومن ثم الأرباح ونشر الخدمات الجيدة، إضافة إلى أنه من المفترض أن يكون المسؤول عن وضع الأطر الناظمة لتطوير الشبكة إذا كان يعمل في مجال الانترنت والاتصالات على سبيل المثال، وفي النتيجة يجب النظر إلى ماذا عمل هذا المدير، فإما مكافأته أو محاسبته على تقصيره، لكن مع الأسف هناك من يريد إفشال الخدمة والقطاع المتعلق بالاتصالات والانترنت، وهو من يُغرق السوق ببطاقات منافسة، وهو الذي يمنع تطوير الشبكة، على الرغم من الجهود التي تُبذل لتطويرها، لأنه هو المستفيد الوحيد وهو الخاسر الوحيد من هكذا عملية. فالرؤية المتعلقة بتطوير الشبكة نحو الانهيار، لأن القوانين التي تحكمها الآن غير قادرة على حماية هذه الرؤية، وبالتالي عملية التطوير، لذلك يجب تغيير نظام العقود، ثم البدء بالعمل، وأية اقتراحات أخرى تُعتبر ترقيعية مؤقتة لا تعطي النتيجة المرجوة من العمل، ومن هكذا شبكة لتواكب العصر. وعن أهم المقترحات لتطوير عمل المؤسسة، قال: هناك الكثير من المقترحات، لكن تكمن في اعتمادها، ومن ثم طرحها على الحكومة مثلاً، وتحويل المؤسسة إلى شركة، يتم من خلالها إعطاؤها المرونة المطلوبة، وهذه المقترحات تحتاج إلى نقاش واسع على مستوى الدولة، وأهم المقترحات: إعادة النظر بآلية العقود المتبعة، وتعديل الرواتب التي من شأنها زيادة الإنتاج، حيث ليس بالإمكان استقدام خبراء لتطوير العمل، ونحن ما زلنا نعيش على الهبات من هنا وهناك.

وأجاب عن أهم الأعطال التي تواجه الشبكة، والتي تؤرق الزبائن، مبيناً أن أهمها: نقطة النفاذ في المراكز الهاتفية، ثم عطل مزود الخدمة نفسه، ويأتي بالمرتبة الثالثة العطل بشبكة تبادل المعطيات، وأوضح أن عملية إصلاح الأعطال تحكمها عقلية الموظف نفسه.

/٢٠/ ألف مشترك بالحزمة العريضة فقط

وعن بداية خدمة الشبكة وعدد المشتركين، وما تحقق للدولة من عوائد مادية، قال: بداية انطلاق الشبكة كانت في عام ١٩٩٧، بشكل تجريبي، أما بشكل عملي فكانت عام ١٩٩٨، ووصل عدد المشتركين حتى عام ٢٠٠٨ نحو سبعة آلاف مشترك حزمة عريضة.

والآن حتى الشهر العاشر من عام ٢٠٠٩ وصل العدد إلى نحو عشرين ألف مشترك في مزود الخدمة (ADSL)، ونحو /١٤٦/ ألف مشترك في خدمة (DIALUP). أما بالنسبة للعوائد المادية للمزود الحكومي فقد وصلت إلى /١٨٦/ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٨، وأوضح أن خدمة الحزمة العريضةمتوفرة في جميع المراكز الهاتفية بالمحافظات، ففي دمشق وريفها يوجد /٣٨/ مركزاً، وفي حماة /١٦/ مركزاً، والحسكة ستة مراكز، وإدلب ثلاثة مراكز، وطرطوس خمسة مراكز، والسويداء /٣/ مراكز، واللاذقية ستة مراكز، وحمص /١١/ مركزاً، ودير الزور /٤/ مراكز، والرقة مركز واحد. ونوّه إلى أن أغلب المشتركين في خدمة الـ (ADSL) هم من التجار ورجال الأعمال والصناعيين وأصحاب الأعمال التي تتطلب هذه الخدمة، مؤكداً أن الانترنت أصبحت عملية تواصل وتفاعل اجتماعي بين الناس.

أخيراً..

هذا هو واقع شبكة الانترنت في سورية، فإذا ما نظرنا إلى الخدمة المتدنية لهذه الشبكة المتطورة، وقارناها بالأسعار والتكاليف، لكانت المأساة بعينها، وكأن شعار الاتصالات لدينا «ادفع الكثير واحصل على القليل»، علماً أن الشريحة الكبرى التي تستخدم شبكة الانترنت العادية هي من المثقفين الذين غالبيتهم من أصحاب الدخل المحدود.

فمتى ننعم يا وزارة الاتصالات باتصال مريح عبر الانترنت وبسعر مقبول، يتوافق مع خدمات ليست عالية بل مقبولة؟!.

أحمد زينة

حقائق

- راتب الموظف في القطاع الخاص المعلوماتي ثلاثة أضعاف راتبه في الحكومي.
- القانون /٥١/ المتعلق بالعقود وراء تأخر تطوير الانترنت.
- عشرون ألف مشترك في خدمة الـ(ADSL)، و/١٢٤/ ألفاً في خدمة الـ(DIALUP) فقط.

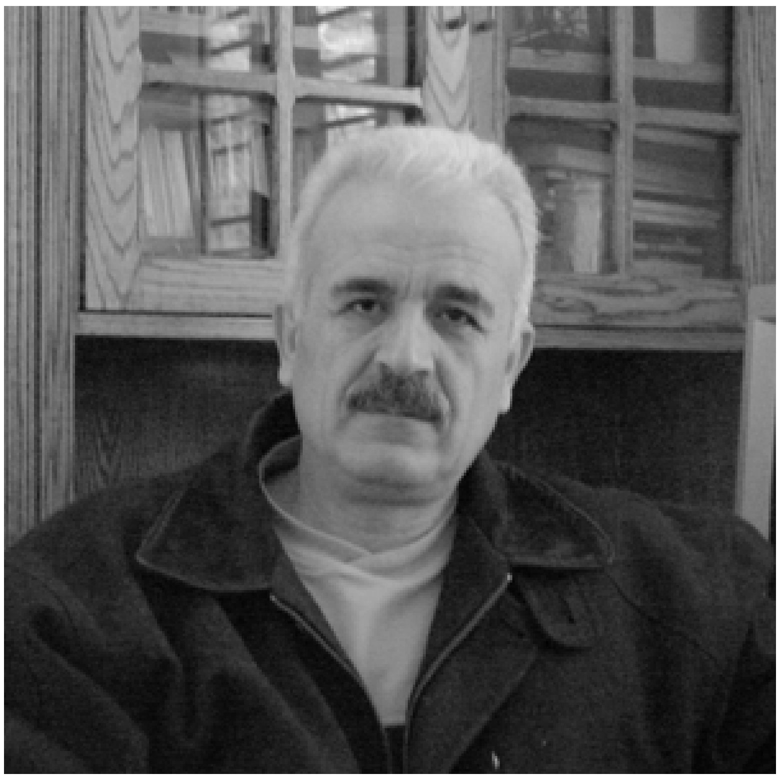
• **نقلاً عن الزميلة «البعث» بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٢**

د. حيان سلمان لـ«قاسيون»:

الدراسة التحليلية للخطة العاشرة الخطوة الأولى لنجاح الخطة المقبلة

◄ إعداد وحوار: حسان منجه

الآن، ونحن على أبواب نهاية الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، التي وضعت في أولوياتها تحقيق العديد من المهام الاقتصادية والاجتماعية، يحق لنا أن نطرح أسئلة كثيرة حول ما حققته هذه الخطة، وما عجزت عن تحقيقه.. فالخطة العاشرة كانت تهدف في نهايتها للوصول إلى معدل نمو ٧٪، وخلق ١,٢٥٠ مليون فرصة عمل، إضافة إلى خفض معدل البطالة إلى ٨٪، وتخفيض نسبة من هم تحت خط الفقر الأدنى إلى ٧,١٢٪، أما على مستوى القطاعات، فإنها كانت تطمح لتحقيق نمو في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٥٪، وقطاع الكهرباء والماء بنسبة ١٣٪، وقطاع الزراعة ٤٪، والقطاع العقاري ١٢٪، والقطاع السياحي ١٢٪، والخدمات ٥٪، فهل قامت بكل ذلك كلياً أو جزئياً؟ للوقوف على ما تحقق واقعياً من إنجازات خلال هذه الخطة على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات، وآفاق الخطة الخمسية الحادية عشرة، التقت جريدة «قاسيون» الدكتور حيان سلمان الذي كانت له الإجابات التالية:



● هل هناك إنجازات واقعية للحكومة بتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة؟!! ما الذي تحقق فعلياً؟!!

في الجواب على هذا السؤال، أكد د. حيان السلمان أنه من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة نجد أن معدل النمو تراوح بين /٤ ـ ٦٪/، وهذا معدل مقبول، ولكن يوجد لدينا عليه الكثير من الملاحظات:

١- معدل النمو المحقق كان أقل من المقرر في الخطة الخمسية العاشرة، والمقدر بحدود ٧٪.

٢- صحيح أن معدل النمو قد ارتفع مقارنة بالنمو خلال الخطة الخمسية التاسعة /٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦/، لكن أغلب مصادر النمو في الخطة الخمسية الحالية كانت من قطاع الخدمات، فرغم أهمية قطاع الخدمات، لكن النمو الحقيقي هو الذي يتولد من قطاع الإنتاج الحقيقي، وخاصة الزراعة والصناعة، وخلال سنوات الخطة تراجع معدل نمو الزراعة بالقيمة المطلقة والقيمة النسبية، كما أن نسبة مساهمة الصناعة، وخاصة التحويلية، في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال متواضعة، وتتراوح بين /٧ ـ ١٠٪/.

وأشار د. حيان إلى أنه يتوجب على الخطة الحادية عشر ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥ أن تأخذ هذا المؤشر (مصادر النمو في الخطة الخمسية الحالية كانت من قطاع الخدمات) بعين الاعتبار، وتركز بدلاً عنها على قطاع الإنتاج، وخاصة الزراعة والصناعة، وذلك لمواجهة الأزمة العالمية الحالية وتداعياتها، والتي انطلقت من قلب الليبرالية، وخصوصاً وول ستريت الذي يعتبر بيت المال العالمي، وكذلك لمواجهة الأزمة الغذائية القادمة، والتي تلوح عواملها ومقوماتها في الأفق الاقتصادي العالمي، ويتوقع أن يكون ٢٠١٠ عام الأزمة الغذائية العالمية. كما أن دراسة أمريكية حالية قد بينت أنه عندما يبلغ سعر البرميل الواحد من النفط /٥٨/ دولاراً، سيكون من مصلحة أمريكا عندها أن تصنع الميتانول، الذي يصنع من المواد الغذائية، ولذلك وأمام هذا الواقع، يجب أن تركز الخطة المقبلة على زراعتنا، عبر إعادة الدعم للمنتجين، وتشجيعهم لتوسيع المساحة المزروعة، وزيادة المردودية.

● ما هي إنجازات الخطة في مجال مكافحة البطالة والفقر؟

من خلال الإطلاع الأولي على واقع البطالة في البلاد، نجد أن معدلها ارتفع إلى حدود /١١٪/ مقارنة بالخطة الخمسية التاسعة، كما أن مستوى الفقر لم ينخفض بالشكل المخطط له، وهذا يدفعنا لوضع هذين الهدفين في أولى اهتماماتنا خلال الخطة القادمة، ولا سيما إذا ترافقا مع معدلات تضخم مرتفعة، فإن تقليل مؤشر العناء الاقتصادي الذي يعبر عن المجموع التراكمي لكل من معدل البطالة والتضخم، يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فمعدل البطالة لا يمكن أن يحل إلا من خلال زيادة الاستثمارات، وخاصة في القطاعات الإنتاجية التي نمتلك ميزة بها، فعندما يتم تشغيل الناس، ينخفض معدل البطالة، وبالتالي يزداد الدخل، وتتراجع معدلات الفقر.

● هل سيكون هناك دراسة دقيقة لإخفاقات الخطة الحالية، ومراجعة الإنجازات الحكومية المحققة في الخطة الخمسية العاشرة عند الإعداد للخطة الخمسية القادمة؟!

إن أهم صفات الخطة الناجحة هي المتابعة والتحليل، والهدف منه هو تحديد الإيجابيات وتفعيلها، وتحديد السلبيات ومعالجتها، لذلك لابد أن تكون الخطوة الأولى المتخذة في الخطة الحادية عشرة هي أعداد دراسة تحليلية للنقاط التي فشلت الخطة الخمسية العاشرة في تحقيقها، ومن ثم دراسة الأسباب المؤدية لذلك، لأن توصيف أي ظاهرة يعني نصف حلها، كما يجب أن نركز على الإيجابيات أيضاً، فإذا تحققت مؤشرات إيجابية في الخطة العاشرة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية يجب أن نسعى لتفعيلها ودعمها.

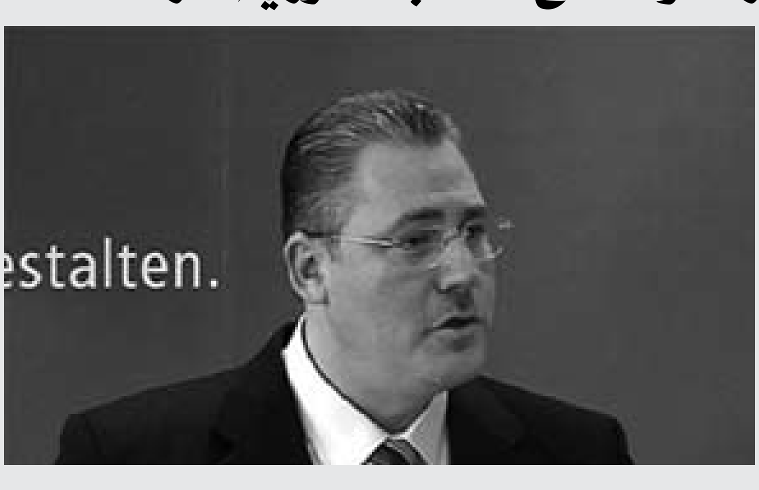
إن عملية تحليل ما نفذ من الخطة العاشرة، يعطي الدليل العملي والعلمي للمخطط لكي يخطط بشكل صحيح، ويتجاوز الكثير من الثغرات التي تحققت خلال الخطة السابقة. من أهم المشاكل والثغرات التي يجب معالجتها، وضع حد لها في الخطة الحادية عشر:

- زيادة معدل البطالة.
- تراجع معدل الاستثمار، والذي نقصد به النسبة الكائنة بين إجمالي الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة العجز في الميزان التجاري من حوالي /٢٦/ مليار ليرة في العام ٢٠٠٦، ليرتفع إلى /١٠٦/ مليار ليرة في العام ٢٠٠٧، وليصل إلى أكثر من /١٣٨/ مليار ليرة عام ٢٠٠٨.
- زيادة الصادرات بنسبة أقل من معدل زيادة الواردات.
- زيادة درجة الانكشاف التجاري الذي وصل إلى ما بين ٦١ ـ ٦٣٪، ونقصد به النسبة الكائنة بين التجارة الخارجة صادرات وواردات تقسيم الناتج المحلي الإجمالي.
- ويجب التركيز على قطاع الصناعة التحويلية، لأنه يؤدي إلى تسوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال علاقاته التشابكية معها، لأنه يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، وتعديل الميزان التجاري، وزيادة المحتوى التكنولوجي، وتعميق العلاقة بين الزراعة والصناعة عن طريق التشابكات الأمامية والخلفية الأفقية والعمودية، كما أنه يؤدي في النهاية إلى تشغيل اليد العاملة.
- عدم السيطرة على العجز في الموازنة.

■■

الحكومة تتحدى إرادة ومصالح الشعب السوري إذا رفضت مطالب مجلس الشعب!

لعلها المرة الأولى منذ زمن طويل التي تتعرض فيها الحكومة، ممثلة بنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري، إلى انتقادات وهجوم شرس وموضوعي وجريء من أعضاء مجلس الشعب، وتحت سقف البرلمان.. والأهم أن هذا الهجوم لم يكن ليتوقف لولا تدخل رئيس مجلس الشعب، الذي قرر تأجيل النقاش في قضية الدعم إلى يوم الاثنين ٢٠/١٠/٢٠٠٩، وليفاجأ أعضاء المجلس عند حضورهم الجلسة في اليوم التالي بغياب الأستاذ الدردري عن الحضور كممثل للحكومة، والطرف الرئيسي في الإعداد والتنفيذ لمشروع إلغاء الدعم.



فبعد صمت طويل، اتنبه أعضاء مجلس الشعب السوري أن هناك مواطنين يجب التحرك دفاعاً عن مطالبهم وعن حقوقهم، وأهمها حقهم في الدعم الحكومي الذي كفله الدستور لكل مواطن في هذا البلد، فبعد الثقة الكبيرة التي أعلن فيها نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري أمام نواب مجلس الشعب آلية الدعم قائلاً: «إن الحكومة ستقر في جلستها يوم الثلاثاء وبشكل نهائي آلية توزيع الدعم النقدي على المواطنين المستحقين بشكل فوري» ثم تلكأ وأجّل، استنفر أعضاء مجلس الشعب السوري، ليعبر كل منهم عن السلبيات الكارثية التي تكتنف الآلية الجديدة للدعم، وفق الخطة الحكومية المقترحة، مجددين أملهم ورغبتهم في أن تتغير الورقة الحكومية المقترحة للدعم، والتي سيستفيد منها وفقاً للشروط السبعة ما يقارب مليون أسرة سورية، أي أنه سيحرم ٨٠٪ من السوريين من حقهم الدستوري كمواطنين في الدعم الحكومي.

الرفيق حنين نمر عضو مجلس الشعب ممثلاً عن الحزب الشيوعي السوري، جدد الرفض القاطع لآلية الدعم النقدية التي ستتبعها الحكومة، وأكد أن غالبية نواب المجلس يرفضون المشروع الحكومي الحالي، ويطالبون بإعادة دعم المازوت إلى ما كان عليه سابقاً، موضحاً أن الطريقة المقترحة للدعم تعد معقدة ومرهقة للمواطن السوري، مضيفاً أن: «الطريقة الحكومية ستجابه باستياء شعبي كبير»، ومبيناً إلى أن «هناك حلولاً لتخفيف العجز عن خزينة الدولة دون إرهاق المواطن». كما عبر نمر عن الأمل الذي يكتنف الجميع في أن تغير الحكومة من خطتها بعد الاستماع لأعضاء مجلس الشعب.

من جهة أخرى، أشار عضو المجلس عدنان دخاخني إلى أن الاتجاه العام والسائد عند غالبية أعضاء المجلس هو إعادة الدعم إلى ما كان عليه سابقاً، لأن الآلية الجديدة في توزيع الدعم غير عادلة، والتي ستحمل سيئات كثيرة لا تقارن بما ستحمله من إيجابيات، موضحاً أن الدعم بموجب القسائم كان يستهدف جميع المواطنين، ومشيرا في الوقت ذاته إلى أن الدستور كفل للمواطن السوري القانون والواجبات، فكيف يمكن للحكومة مطالبته بالواجبات وإغفال حقوقه؟ معتبراً أن ذلك يشكل مخالفة دستورية. وأضاف دخاخني «ليس هناك ضمان أن تعطي اللجان المشكلة لتحديد مستحقي الدعم كل ذي حق حقه».

كل الصيغ التي سربت إلينا تفتقد إلى المنطق، والحكومة لا تمتلك حتى الآن صيغة واضحة لتوزيع الدعم، هذا ما أكده عضو البرلمان السوري نعمان حمود في أثناء نقاشه موضوع الدعم الحكومي. وأبدى حمود خوفه من تحويل المواطن السوري إلى حقل للتجارب، بعد تجربة القسائم التي طبقتها الحكومة وهي تعرف سلفاً سلبياتها الكبيرة، وقال: «تخيلوا أن يحملوا إلينا الآن أيضا تجربة يقولون عنها فاشلة العام المقبل». وأشار حمودة إلى أن قضية عدالة توزيع الدعم التي تتحدث الحكومة عنها لم تعد تقنع أحداً، لأننا لم نر حتى الآن شيئاً من هذه العدالة، موضحاً أن الحل الوحيد الذي يجب أن تتخذه الحكومة هو إعادة سعر المازوت إلى ١٥ ليرة أو مادون للجميع، وتعويض ربح الدولة من الربح في أسعار بيع البنزين.

أما عضو المجلس عبد الله الأطرش فقد عبر عن موقفه من الدعم عبر طرحه سؤالاً: هل ستفرض ضرائب بشكل غير مباشر على من يستحقون الدعم؟! مشيراً إلى أن المواطن أينما كان يقدم واجباته تجاه وطنه فلماذا يتم حرمان جزء كبير منه من الدعم الحكومي، متسائلاً: لماذا هذه التفرقة بين المواطنين؟!

إن كلام أعضاء مجلس الشعب، يؤكد بشكل قاطع لا يترك مجالاً للشك، أن غالبية الأعضاء يرفضون الخطة الحكومية الجديدة لتوزيع الدعم، ويشير كلام من تجرؤوا وتحدثوا إلى أن ما تفعله الحكومة عبر عملية إصرارها إلى استصدار قرار الدعم بصيغته النقدية، ما هو إلا تحد لإرادة ومصالح غالبية الشعب السوري، الذي سيتضرر بقدر ما ستتضرر البلاد بأسرها.

هنا، وأمام هذا التعنت والتشدد الحكومي، والإصرار المستميت على إقرار آلية الدعم الجديدة، الخطوة الأخيرة في طريق إلغاء الدعم، لا بد من طرح العديد من الأسئلة المشروعة:

هل ستتخلى الحكومة عن خطة الدعم النقدية بعد هذه النقاشات الساخنة والانتقادات الحادة لها من قبل أعضاء المجلس؟! الذين أكدوا أن هذه الخطة ستحرم غالبية الشعب السوري من حقه المشروع؟! أم أن القضية أجندة معد لها بالتنسيق مع المؤسسات الدولية، بغض النظر عن حجم وطبيعة المستفيد منها!! وأن المشروع سيمر حتى لو تضرر الشعب السوري بغالبيته!!

وهل سيستطيع الدردري، رأس الفريق الاقتصادي، والمبهور بالمؤسسات الدولية، ومنفذ تعليماتها، تمرير مشروع تخفيض الدعم رغم كل الانتقادات؟!

وإلى متى ستبقى الحكومة تختفي وراء الأرقام الوهمية المفبركة في معرض هجومها على الدعم الحكومي، وتدمير مصالح الشعب؟!

■■

كذبت الحكومة وعدها.. وصدقت في وعيدها!

◄ وسيم الدهان

أثار نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية بإعلانه المخاتل نية الحكومة مناقشة مسألة الدعم في جلستها النوعية الأخيرة (الثلاثاء ٢٠/١٠/٢٠٠٩)، كثيراً من الاستياء بين صفوف المواطنين، خاصةً أنه حدد الموعد المزعوم قبل يومين كاملين من حلوله، ما دفع معظم السوريين إلى التلفت يمنةً وشمالاً متسائلين عما ستؤول إليه أحوالهم بعد هذا الاجتماع العظيم.. ولكن أحداً من الحكومة الغراء لم يخرج ليعلن- كأضعف الإيمان- ما يطيّب خاطر المنتظرين، وإنما اقتصر الأمر (ربما) بتوجيه إيعاز إلى وكالة الأنباء الرسمية «سانا» لتتحمل هي مشقة ابتكار خبر «مناقشة الحكومة لمسألة الدعم وتأجيلها ريثما تنتهي الدراسة»!..

إن ما ارتكبته الحكومة منذ أيام يعطي للجميع ودون استثناء الحق في أن يتساءلوا عن حقها- أو أي من أعضائها- بالكذب السافر، وإلاّ فما التسمية التي تليق بفعل من هذا النوع والوزن مقابل قضية تمس كل الناس- وخصوصاً الفقراء - في حياتهم الحاضرة وحياة أبنائهم المستقبلية؟ ويمكن القول بصراحة: إن هذا الحق الشعبي يزداد سطوعاً في أفياء «الشفافية» التي ترفعها الحكومة شعاراً وتطالب الجميع بالتحلي بها في كل مناسبة..

الملفت للنظر أن البعض يبررون عدم التزام الحكومة بموعدها - الذي لم يكن التعويل على نتائجه ممكناً بالأصل- بأن شكل «الخازوق» الذي تعدّه اللجنة الاقتصادية لمستحقي الدعم لم يتحدد بصورته النهائية بعد، خاصةً وأن أسعار النفط آخذة بالارتفاع المطرد منذ عدة أسابيع، وبذلك فإن أي خطأ بتقدير رقم الدعم أو آليته الجديدة قد يؤدي إلى الإقلال من فرصة حصول الموازنة العامة على الدعم الذي توفره جيوب المواطنين الذين باتوا، حسب كل الاقتصاديين، هم الداعمين لسعر المازوت وليسوا أبداً المدعومين في ظل الأسعار السابقة (واللاحقة) للنفط..

ليس المطلوب من الحكومة أن تعد وتفي من باب الصدق والصدقة، فوعودها الصادقة- والجميع يعلم ذلك- موجهة لشريحة مدللة من المجتمع، أما وعيدها فموجه لبقية المواطنين، وهي سواء أعلنت أم لم تعلن، ماضية في الإيفاء بوعيدها، وكل ما يجري في الواقع الاقتصادي للبلد يشير صراحةً إلى ذلك، وليس ما يشهده القطاع العام الصناعي أو الزراعة أو التعليم أو الصحة.. إلا دليلاً بسيطاً!.. ليس المطلوب الوفاء بالوعد إذاً، وإنما التوقف عن التنفيذ الممنهج للوعيد أولاً، ثم الالتفات إلى تلبية حاجات الاقتصاد الوطني وحل مشكلات المواطنين المعيشية بدل تلبية مطالب الجهات الدولية التي لا غاية لها سوى تحقيق الاستفادة من سورية كسوق لعرض البضائع قادرة على مساعدتها ولو بنسبة ضئيلة في الخروج من ركودها المستعصي وأزماتها الاقتصادية الأخرى ليس أكثر..

«كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون»، وكبر مقتاً عند الناس أن يسمعوا شعارات فيعايشون نقيضها، هذه المرة كان الكذب بالموعد، وفي سابقاتها كان الكذب بالأرقام، وكثيرون يحذرون من الكذبات القادمة وكأنهم يعلمون ما ستؤول إليه خاتمة حبل الكذب الحكومي الذي طال كثيراً، وهي على ما يبدو (وما يأمل الناس) لن تكون خاتمةً سعيدة!.

■■

حقيقة النظام من شرفة تطل على الانقراض



◄ كريس هيدجز / ترجمة وإعداد: أ. جانتي

يمكننا الانضمام إلى حملة «بيل ماك- كيبن» للاحتجاج على زيادة انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، في ٢٤ تشرين الأول. وبمقدورنا تخفيض كمية المياه التي نستهلكها. والتخلي عن الأكياس البلاستيكية. وتركيب مصابيح إنارة باردة مدمجة. واستخدام الروث وأوراق الشجر الميتة لتسميد تربة الحدائق الخلفية لمنازلنا. ولكن إذا لم نفكك دولة الشركات الكبرى، لا أثر لكل ما نقوم به من هذه الأفعال إلا كأثر الثوب الذي يرتديه مقاتلو سكان أمريكا الأصليين في رقصة الأشباح، ليمنع إصابتهم برصاص الجنود البيض في مقتل.

في لقاء هاتفي أجريته معه، يقول الكاتب والناشط البيئي «ديريك جنسن»: «إذا انتظرنا جميعاً، الثورة العظمى المظفرة، لن يتبقى لنا شيء. إذا اكتفينا بالإصلاح، فلسوف تفنى هذه الحضارة. ومع أنه عمل ضروري لازم، لكنه غير كاف. يتوجب علينا استخدام كل ما يتوفر لنا من وسائل لمنع هذه الثقافة من اغتيال الكوكب. واستهداف ونسف البنية التحتية الصناعية التي تمزق أوصال الكرة الأرضية بشكل ممنهج. فالحضارة الصناعية تتناقض وظيفياً مع الحياة على سطح كوكبنا وتقتله. ولذلك علينا القيام بكل ما هو ضروري لردعها».

صناعة النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري، أصحاب معامل الذخيرة والأسلحة الحربية، الصناعات الزراعية والحراجية، صناعة السيارات، والصناعات الكيميائية، ومالكوها لن يتطوعوا للانقراض. فهم غير آبهين بالكارثة المحدقة بالبشرية. ونحن لن نتمكن من تخفيض جديٍّ لانبعاثات الكربون بتعليق غسيلنا في فناء الحديقة الخلفية، والثقة الساذجة بالنخبة الحاكمة. ولسوف تستمر الشركات الكبيرة بأكل لحم الكوكب من أجل مزيد من الأموال. ولا بد من إنهائها بأشكال من المقاومة الكفاحية والمنظّمة. ولأن أزمة ارتفاع درجة حرارة الأرض مسألة اجتماعية، فهي تتطلب رد فعل اجتماعي.

بعد أن رفضت الولايات المتحدة التوقيع على «اتفاق كيوتو»، زادت فيها انبعاثات الكربون بنسبة ٢٠٪، عما كانت عليه في عام ١٩٩٠. في حين أن الدول الأوربية خلال الفترة ذاتها قلصت الانبعاثات الغازية بنسبة ٢ ٪ فقط. لكن مفاوضات بانكوك الأخيرة حول المناخ التي يفترض أن تفضي إلى صيغة اتفاق نهائي في كوبنهاغن، خلال كانون الأول القادم، قد قضت حتى على اتفاق كيوتو الباهت. إذ سيحذو الاتحاد الأوربي حذو الولايات المتحدة، ولن يلتزم بتخفيض نسب الانبعاث بعد الآن. وفي حين أن اتفاق كيوتو حمّل الدول الصناعية مسؤولية التسبب بالأزمة المناخية، فإن الاتفاق الجديد يضع كل الدول على قدم المساواة. يا لها من خطوة كبيرة إلى الخلف!

ويتابع جنسن: «كل ما يسمونها حلولاً للأزمة المناخية تنطلق من اعتبار الرأسمالية الصناعية من البديهيات. إنما من قبيل الخَبَل الافتراض أن العالم الطبيعي يمكن أن يتكيف مع الرأسمالية الصناعية، وهو النظام المنفصل عن الوجود المادي (الفيزيائي physical) الطبيعي. الوجود هو الحقيقة. ووجود أي نظام اجتماعي، مهما يكن، يتوقف على وجود العالم المادي القائم. وبدونه لا يوجد لديك شيء. وعندما تعزل نفسك عن العالم الحقيقي تبدأ بالهذيان، وتنتهي بالإيمان بأن الآلات واقعية وحقيقية أكثر من الحياة ذاتها. كم آلة تجد على بُعد عشر خطوات منك، وكم حيواناً برياً تجد على بُعد مئات الخطوات؟ مع كم آلة تتواصل يومياً؟ لقد نسينا ما هو الواقع الحقيقي».

تُظهر الدراسات الحديثة ذوبان كتل الجليد القطبية بمعدلات قياسية لدرجة أن القطب الشمالي خلال عقد من الزمن سيغدو بحراً منبسطاً أثناء مواسم الصيف. ولا وقت لدينا. الجليد الأبيض والثلج يعكسان ثمانين بالمائة من أشعة الشمس باتجاه الفضاء، بينما المياه الداكنة تمتص الكم الأكبر من الحرارة عاكسة عشرين بالمائة فقط من أشعة الشمس. ويحذر العلماء من أن فقدان الجليد سيبدل مسارات الرياح والتيارات البحرية في العالم كله. كما أن ذوبان طبقات الجليد السريع على طول الساحل الروسي يحرر من قاع المحيط غاز الميثان الأكثر سميّة من ثاني أوكسيد الكربون بخمسة وعشرين ضعفاً، ويعتقد بعض العلماء أن تحرير كميات كبيرة منه في الجو يمكنه خنق النوع البشري. أما ارتفاع منسوب مياه البحار الذي سيبتلع بلداناً بأكملها كبنغلادش وجزر مارشال ويجعل من مدن مثل نيو أورلينز، أتلانتا جديدة، فسوف ينضم إلى الجفاف القاسي، والفيضانات والأعاصير المروعة ليشرد إلى غير رجعة أكثر من مليار إنسان. والنتيجة بؤس وأمراض وموت بمعدلات غير مسبوقة في تاريخ البشرية.

بمقدورنا إنقاذ أيكة مشجرة، وحماية بعض الأجناس المهددة، تنظيف الأنهار، وكل هذا جيد، لكن كل جهودنا تذهب هباء إذا لم نقرنها بمقاومة الشركات الكبيرة. فالمقاربات الفردية والحملات البيئية يمكن ببساطة شديدة أن تصبح شعار طهارة أخلاقية، يبرر التراخي والعجز. وبإمكانها أن تعفينا من المهمة الأصعب المتمثلة بمجابهة سلطة الشركات.

إن الضرر الذي تلحقه الأسر والعائلات بالبيئة تافه بالمقارنة مع الضرر الذي تسببه الشركات الكبيرة. إذ تستهلك البلديات والأفراد ١٠ ٪ من مياه العالم، بينما تستهلك الزراعة والصناعة ٩٠ ٪ منها. ويقدَّر الاستهلاك الفردي بربع ما تستهلكه الشركات الكبيرة من الطاقة. ويقدَّر الإنتاج الفردي من النفايات بـ ٣ ٪ من إجمالي إنتاج النفايات في الولايات المتحدة. فلن يكفينا تقشفنا مهما يكن، ما لم نقلب جذرياً البنية الاقتصادية للعالم الصناعي.

كما يؤكد جنسن الذي يتولى إقامة ورشات عمل «المقاومة الخضراء الجذرية» في أرجاء الولايات المتحدة بهدف بناء وتنظيم حركة المقاومة: «إذا كان غذاؤك يأتيك من البقالية، ومياهك ترد من الصنبور، فسوف تدافع حتى الموت عن النظام الذي يأتيك بها لأن حياتك تعتمد عليه. وعموماً، كل نظام قسري إكراهي، سواء إكراه الإنسان لشريكه أو نظام الإكراه الأوسع، يدفع ضحاياه ويجبرهم على الاعتماد عليه، إلى حد أن نؤمن بأن الرأسمالية الصناعية أهم من الحياة»!

سبب موت البيئة المحيطة أن الشركات الكبيرة تنظر إلى كل شيء، من الكائن البشري إلى البيئة الطبيعية، كبضائع استثمارية. ولأن الاستهلاك محرك أرباحها. لقد سمحنا لدولة الشركات أن تبيعنا الأزمة البيئية على شكل خيار شخصي، بينما نحن بحاجة إلى تغيير اقتصادي في الحقيقة. لكنّا تُركنا عاجزين.

■ «تروث ديغ دوت كوم»

الورقة المصرية الجديدة

اتفاقية للوفاق أم لشرعنة التنازلات؟



◄ محمد العبد الله

جاءت نتائج إعادة طرح تقرير غولدستون في الجلسة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان العالمي في جنيف، لتهدئ قليلاً من حالة الغضب الشعبية الواسعة التي استهدفت كل مكونات سلطة رام الله المحتلة، أفراداً ومؤسسات، لكنها لم توقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين رموز وهيئات السلطة، وقوى المعارضة الفلسطينية- فصائل وهيئات أهلية وشخصيات سياسية وفكرية وإعلامية مستقلة- المتصاعدة على خلفية الصيغة المصرية الجديدة لـ«المصالحة»، التي تضمنتها «اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني- القاهرة ٢٠٠٩»، خاصة وأن الموقف الرسمي المصري، كان حاسماً في الطلب من الفصيلين المتنازعين «فتح وحماس» التوقيع على الاتفاقية، لأنها «غير قابلة للتعديل أو التطوير أو المناقشة»!

مابين الورقة السابقة «الرؤية المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني» التي استلمتها الفصائل في العاشر من شهر أيلول/ سبتمبر الفائت، والورقة الجديدة «اتفاقية الوفاق...» التي استلمتها «فتح وحماس» في العاشر من هذا الشهر، جرت مياه كثيرة في نهر الخلاف، مما أدى لارتفاع منسوب التجاذبات على أكثر من صعيد. وإذا كان مفهوماً مبررات السرعة الخاطفة التي جعلت «فتح» تضع توقيعها على الاتفاقية، نظراً لما تضمنته من ترسيم وشرعنة للسلطة، ومركزة لـ«السلطات» بيد رئيسها المنتهية ولايته منذ شهر كانون الثاني/ يناير المنصرم، الذي أصبح «المرجعية» للعديد من اللجان والهيئات (لجنة الانتخابات، لجنة تنفيذ المصالحة، لجنة تفعيل منظمة التحرير، الهيئات الأمنية) فإن رفض حماس التوقيع الفوري على الاتفاقية، يجد له مسوغاته الكثيرة نظراً لخطورة هذه القضايا، التي حاول وفد قيادي رفيع المستوى اجتمع مع مدير المخابرات العامة بالقاهرة، توضيح أسباب ذلك، لأن الحركة فوجئت بإضافة صلاحيات ومهمات جديدة لرئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود، لم تكن مدرجة في الورقة السابقة «الرؤية المصرية...» مما يتطلب ذلك مناقشة تلك المستجدات. لكن ماتسرب عن ذلك اللقاء العاصف بين عمر سليمان ووفد الحركة يشير إلى استعصاء جدي في حوار الطرفين، انعكس بعد ذلك في عدم سفر الوفد مجدداً للقاهرة تحت تبريرات بروتوكولية، لاتصمد أمام حقيقة رفض القاهرة استقبال الوفد قبل وضع توقيعه على الوثيقة.

وقد جاء الموقف العلني للقوى الفلسطينية والشخصيات الوطنية المستقلة قبل عشرة أيام، بعد سلسلة حوارات ومداولات، الرافض لبعض الإضافات الجديدة، ليعبر عن الموقف الوطني الصحيح تجاه الاتفاقية. خاصة وأن هذه الاتفاقية قد غيبت بشكل مقصود الثوابت الوطنية لشعبنا، فالوطن المنكوب باحتلالي عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ أصبح «الضفة والقطاع». وشعبنا الذي يخوض معركة صموده في مناطق وجوده على امتداد أرض فلسطين التاريخية، أو من أجل عودته لأرضه من المنافي القسرية، والمغتربات، يصبح فقط «ابن الضفة والقطاع». والقدس التي تلتهمها المستعمرات، والرؤى الصهيونية بأن- القدس العاصمة الموحدة للكيان الاحتلالي- لم تجد لها مكاناً في الأوراق المصرية المتداولة. وفي هذا الجانب، فإن كلمات الكاتب الكبير «فهمي هويدي» في مقاله الأخير «مغالبة لامصالحة» قد لخصت بشكل دقيق مخاوف الوطنيين من الاتفاقية (الوثيقة تعاملت بغموض مع عناوين مثل الاحتلال والمقاومة والحصار والتحرير. وكأنها تجنبت التذكير بواقع الاحتلال الذي هو أصل المشكلة، والمقاومة التي هي السبيل الذي لا بديل عنه لمواجهة الاحتلال والحصار الذي هو قضية الساعة، والتحرير الذي هو الهدف الذي يرنو إليه الجميع، وحين تخلو وثيقة الوفاق الوطني من موقف واضح إزاء هذه العناصر الأربعة فإننا نصبح إزاء نص محير، يحتاج المرء إلى بذل جهد كبير كي يحسن الظن به، وتتحول الحيرة إلى دهشة حين يلاحظ المرء أن معدي الوثيقة هونوا من شأن الاحتلال والمقاومة والحصار والتحرير، وإن ذكرت الكلمة الأخيرة فقط حين تمت الإشارة إلى منظمة التحرير، التي تحولت إلى مجرد اسم لا مدلول سياسياً له، تماما مثل ميدان التحرير أو مقهى التحرير في قلب القاهرة).

في ظل الحملة الإعلامية التي تقودها رموز فتح/ السلطة في رام الله، عبر البيانات والتصريحات والمؤتمرات الصحفية، واللقاءات التنظيمية الداخلية المنقولة على الهواء- اجتماع المجلس الثوري واللقاء بكوادر فتح- تتضح مع كل عبارة، حقيقة الموقف من الحوار. فالحديث عن «الإمارة الظلامية» و«تحرير شعب غزة وليس أعضاء فتح فقط من اعتقال حماس لهم، ستكون المهمة الأولى على أجندة قيادات الحركة»، يكشف الخداع اللفظي حين الحديث عن «المصالحة"، لأن الموافقة على اتفاقية الوفاق الآن، وعلى الرؤية المصرية قبلها، هو خطة طريق فتحاوية لإنهاء «الانقلاب الأسود» في غزة، رغم مايكرره أصحاب خطة الطريق تلك، من حرص على «الاستحقاق الدستوري» المستند إلى بنود القانون الأساسي للسلطة. والاستحقاق هنا من أجل مَنْ ولمصلحة مَنْ(؟)، خاصة وأن سلطة الحكم الذاتي ليس لديها دستوَر، مما يؤكد أنها لم تمتلك الاستقلال، بمقدار ماأصبحت «كياناً» يموه الاحتلال ويشيع الوهم بأننا أصبحنا أحراراً. أما الحديث عن أهمية الوفاق الوطني لتحقيق المصالحة التي ستترتب في ظلها الانتخابات، فلا يعدو كونه محاولة أخرى لتشويه الوعي ومصادرة الذاكرة الوطنية للشعب. فالوفاق والائتلاف الوطني تجسده القوى السياسية والمجتمعية على قاعدة البرنامج الوطني. وفي وضعنا الفلسطيني، فأي برنامج لاتكون المقاومة والتحرير عناوينه ومضامينه، سيكون برنامجاً للتنازل والإذعان للمحتل. كما أن الانتخابات المعقودة في ظل الاحتلال المباشر أو المستتر، ستكون محكومة وخاضعة لقوانين واشتراطات المحتل، كما تضمنها اتفاق أوسلو المذل، مما يفقدها ديمقراطيتها. فالذهاب لصندوق الاقتراع في المناطق والدول المستَعمَرة، ليس هو معيار الديمقراطية، بمقدار ماتعني مواجهة المحتل بالسلاح والاعتصام والإضراب، الديمقراطية الصحيحة، لكونها التعبير الحقيقي عن قناعات الشعب. وبالرغم من مشاركة القوى السياسية الفلسطينية بالانتخابات الأخيرة، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي تميزت بموقف وطني مبدئي ينسجم مع موقفها الرافض لاتفاق أوسلو واستحقاقاته، أكدت من خلاله على القطيعة الكاملة مع المشاركة بالانتخابات أو الحكومات، فإن ٢٤٪ من المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب قاطعوا صناديق الاقتراع، وهذا ما يوحي بتكرار المقاطعة وتوسيعها، كما بدأ يظهر من خلال التحرك الواضح داخل مناطق «السلطتين» والداعي لمقاطعة الانتخابات القادمة.

إن الدعوة لـ«المصالحة» في ظل الاشتراطات الأمريكية والأوروبية، التي تحدث عنها جورج ميتشل، والناطق الرسمي للخارجية، وكما كررها رئيس سلطة المقاطعة في أكثر من مناسبة، ستكون على قاعدة الالتزام بشروط اللجنة الرباعية: وقف العنف- أي المقاومة، والاعتراف بالكيان الصهيوني، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة. وهذا يعني أن تمارس قوى المقاومة الانتحار الذاتي، معلنة شهادة وفاتها.

في ظل هذا المشهد الشديد القتامة، تبدو هناك إمكانية للتوقيع «الإلزامي» على اتفاقية الوفاق، بفعل مجموعة التفاهمات/ الضغوط المحلية والإقليمية والدولية، لكن التوقيع في حال حصوله، هل يعني صفاء القلوب، والقناعة بالتوحد حول برنامج العمل للمرحلة القادمة(؟)، ليبرز تلقائياً السؤال الأهم حول طبيعة ومضمون البرنامج. وهذا يدفع للتساؤل عن مصير الاتفاق الجديد، مقارنة بـ«اتفاق مكة» الذي لم يصمد أمام طبيعة الواقع. فهل الاتفاقية الجديدة فيما لو تم التوقيع عليها ستصمد أكثر مما صمد الاتفاق السابق؟ سؤال ستجيب عنه الأيام القادمة.

■■

مناورات الدفاع الجوي الأضخم بين تل أبيب وواشنطن:

المقاومة والممانعة على الدريئة..

لمدة تستمر ١٦ يوماً بدأت تل أبيب وواشنطن الأربعاء المناورات العسكرية المشتركة المسماة «جونيفر كوبرا»، المرتبطة بالدفاعات المضادة للهجمات الصاروخية، وسط اعتراف إعلام العدو الصهيوني بأن ذلك استعداد لمواجهة مع إيران، حيث تتضمن محاكاة لسقوط صواريخ على كيان الاحتلال

وقال جيش الاحتلال إن «عدداً قليلاً» من القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا سينتشر بصورة مؤقتة في عدد من «المناطق الإسرائيلية» خلال المناورات، حيث يقوم قرابة ألف فرد من القوات الأمريكية بتركيب صواريخ اعتراضية على الأرض وفي البحر مثل نظام صواريخ ايجيس ونظام الدفاع الميداني (تي.اتش.ايه.دي) وصواريخ باتريوت الى جانب الدرع الصاروخية الإسرائيلية ارو ٢.

ويجري الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة مناورات مشتركة كل سنتين، وتعتبر المناورات الحالية وهي الخامسة من نوعها الأضخم حتى الآن. وفي هذا الإطار رسا في الشهر الأخير عدد كبير من السفن التابعة للأسطول الأمريكي، تحمل العتاد والقوى البشرية والصواريخ. ومن الجانب الأمريكي تشارك وحدة تعمل على تفعيل صواريخ THAAD وSM-٣ وباريوت متطورة من طراز PAC-٣، بالإضافة إلى منظومة Aegis المرتبطة بالرصد والكشف. كما تشارك الوحدات الأمريكية العاملة على الرادار والتي نشرت في النقب في العام الماضي. ومن الجانب الإسرائيلي فسوف يتم تفعيل بطاريات صواريخ جيتس وباتريوت.

ووصفت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية المناورة بأنها الأوسع والأضخم والأكثر تعقيدا على الإطلاق بين الطرفين منذ عام ٢٠٠١. ونقلت عن مصادر عسكرية إسرائيلية «رفيعة المستوى» أن التدريب الأساسي سيكون على سيناريو هجوم صاروخي متزامن ومشترك من إيران وسورية وحزب الله وحماس على «إسرائيل».

ويرى المراقبون أن إجراء هذه المناورات في هذا التوقيت يحمل الكثير من الدلالات والأبعاد المختلفة سواء الأمنية أو الإستراتيجية أو حتى السياسية، إذ أنها لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن مجمل الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ومقاربة الاستراتيجيات العسكرية بين الكيان الإسرائيلي وأمريكا سواء فيما يتعلق بلبنان أو فلسطين أو العراق. كما أنها تأتي في ظل تطورات مهمة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وظروف حرجة تمر بها ما تسمى بالعملية السلمية بالشرق الأوسط. ويعتبر بعض المراقبين العسكريين هذه المناورات بمثابة تتويج لعملية استخلاص العبر وذلك في ضوء التقارير التي تحدثت عن أن الحروب الأخيرة احتلت حيزاً هاماً في المداولات بين وزارة الحرب الأمريكية ونظيرتها الإسرائيلية وتأثيرها على عقيدة الحرب المستقبلية للأمريكيين والإسرائيليين على حد سواء.

وفي سياق متصل كشف ضابط كبير في سلاح البحرية الإسرائيلي النقاب عن أن البحرية الإسرائيلية تعتزم شراء سفينتي صواريخ خفيفتين (شبح) لا يمكن رصدهما على شاشات الرادار. على أن تدخلا الخدمة في عام ٢٠١٤.

وكانت تركيا قررت مؤخراً إلغاء مناورات جوية كان يفترض أن تستضيفها بسبب مشاركة إسرائيل فيها وذلك في أول ترجمة عملية للمواقف التركية الرافضة للعدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام الماضي وبداية الحالي.

■■

محنة الشعب الأفغاني... إلى متى؟

◄ د. مصباح غيبة

تساؤلات كثيرة تطرح حول الوضع في أفغانستان. ما هي الدوافع الحقيقية للغزو الأمريكي الأطلسي على أفغانستان؟ ولماذا يصرون على البقاء فيها رغم ما يتكبدونه من خسائر بشرية، ورغم تزايد طلبات شعوبهم بإيقاف هذه الحرب وإعادة الجنود إلى أوطانهم؟ وما هو موقف الشعب الأفغاني؟ ومن هو هذا الشعب؟



أوردنا التساؤل الأخير لأن أجهزة المخابرات الغربية عن طريق وسائل إعلامها تسعى على الدوام لمسح الصورة الحقيقية للشعب الأفغاني من ذهن الناس، والتعمد بإظهاره على شكل مجموعات مسلحة بزي خاص في مناطق جرداء ليس فيها أي اثر للحضارة والمدنية من أبنية وشوارع ووسائل نقل ولا حتى من الأشجار.. يتأبطون أسلحتهم بصورة توحي بأن لا هدف لهم سوى القتال.

في الحقيقة أن الشعب الأفغاني شعب عريق بتاريخه وحضارته، فعاصمته كابول مثلاً مدينة عامرة يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين تحوي كل مظاهر الحضارة فيها متحف وطني له مكانة علمية كبيرة وفيها مطار دولي. أما جامعتها فيعود تأسيسها لعام ١٩٣٢ تحوي /١٤/ كلية من جميع الاختصاصات كان عدد طلابها في ثمانينات القرن الماضي /٩٠٠٠/ طالب منهم /٣٥٠٠/ طالبة يقوم على تدريسهم /١٠٠٠/ أستاذ ومحاضر.

تلك بضع كلمات أوردناها للتذكير بشعب عريق أرادوا تشويه حقيقته والإساءة لتاريخه وحضارته ليسوغوا الاعتداء عليه واحتلاله.

كان الهدف الوحيد المعلن للغزو الأمريكي على أفغانستان هو القبض على أسامة بن لادن الذي اتهمته الإدارة الأمريكية بأنه المدبر لأحداث /١١/ أيلول. فهل هذا فعلاً السبب؟

(جورج تينيت) مدير وكالة المخابرات الأمريكية بين عامي /١٩٩٦ ـ ٢٠٠٤/ يقول في كتابه (قلب العاصفة):

«إن الوكالة قدمت خطة لغزو أفغانستان وضعتها على مدى أشهر طويلة قبل أحداث /١١/ أيلول».

(غاري شرون) العميل السابق في المخابرات الأمريكية والذي كان يساعد المجموعة المكلفة بالقبض على ابن لادن يقول:

«لم يكن لدي أي شك بأننا كنا قادرين على محاصرة ابن لادن والقبض عليه عندما لجأ إلى تورا بورا عام ٢٠٠٣ ولكن جاءنا الأمر بالتوقف عن ملاحقته».

ونشير إلى أن الإدارة الأمريكية أمرت بعد ذلك بحل المجموعة المكلفة بملاحقة ابن لادن ولم نعد نسمع أي خبر عن ملاحقته.

إذن لماذا قاموا بغزو أفغانستان ولماذا يصرون على البقاء فيها؟

يقول رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون: «إن ضمان أمن بريطانيا يتحقق في جبال أفغانستان»..!

ويقول وزير الدفاع البريطاني: «إن القاعدة تدرب عناصرها في أفغانستان لتشن هجمات على الغرب». أما الرئيس أوباما فيقول: «إن عدونا ليس طالبان بل القاعدة التي تتخذ من أفغانستان ملاذاً للتدريب وتعريض أمننا للخطر».

والسؤال هنا هل للقاعدة حالياً وجود في أفغانستان وهل هي فعلاً تشكل خطراً على أمن الغرب؟ من المعروف أن القاعدة هم مجموعة من العرب والمسلمين جندوا (للجهاد) ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان وعاد غالبيتهم إلى بلادهم وبقي القليل تحت إمرة ابن لادن.

وتؤكد المصادر الغربية أن القاعدة نقلت مركز نشاطها إلى باكستان بعد الغزو عام ٢٠٠١ وصرح مدير المخابرات الأمريكية مؤخراً أن ابن لادن موجود في باكستان. وتذكر بعض المصادر الغربية بأنه لا يزال هنالك بضع مئات من القاعدة في أفغانستان. فلو افترضنا وجود هذا العدد وهم يتدربون في أفغانستان فعلى ماذا يتدربون؟

إن أحداث أيلول حصلت بطائرات يقودها طيارون دربوا لفترات طويلة ويمتلكون تقنيات عالية استطاعوا معها تعطيل أجهزة الحماية عن الأبنية المستهدفة. فهل هذا متوفر لدى عناصر القاعدة في أفغانستان وهل لديهم طائرات يتدربون عليها أو هل يملكون مثلاً صواريخ بعيدة المدى تصل قنابلها إلى الولايات المتحدة وأوربا؟ يقول الكاتب (زيبغينو بريجنسكي) في «واشطن بوست» ٢٠٠٨/٢/٢٥ ساخراً من الرئيس بوش «إن بوش يخشى بشكل (غرائبي) أن تعبر عناصر القاعدة المحيط الأطلسي وتصل إلى هنا في الولايات المتحدة وتشن حرباً علينا».

إذن ما هي الأهداف الحقيقية لاحتلال أفغانستان؟

هناك ثلاثة أهداف:

١- هدف استراتيجي.. فأفغانستان لها حدود مع طاجاكستان وأوزباكستان وتركمانستان التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي، الخصم السابق للغرب تلك الخصومة التي انتقلت إلى روسيا حالياً. ولها حدود مع الصين الخصم المقبل للغرب. كما أن لها حدوداً مع إيران العدو المعلن. وحدود مع باكستان الحليف المعتمد في المنطقة.

٢- الوجود بالقرب من بحر قزوين لما يملكه من احتياطي نفطي كبير.

٣- أما الهدف الرئيسي فهو الثروة الطبيعية الكبيرة الموجودة في أفغانستان. وتشمل هذه الثروة النحاس والذهب والحديد عالي الجودة والزمرد والغاز الطبيعي واحتياطي كبير من النفط. وبين تقرير العلماء الجيولوجيين الأمريكيين برئاسة العالم (جاك شرودر) والذي قدم للإدارة الأمريكية عام ١٩٧٨، أن أفغانستان تملك أكبر مخزون من النحاس الأصفر وثالث أكبر مخزون من الحديد الخام وثالث أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي والنفط في العالم.

ومن هنا تدل المعطيات أن القوات الغازية لن تتمكن من البقاء في أفغانستان للأسباب التالية:

١- تنامي المقاومة ضد الغزاة، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي: «إن العمليات ضد القوات الأمريكية في أفغانستان ازدادت هذا العام بنسبة ٦٠٪ عما كانت في العام السابق» وطالبان الآن تسيطر على حوالي ٨٠٪ من البلاد. ومن هنا ازدادت وحشية الاحتلال في ضرب المدنيين، ولعل حادثة منطقة (قندوز) حين ألقت طائرة أمريكية صاروخاً على صهريج وقود كان الناس متجمعين حوله لأكبر دليل على وحشية المحتل، فقد انفجر الصهريج وأدى لمقتل مئة مدني ومئات الجرحى.

وهنالك سبب وطني فكما صرح الرئيس السابق برهان الدين رباني للشرق الأوسط «فإن الشعب الأفغاني لا يقبل بوجود الأجنبي مهما كانت طروحاته»

٢- تزايد عدد القتلى والجرحى من جنود الاحتلال فقد بلغ عدد القتلى منهم منذ بداية هذا العام حتى ٢٠٠٩/١٠/١٧، ٤١٧ جندياً منهم ٢٥٠ أمريكياً وهي نسبة مرتفعه مقارنة مع الأعوام الأولى للغزو.

وكذلك هنالك زيادة في عدد القتلى والمصابين في عملية واحدة، فقد قتل /١٣/ جندياً أمريكياً خلال ٢٤ ساعة وقتل ٦ جنود إيطاليين في عملية واحدة اضطرت رئيس الوزراء أن يصرح «آمل أن نتمكن من سحب جنودنا في أقرب وقت ممكن»

٣- تزايد عدد المطالبين بإيقاف الحرب والانسحاب. فيفيد إحصاء للـ(B.B.C) في شهر أيلول أن المعارضين للحرب في أفغانستان في الولايات المتحدة بلغ ٦٠٪ وكان ٥٤٪ في شهر حزيران و٤٦٪ في شهر نيسان.

ما هي آفاق الخروج من هذا المأزق للقوات الغربية؟

الشعب يطالب بالانسحاب السريع، أما القادة العسكريون فيصرون على القتال ويطالبون بزيادة عدد القوات والمخصصات المالية. فقد صرح القائد الأعلى للقوات (ستانلي مكريستال) «إن الفشل والانسحاب يشكل فاجعة». وطلب من الرئيس أوباما مضاعفة القوات إلى ٨٠ ألف جندي. أما القائد البريطاني الجديد (ديفيد ريشاردس) فقال «إن المشهد سيكون مروعاً في حالة هزيمة القوات». القادة السياسيون حائرون ويخشون الشارع إذا أرسلوا مزيداً من القوات، إذ صرح غوردون براون أنه لن يرسل أكثر من ٥٠٠ جندي إضافي، أما أوباما فكان من المفترض أن يدلي بقراره النهائي يوم ٢٠٠٩/٩/٩ ولكنه لم يعلن عن أي قرار. وينصحه نائبه (جوزيف بايدين) ألا يرسل أي جندي إضافي وإتباع إستراتيجية الضربات السريعة القوية. ولكن مثل هذه الإستراتيجية جربت وفشلت في (عملية الخنجر) في وادي نهر هلمند في ٢٠٠٩/٧/٢. ومهما كان قرار أوباما فإن كل المعطيات تشير إلى أن العد العكسي لخروج القوات المحتلة من أفغانستان قد بدأ وسوف تضطر للانسحاب حاملة معها أذيال الهزيمة.

■■

مرة أخرى.. وداعاً للدولار..!

◄ ترجمة قاسيون

قال محلّلون بانّ وضع الدولار، بوصفه عملةً احتياطيةً عالميةً رائدة، يواجه ضغطاً متزايداً لأنّ الأزمة الاقتصادية سمحت بظهور تأثيرٍ أكبر للاقتصادات على الصعيد العالمي.

زعم تقريرٌ أصدرته مؤخراً صحيفة «ذي إندبندنت» أنّ استعداد الصين وروسيا ودول الخليج، من بين دول أخرى، للتخلي عن الدولار في تجارة النفط يضاعف الشكوك التي تحيط بمستقبل العملة الأمريكية.

قال كيت جاكس، وهو محللٌ في مجموعة تبادلات العملة ECU إنّ «الدولار الأمريكي يتأذّى بالحديث المتواصل عن الابتعاد عن عالم يتمحور عليه».

أضاف جاكس أنّ «ثلاثة استنتاجات تبدو جليةً. أولاً، تواصل ابتعاد السلطة الاقتصادية عن اقتصًادات مجموعة السبعة. ثانياً، هنالك قبولٌ متنام بين هؤلاء الرابحين أنّ عاقبة انتقال هذه السلطة سيعزز قوّة بلدانها. وأخيراً، طالما أنّ الاقتصاد الأمريكي ليس قوياً بما يكفي لأي ارتفاع في أسعار الفائدة، يكون معقولاً لوقتٍ طويل، فسيتواصل الانخفاض الأساسي للدولار».

ذكرت «ذي إندبندنت» تحت عنوان رئيسي، «فناء الدولار»، في صدر صفحتها الأولى أنّ دول الخليج والصين وروسيا واليابان وفرنسا تفكّر في استبدال الدولار كعملة في صفقات النفط (راجع ترجمة قاسيون للموضوع في العدد ٤٢٣ تاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٩).

كتب روبرت فيسك، مراسل الإندبندنت في الشرق الأوسط: «في التغيير الأكثر عمقاً من تاريخ الشرق الأوسط الحديث، يخطط عرب الخليج- سويةً مع الصين وروسيا واليابان وفرنسا- لإنهاء تسعير مبادلاتهم النفطية بالدولار». كما أضاف فيسك، مقتبساً من مصادر مصرفية صينية وخليجية، أنّهم سينتقلون بدل ذلك «إلى سلة عملات تتضمن الين الياباني واليوان الصيني واليورو والذهب وعملة موحدة جديدة مصممة لبلدان مجلس التعاون الخليجي الذي يضم السعودية وأبو ظبي والكويت وقطر».

تبرّأ حشدٌ من البلدان من التقرير، بما فيها الكويت وقطر وروسيا، في حين أهملته فرنسا بوصفه «مجرد تخمين».

رغم ذلك، دعت الولايات المتحدة نفسها إلى عملة احتياطيات عالمية جديدة تنهي سيادة الدولار، التي سمحت للولايات المتحدة «بامتياز» مراكمة عجز تجاري هائل. قال نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية شا زو كانغ إنّ «التقدم الهام على صعيد إدارة انعدام التناسبات يمكن تحقيقه من خلال الحد من «امتياز» عملة دولة واحدة (الدولار) لتحريك العجوزات الخارجية من أجل تقديم سيولة دولية.

كان زو كانغ يتحدّث في الاجتماع السنوي لصًندوق النقد الدولي والنقد الدولي، الذي حذّر رئيسه روبرت زويليك مؤخراً من أنّه ينبغي على الولايات المتحدة ألاّ «تعتبر بديهياً» دور الدولار بوصفه عملة احتياطيات عالمية دائمة.

في هذه الأثناء، وفي قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في بيتسبرغ الشهر الماضي، أزاح زعماء العالم الستار عن رؤية جديدة للحكم الاقتصادي، تتضمن خططاً جريئةً لإصلاحً الاختلاًل العالمي ومنح مزيدٍ من النفوذ لعمالقةٍ صاعدين مثل الصين والهند.

بعد القمة، كرّر تيموثي غيثنر وزير الخزينة الأمريكي التزام واشنطن بدولار قوي. لكن رئيس المالية أخذ يراقب إن كان المتعاملون سيستغلون تقرير الصحيفة البريطانية كفرصةٍ لدفع عملة الولايات المتحدة المعسرة لمزيد من الانخفاض.

أخبر محلل الأسواق العالمية ديفيًد موريسون وكالة الأنباء الفرنسية أنّ التقرير «ساعد في حشد أذهان المتعاملين والمستثمرين معاً، ومنحهم ذريعةً أخرى لتعريض الدولار لمزيدٍ من الانخفاض».

وأضاف أنّه «على الرغم مما قاله الاحتياطي الفيدرالي والمصارف المركزية الأخرى، فالدولار الأضعف هو المرغوب، لأنه ضروري لإعادة التوازن للاقتصاد العالم». وقال أيضاً: «طالما بقي التدهور منتظماً ومعتدلاً، فهم سعداء. لكنّ بيعاً حاداً سيرعب الأسواق».

وافق أنتجي بريفك، محلل العملات في كوميرس بنك على أنّ ردّ فعل السوق كان ذا معنىً لأنّه أظهر أن الدولار كان على مسارٍ منحدر».

قال بريفك: «تمّ التبرّؤ من المقالة المشكوك فيها في الإندبندنت بطبيعة الحال».

وتابع: «مع ذلك، فهي دراسةٌ مثيرةً لعوامل نفسية تقوم بالضغط على الدولار حالياً. حتى لو ظهر أنّ نظريات المؤّامرة هي مجرد هراء، لكنّ الدولار سيكون بعد ذلك قادراً على استعادة بعض خسائره فحسب»..!

■■

ثلاث حجج لارتفاع سعر الذهب

سيمون فابلر / ترجمة قاسيون

نعتقد أنّ الميل إلى ارتفاع السعر لم يتراجع لثلاثة أسباب رئيسية. لكن قبل أن ندخل في تفاصيلها، ينبغي إقرار مسلّمة: لقد بلغت الفوضى النقدية العالمية حداً يتطلب أن يعاد العمل بًالذهب كنقد وأن يظهر بوصفه المعيار القياسي الوحيد الموثوق لانحدار العملات الائتمانية، وذلك حتى يعود كلّ شيء إلى مجراه.

● لم يختف أيٌ من الأسباب التي رفعتْ سعر الذهب إلى ١٠٠٠ دولار

ربما كانت أوضح الحجج على تواصل الارتفاع أنّ الأسباب التي دفعت سعر الذهب، في أقل من أربع سنوات، من ٤٠٠ إلى ٩٣٠ دولار للأونصة باقية. بدأ استيقاظ الذهب في الولايات المتحدة. يرتاب الأمريكيون في عملتهم. لقد أظهرت اعتداءات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، التي أضيفت إلى انهيار فقاعة التقنيات الجديدة، هشاشة عملتهم، أي الدولار. وزاد انخفاض أسعار الفائدة في المصرف المركزي لإعادة إطلاق الماكينة المالية بعيداً عن هذا الارتياب. وقد أدّى ارتفاع أسعار الفائدة بعد تضخم الفقاعة العقارية إلى الكارثة الحالية. من العام ٢٠٠١ إلى هذا اليوم، لم يتوقّف الأمريكيون عن مراكمة الذهب كغطاء ضدّ عملتهم. ثقتهم في عملتهم الائتمانية أقل من ثقة الأجانب. وكمية الذهب التي يكنزها «إس بي دي آر غولد شيرز إي تيً إف» (الذي يصدر الشهادات التي تحدثنا عنها أعلاه) تعادل ما لدى البنك السويسري.

● الأزمة المالية بعيدةٌ عن الاضمحلال، وسوف تتفاقم

أين نحن اليوم بعد سلسلة من عمليات الإفلاس والتأميم- بير شتيرنز، ليمان براذرز، فاني ماي، فريدي ماك، إيه آي جي، جنرال موتورز، الخ؟ لقد انتقلت الديون، لكنّها لم تصفّ. في الولايات المتحدة، تحمّلت الدولة الفيدرالية جزءاً من ديون الأسر، وعوّمت بعض المصارف وشركات التأمين، وفاقمت عجزها عبر إقامة خطط إطلاق جديدة. وفي أوربا، فاقمت الحكومات كذلك عجزها، فألقت بمعايير «ماستريخت» إلى سلة المهملات. القيم القائدة معدومة، المال ليس باهظ الثمن. لكنّ المصارف لا تقوم بالإقراض، وذلك لعدم وجود مقترضين قادرين على التسديد. كانت التجربة الأخيرة مغرية: طباعة مباشرة لأوراق نقدية قامت بها المصارف المركزية، وهي إجراءاتٌ غير تقليدية بالتعبيرات التكنوقراطية. لكنّ الآلة الاقتصادية لا تقلع مجدداً. أفلست أيسلندا. أيرلندا وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا العظمى وكاليفورنيا: كلها دولٌ تعاني مصاعب جمّة. التجارة العالمية معطلة. الأزمة الحالية أكثر خطورةً من أزمة ١٩٢٩ من حيث هبوط الإنتاج الصناعي العالمي وأسعار البورصة (التي ليست سوى استباق للنتائج المستقبلية للشركات). معدّل البطالة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في أوربا OCDE تجاوز ٨.٣ بالمائة، وهو مستوىً يقارن بمثيله أثناء الانهيار الكبير إذا ما طبّقنا معايير القياس نفسها. تشير كل العلامات إلى تفاقم الأوضاع، لا إلى تحسنها. تتوقّع وكالة التأشير «مودي» تأجج معدلات العجز في أوروبا في الربع الأخير من العام. في منطقة ما وراء الأطلسي، ارتفع العجز من ٤.٢ إلى ١١ بالمائة في سنة واحدة ومن المتوقّع أن يتجاوز ١٢ بالمائة في نهاية العام. أمّا في أوربا، فقد ارتفع هذا المعدّل من أقل من ١ بالمائة إلى ٥.٦ بالمائة في سنةٍ واحدة ومن المتوقع أن يبلغ ١٥ بالمائة.

● الذهب معاكس للدولار

يدرك العالم المتقدّم بذهول أنّ الاستدانة لا تصنع التنمية وأنّ العملة التي تعقد بها الصفقات العالمية، تلك التي تستخدمها معظم المصارف المركزية كاًحتياطي، ليست أكثر صلابةً من جبل هائل من الديون. علّق الاقتصادي إبيرهارت أنغر قائلاً: «في الحدّ الأدنى، سيتوجب على الحكومة الأمريكية أن تجد في السوًق ١٥ مليار دولار لكل يوم عمل، وذلك حتى نهاية هذا العام. من الذي سيموّل مثل هذا العجز في الميزانية؟ منذ العام ٢٠٠١، ارتفعت قيمة سندات الخزينة المملوكة من غير مقيمين من ١٠٠٠ إلى ٣٣٠٠ مليار دولار... في حال انصرف المستثمرون الأجانب، لن يبقى سوى الاحتياطي الفيدرالي لإنقاذ النظام، ولم يعد ضعف الدولار... بالنسبة لهذا المصرف، مشكلة». لا توجد الآن أية عملة مستعدةٌ للحلول محلّ الدولار، لا اليوان ولا اليورو ولا حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي. الذهب عملةٌ بالنسبةً للعديد من البلدان التي لا تؤمن بفضائل الأنظمة الائتمانية. الدولار، المعيار النقدي العالمي، على حافة الإفلاس. الذهب معاكس للدولار. إذن، الذهب يصعد وسيواصل صعوده. الأمر بسيط، بسيطٌ أكثر مما ينبغي؟ إذا كنتم تقدّرون الأمور البسيطة، راهنوا على الذهب بكلّ أشكاله. الذهب المادي، لحماية أنفسكم، الذهب الورقي للمضاربة، صناعة الذهب ـ المنجم ـ للاستثمار.

■■

إنه اللقاح أيها الأحمق! (ج1)

لقاح أنفلونزا الخنازير وتصاعد الإصابة بالتوحد والأذيات العصبية

ويليام إنغدال
ترجمة قاسيون



تصعّد منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والوقاية منها التابع للحكومة الأمريكية من التكيف النفسي العام لخلق هستريا ورعب في صفوف الرأي العام غير المطلع، تتعلق بـ«فيروس» مزعوم من نوع الأنفلونزا A، اسمه H1N1، المعروف أيضاً باسم أنفلونزا الخنازير، والذي يمكن مقارنة أعراضه المزعومة بالزكام العادي.

قبل أن يحتشد الناس في الشوارع مطالبين باللقاحات لأطفالهم وأنفسهم، سيكون من الحكمة أن نتذكر، ولإعادة صياغة العبارة الانتخابية لبيل كلينتون في العام ١٩٩٢ والموجهة إلى جورج بوش الأب: «إنه اللقاح، أيها الأحمق!»..

لقاحات الأنفلونزا.. والتوحد عند الرضّع!

وفق حسابات علمية لا تعدّ ولا تحصى، فالأكثر خطورةً على صحة الإنسان من الإصابات المسجلة لأنفلونزا الخنازير هو المسائل الصحية الحادة التي تتضمن الشلل والأذيات الدماغية، وحتى الموت، وهي نتاج ما يضيفه صانعو اللقاحات الكبار إلى لقاحاتهم. تحتوي كل اللقاحات التجارية اليوم دون استثناء تقريباً، على مواد متنوعة تعرف باسم المواد المساعدة والتي تجعل اللقاح «فعالاً». تعدّ هذه المواد مصدر أضرار خطيرة وأحياناً مهلكة. اعتقد البعض لحين من الزمن بوجود صلة ما بين الارتفاع المباغت لحالات الإصابة بمرض التوحد بين الرضع والأطفال وبين تعميم اللقاحات المتعددة، التي تعطى اليوم للرضع منذ الساعات الأولى التي تعقب الولادة. هنالك دليلٌ واضحٌ ومفجعٌ على الصلة بين الأمرين. إن لم تتمتع ببنية قوية، فالأفضل ألاّ تتابع القراءة.

تظهر دراسةٌ حديثةٌ الصلة المباشرة بين مجموعة لقاحات الأطفال المعيارية إم إم آر (الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف) وبين أعراض تشابه التوحد لدى القردة. قدّمت العالمة المشرفة على الدراسة، الدكتورة لورا هويتسون، استنتاجات مباغتةً على هيئة ملخّص قيد النشر في اللقاء الدولي لأبحاث التوحد. كما قدّمت تلك الدراسة في مؤتمرين علميين في كلّ من لندن وسياتل في الولايات المتحدة.

قارنت الدراسة بين قردة المكاكي الملقحة وبين القردة غير الملقحة. لم يلحظ أيٌّ من العلماء المشاركين عيوباً أساسيةً تشوب الدراسة. تحتوي اللقاحات على مجموعة (إم إم آر) الشائعة. اكتشفت الدراسة زيادةً ملحوظةً في «تنشؤ النسيج المعدي المعوي» و«نسجاً ملتهبة» لدى القردة التي تلقت اللقاح. وهي أعراضٌ شائعةٌ لدى الأطفال المصابين بالتوحد النكوصي.

كما أنّ الدراسة اكتشفت تغيرات سلوكيةً ملحوظةً وتمايزات متناميةً لدى القردة التي تلقت اللقاح مقابل تلك التي لم تتلقه: «مقارنةً بالحيوانات غير المتعرضة للقاح، فإنّ نقصاناً في التطور العصبي كان واضحاً في الحيوانات المتعرضة وتجلى في ردات فعلها المتعلقة بالبقاء واختبارات تمييز الألوان ومهارات التعلم والتقليد». ذكر واضعو الدراسة أنّ «اختلافات سلوكيةً لوحظت بين الحيوانات المتعرضة والحيوانات غير المتعرضة وضمن المجموعة المتعرضة قبل تعرضها للقاح (إم إم آر) وبعده».

كان من المقرر أن تبدأ هذا العام الأبحاث التي تجري بإشراف الحكومة الأمريكية والتي صادق عليها الكونغرس، لكنّ الأموال المخصصة ألغيت في مطلع كانون الثاني بدعوى «تنازع المصالح» بسبب دعاوى المحاكم الجارية. فقد انسحب مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها، وهو مؤيدٌ دائمٌ للقاحات الأطفال، من برامج الأبحاث. المفجع في الأمر أنّ التطبيق الطبي الذي تعززه صناعةٌ دوائيةٌ شرسةٌ في إعطاء اللقاحات المتعددة للأطفال، وغالباً منذ الساعات الأولى التي تعقب الولادة، على الرغم من حقيقة أنّه ما من دراسة تتضمن كل مجموعات اللقاحات التي تقدّم عادةً للأطفال في الولايات المتحدة وبريطانيا، حوالي ثلاثين دراسة، قد اكتملت حتى الآن. أصبحت عادة تقديم اللقاحات المتعددة للأطفال حديثي الولادة واسعة الانتشار في ألمانيا وبقية بلدان الاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي. كما ذكرت التقارير على نحو ملحوظ تزايداً مفاجئاً في حالات الإصابة بالتوحد لدى الرضع والأطفال في مختلف المستشفيات الألمانية خلال العقد نفسه، وبصورة أدق أثناء الفترة التي صار فيها تقديم اللقاحات المتعددة للأطفال والرضع أمراً معتاداً.

«الثيمروزال».. آثار خطيرة للغاية

المأساوي في الأمر أنّ الوكالة الحكومية الأمريكية، المؤتمنة نظرياً على حماية الصحة العامة، إدارة الأغذية والأدوية، وكما هي الحال مع المخاطر الصحية للأطعمة المعدلة وراثياً إضافةً إلى الدليل المثير عن الصلة بين التوحد وبين المواد المساعدة المستخدمة في اللقاحات النموذجية، قد قبلت حجة شركات الأدوية الكبيرة ذات النفوذ السياسي.

تعتبر إدارة الأغذية والأدوية أنّ اللقاحات آمنة، لكن، وكما هي حال الأغذية المعدلة وراثياً، لم تجر أية دراسة على تأثيرات اللقاحات المتعددة كما هي حال مجموعات لقاحات الطفولة الشائعة التي بدأت في الولايات المتحدة في التسعينيات وانتشرت إلى بريطانيا وتعبر الآن إلى أوروبا.

روبرت كيندي، ابن المدعي العام السابق، والمحامي الناشط في إدارة حملة التعرض للزئبق (ثيمروزال) وباقي الأخطار السمية في اللقاحات، صرّح مؤخراً: «بما أنّ التوحد مرضٌ سلوكيٌّ أكثر مما هو إصابةٌ بيولوجية محددة بدقة، فالدراسات الوبائية حاسمةٌ لتحديد مسبباته، لكنّ المصدر الأوسع للبيانات الوبائية هو رابط بيانات اللقاح الآمن. السجلات الطبية الحكومية المحفوظة لمئات آلاف الأطفال الملقحين. والتي حاول قسم الخدمات الصحية والإنسانية إبعادها عن أيدي محامي الإدعاء والعلماء المستقلين. ستقدم البيانات الأولية المجموعة في الرابط، دون أي شك، دليلاً وبائياً حاسماً لفهم العلاقة بين اللقاحات وبين مرض التوحد. يتيح غياب مثل هذه الدراسات للقضاة أن يقولوا للمدعين إنهم لم يبذلوا ما يكفي من الجهود لإثبات السبب».

كان مرض التوحد مجهولاً فعلياً في الولايات المتحدة حتى العام ١٩٤٣، حين تمّ تشخيصه وتعريفه بعد أحد عشر شهراً من إضافة الثيمروزال، وهي مادةٌ مساعدةٌ أساسها الزئبق تضاف إلى لقاحات الأطفال إلى جانب شتى مركبات الألمنيوم في الولايات المتحدة. غالباً ما يستخدم الثيمروزال لوقف نمو الفطور والجراثيم في اللقاحات على الرغم من الدليل الساطع على تأثيراته الخطيرة بوصفه ذيفاناً عصبياً قوياً.

حكومة الولايات المتحدة تتستر على الجريمة

والصين تدفع الثمن!

في أعقاب دراسات مستقلة، منعت روسيا واليابان والنمسا والدانمرك والسويد وبريطانيا استخدام الثيمروزال في لقاحات الأطفال. ولم تقم ألمانيا بهذا الإجراء حتى اليوم. طوّر الذيفان في العام ١٩٣١ إيلي ليلي. أمّا في العام ١٩٩١، وعلى الرغم من الدليل الدامغ، فقد أوصى مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها التابع لحكومة الولايات المتحدة، وهو الذي غذّى الهستيريا الراهنة عن مخاطر أنفلونزا الخنازير غير المثبتة، بحقن الرضع بمجموعات اللقاح التي تحتوي مركبات زئبقية خلال ٢٤ ساعة بعد الولادة للوقاية من التهاب الكبد B، وبعد شهرين للدفتريا والكزاز والسعال الديكي.

قبل العام ١٩٨٩، تلقى الأطفال ما قبل عمر الدراسة في الولايات المتحدة أحد عشر لقاحاً. شلل الأطفال، الدفتريا والكزاز والسعال الديكي، الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف. بحلول العام ١٩٩٩، وبسبب توصيات مركز مراقبة الأمراض، بلغ عدد اللقاحات ٢٢ لقاحاً قبل المرحلة الأولى من المدرسة. بالتوازي مع الارتفاع الصاعق في لقاحات الفتية في الولايات المتحدة، وفق كيندي، ارتفعت نسبة الإصابة بالتوحد بين الأطفال. ذكرت ولاية أيوا زيادةً مقدارها ٧٠٠ بالمائة في مرض التوحد لدى الأطفال منذ التسعينيات وسويةً مع ولاية كاليفورنيا، منعت استخدام الزئبق في اللقاحات.

مع ذلك، وعلى الرغم من الأدلة، واصلت إدارة الأغذية والأدوية السماح لصانعي الدواء باستخدام الثيمروزال في العديد من الأدوية التي لا تحتاج إلى وصفة طبية، إضافةً إلى الستيروئيدات والكولاجين المستخدم للحقن. تتخلص الحكومة الأمريكية من اللقاحات المحفوظة بالثيمروزال بإرسالها إلى عدد كبير من البلدان النامية أيضاً، حيث سجل في بعضها ارتفاعٌ مفاجئٌ في معدل الإصابة بمرض التوحد!!

في الصين، حيث لم يكن المرض معروفاً قبل تقديم صانعي الدواء الأمريكيين للثيمروزال في العام ١٩٩٩، تشير تقارير صحفية لوجود ما يقارب مليوني طفل مصاب بالتوحد. تفشت حالات الإصابة بالتوحد حين حقن ما يقارب ٤٠ مليون طفل بلقاحات أساسها الثيمروزال خلال التسعينيات، مسببةً تراكماً غير مسبوق لسمّ الزئبق. فمعدل إيثيل الزئبق في اللقاح الذي يقدّم روتينياً للأطفال الذين تبلغ أعمارهم شهرين كان أكبر بـ٩٩ مرة من حد التعرض اليومي الذي تجيزه الحكومة الأمريكية. وكما هي الحال مع البيان الوبائي لمنظمة الصحة العالمية حول أنفلونزا الخنازير، امتلأت اللجنة الاستشارية للقاحات في مركز مراقبة الأمراض بعلماء وثيقي الصلة بالصناعات الدوائية. كان الدكتور سام كاتز رئيس اللجنة مستشاراً مدفوع الأجر لغالبية الشركات المنتجة للقاحات التي «أوصى بها».

الألمنيوم.. وتلف النمو العصبي

في حين لا تحتوي اللقاحات المتوافرة في الولايات المتحدة اليوم على الثيمروزال (٥٠ بالمائة من الزئبق)، لا تزال جميع اللقاحات تحتوي فعلياً على الألمنيوم، ذي الصلة بتلف النمو العصبي لدى الأطفال. ولم يحلّ الألمنيوم محلّ الثيمروزال كمادة حافظة في اللقاحات، بل كان مستخدماً دوماً فيها.

في الماضي القريب، تعرض غالبية أطفال الولايات المتحدة للألمنيوم والثيمروزال على نحو متزامن في لقاح التهاب الكبد B، ولقاح السحايا، ولقاح الدفتريا والكزاز والسعال الديكي، ولقاح المكورات الرئوية. يزيد جمع الزئبق والألمنيوم من احتمال تسبب الزئبق في أضرار للنسيج البشري.

وفق تقرير ظهر مؤخراً لمايكل واغنيتز، وهو كيميائيٌّ أمريكي، فإنّ «اللقاحات الثمانية الحالية للأطفال تحتوي على الألمنيوم بما يتراوح بين ١٢٥ و٨٥٠ ميكروغرام. تعطى هذه اللقاحات ١٧ مرة في الأشهر الثمانية عشر الأولى من الحياة، وهي زيادةٌ تقارب ستة أضعاف مقارنةً بجدول لقاحات الثمانينيات».

يضيف واغنيتز: «وفقاً للجمعية الأمريكية للتغذية عن طريق جهاز الهضم وعن طرق أخرى، القائمة على محاليل التغذية الوريدية، يتوجب ألا تتجاوز الجرعة اليومية للطفل معدل ٥ ميكروغرام من الألمنيوم لكل كيلوغرام من الوزن. أي أنّ طفلاً وزنه ٥.٥ كيلوغرام يجب ألاّ يتجاوز ما يتناوله جرعةً مقدارها ٢٥ ميكروغرام من الألمنيوم. معدل الحد الأعلى الآمن هذا مصممٌ وفق دراسة صدرت في مجلة نيو إنغلند الطبية عنوانها «سمية الألمنيوم في مرحلة تلقي الرضع محاليل التغذية الوريدية».

يحتوي لقاح التهاب الكبد B، المقدم عند الولادة، ٢٥٠ ميكروغرام من الألمنيوم. في بيانها السياسي للعام ١٩٩٦، «سمية الألمنيوم لدى الأطفال والرضع»، ذكرت الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال أنّ «الألمنيوم قد يسبب أذيات عصبية، فالذين يعانون من آفات كلوية ويراكمون معدلات من الألمنيوم في مجرى الدم تفوق ١٠٠ ميكروغرام في اللتر يكونون عرضةً للتسمم، فعتبة التسمم بالألمنيوم في مجرى الدم يجب أن تكون أقل من ١٠٠ ميكروغرام في اللتر».

معدل السمية الموجود في اللقاحات التي تعطى روتينياً لأطفال ألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي غير معروف. ربما آن أوان الكشف عن هذه المعلومات للرأي العام، وقبل أن تطلق الحكومات حملات التلقيح الشامل للقاحات غير مختبرة وضارة بناءً على تهديد غير مؤكد بتفشي أنفلونزا الخنازير.

ارتباط اللقاح بالشلل والأذيات العصبية

إذاً، ليست أنفلونزا الخنازير، أو «فيروس H1N1» المزعوم، هي التي تشكل خطراً على حياة أحبائنا وأطفالنا وأمهاتنا الحوامل. لقد قامت منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض والوقاية منها والحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام غير النزيهة بإثارة ذعرنا حرفياً، عبر المطالبة بتحديد الكميات اللازمة من السموم الجائزة «كحارس» في مواجهة مرض أكثر اعتدالاً من الزكام العادي.

التفاصيل القليلة التي تسربت بخصوص محتويات السوائل التي تقوم شركات الأدوية الرئيسية بحقنها في أوردتنا، تثبت ما سبق وقمت بكتابته منذ أول انتشار مزعوم لأنفلونزا الخنازير في جوار مزرعة لتربية الخنازير في فيرا كروز - المكسيك.

كان بيان منظمة الصحة العالمية حول حالة طوارئ صحية عالمية من المستوى السادس (سوية تفشي الأوبئة) قراراً سياسياً لا علاقة له بأي «تهديد فيروسي» مؤكد، كان لابد له أن يعمل على الأقل مع إدخال عدة مليارات من الدولارات من الأرباح المفرطة في صناديق حفنة من عمالقة تصنيع اللقاح في العالم: غلاكسوسميث كلين، وروش، ومختبرات باكستر، ونوفارتيس، وسانوفي باستور، وأشباهها.

أكثر من ذلك، فحملة التخويف الراهنة من أنفلونزا الخنازير والتي تشنها منظمة الصحة العالمية ومركز مراقبة الأمراض الحكومي الأمريكي ومعهد روبرت كوخ الألماني تظهر في الاختبار العملي أنها لا تصون الصحة العامة، بل إنها بالأحرى تعمل على جدول أعمال بعيد المدى للتحكم سياسياً بالسكان من خلال وسائل مدروسة لجعلهم مرضى وضعفاء ومشلولين جزئياً أو أكثر ضعفاً لمواجهة الأزمة الاجتماعية الواضحة التي تواجهنا جميعاً، الانهيار العالمي لنظام الدولار. لماذا إذن تقبل حكوماتٌ مسؤولةٌ من الولايات المتحدة إلى ألمانيا ومن بريطانيا إلى فرنسا مثل هذه الخديعة الصحية الواضحة؟ أبسط بحث يقوم به تلميذ مدرسة ثانوية يستخدم المصادر الرسمية لمنظمة الصحة العالمية والحكومات الأخرى، يمكن أن يظهر ذلك. إن راودك الشك، قم بتكليف أطفالك في سن الدراسة بإظهار ذلك عبر استخدام المصادر الرسمية فقط، المطبوعة أو المتوافرة على الشبكة، أنّه ما من معنى وما من موجب صحي عام لإعلان أية إجراءات خاصة ناهيك عن فرض طرح لقاحات جديدة «على وجه السرعة» غير مجربة وحقن السكان بها على نحو واسع. أخبرهم أنّ الطلاب الذين سينجزون أفضل بحث اعتماداً على المصادر الرسمية فقط سينالون مرتبة الشرف في صفهم.

تقرير بريطانيا حول الأذيات العصبية للقاح

وفق رسالة التحذير السرية المكتوبة في ٢٩ تموز ٢٠٠٩، نسخة تسربت للصحيفة البريطانية دايلي ميل، فإنّ رئيسة قسم التلقيح في وكالة الوقاية الصحية التابعة للحكومة البريطانية، البروفيسورة إليزابيث ميلر، حذّرت علماء الأعصاب البريطانيين من أنّ لقاح أنفلونزا الخنازير الذي استخدم سريعاً في برنامج تلقيح شامل في العام ١٩٧٦ في الولايات المتحدة أوقف فجأةً بسبب مخاطر تأثيراته الجانبية، المرتبطة بمتلازمة جوليان - بار، وهي عجزٌ عصبي مهلك يصيب الجملة العصبية المركزية. يهاجم المرض بطانة الأعصاب مسبباً شللاً وقصوراً تنفسياً ويمكن أن يودي بالحياة، كما يمكن أن يسبب شللاً في عضلات التنفس مؤدياً إلى الموت اختناقاً.

الرسالة التحذيرية للبروفيسورة ميلر: «اللقاحات المستخدمة لمقاومة وباء أنفلونزا الخنازير المتوقع في العام ١٩٧٦ أظهرت أنها تترافق مع الإصابة بالمتلازمة، لهذا سحبت من التداول». أجبرت الحكومة الأمريكية إثر فضيحة أنفلونزا الخنازير في العام ١٩٧٦ على دفع ملايين الدولارات كتعويضات لضحايا متلازمة جوليان - بار الذين أخذوا اللقاح.

تخطط الحكومة البريطانية لحقن ١٣ مليون مواطن بريطاني ابتداءً من تشرين الأول بلقاحات أنفلونزا الخنازير غير المختبرة فعلياً. وقد طلب من وحدة مراقبة الأمراض العصبية البريطانية، وهي جزءٌ من الجمعية البريطانية لعلماء الأعصاب، رصد أية إصابات بمتلازمة جوليان - بار حين طرح اللقاح. أبلغ أحد أشهر علماء الأعصاب الصحافة على نحو غير رسمي: «لن أعرّض نفسي لوخزة اللقاح بسبب خطر الإصابة بالمتلازمة».

أرسلت رسالة ميلر على نحو غير مباشر إلى ٦٠٠ عالم أعصاب بريطاني في ٢٩ تموز ٢٠٠٩، إشارةً إلى خشية أعلى المستويات من إمكانية أن يتسبب اللقاح بمضاعفات خطيرة. تلاحظ الرسالة، بالإشارة إلى عملية تلقيح مماثلة جرت في الولايات المتحدة في العام ١٩٧٦، أنّ «عدد الذين لقوا حتفهم بسبب اللقاح كان أكبر من عدد الذين توفوا نتيجة إصابتهم بأنفلونزا الخنازير، كما اكتشفت ٥٠٠ إصابة بمتلازمة جوليان - بار، إذ تزيد اللقاحات مخاطر الإصابة بالمتلازمة بنسبة ٨٠٠ بالمائة. سحب اللقاح الأمريكي بعد عشرة أسابيع حين أكد العلماء الأمريكيون الصلة بين اللقاح وبين الإصابة بالمتلازمة. أكرهت الحكومة الأمريكية حينها على دفع تعويضات بملايين الدولارات للمصابين. وقد ذكر أنه خلال أيام، رصدت أعراض المتلازمة بين الذين تعرضوا للتلقيح وقد توفي ٢٥ شخصاً بسبب القصور التنفسي بعد شلل حاد. شخصٌ من كل ٨٠ ألف شخص تعرض للإصابة، مقابل شخص واحد بسبب أنفلونزا الخنازير.

• على الرغم من الأدلة الدامغة على آثار «الثيمروزال» الخطيرة على الصحة العامة، يستمر صانعو الدواء باستخدامه في العديد من الأدوية واللقاحات بتواطؤ من منظمة الصحة العالمية والدوائر الصحية الأمريكية.

• تتخلص الحكومة الأمريكية من اللقاحات المحفوظة بالثيمروزال بإرسالها إلى عدد كبير من البلدان النامية أيضاً، حيث سجل في بعضها ارتفاعٌ مفاجئٌ في معدل الإصابة بمرض التوحد والشلل والأذيات العصبية!!

مسألة التراث.. وإشكالية اختزاله في الإسلام

◄ نجوان عيسى

يعتبر الخلاف حول منهج البحث فيما يخص موضوعة التراث في بلادنا، أو ما صار يعرف بمسألة التراث، من أكثر المواضيع التي أثارت نقاشاً واسعاً بين العديد من المفكرين والمثقفين العرب. والغالب أن ميدان البحث في هذه الإشكالية، كان النصوص الدينية، وما يرتبط بها ويتفرع عنها، حتى قيل إن أغلب الباحثين العرب بمن فيهم أكثرهم علمية، يختزلون تراث العرب كله في الدين الإسلامي، ويتجاهلون ما تبقى من تراث غير إسلامي.

ويحمل هذا القول اتهاماً للمفكرين العرب، الذين خاضوا في مسألة التراث، ودفع بعضهم حياته ثمناً لذلك، بأنهم ساهموا في تعميق المشكلة وتعقيدها، وساهموا في اختزال التراث كله في الدين الإسلامي. والحقيقة أن هذا الاتهام ليس في محله مطلقاً، لأن الصحيح أن اختزال التراث في الإسلام كان سبباً في اتجاه هؤلاء المفكرين إلى دراسة التراث الإسلامي، وليس العكس.

فيمكن القول إن خصوصية مسألة التراث عندنا، تنبع من عاملين أساسيين. الأول يتمثل في حقيقة أن الإسلام تمكن بعد انطلاقه من جزيرة العرب، وبسبب شمول نصوصه لأحكام ومبادئ تنظم أغلب مناحي الحياة، من استيعاب معظم التراث الإنساني السابق عليه، وإعادة إنتاجه بصيغة إسلامية فريدة، بعد إخضاعه للتحليل والتأويل. ونتج عن تلاقح مبادئ الدين الإسلامي، مع تراث المجتمعات التي دخلها الإسلام، عشرات البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعشرات الأنساق الفكرية، التي كانت مرتبطة بالإسلام ارتباطاً عضوياً، والتي شكلت بمجموعها أغلب التراث العربي، وأغلب بناه الموروثة التي لا يزال قسم منها حياً، ومؤثراً في أنماط التفكير العربية المعاصرة. وأما العامل الثاني فيتمثل في هالة القداسة المفروضة على كل ما يرتبط بالإسلام من بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان، رسم الحدود الفاصلة بين ما يجب التعامل معه بوصفه إنجازاً إنسانياً خاضعاً للنقد والتحليل، وبين النصوص الدينية المقدسة.

ومع بداية ما سمي بعصر النهضة العربية في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وبنتيجة التغيرات الكبرى التي طالت المجتمع العربي مع انهيار الخلافة العثمانية، واحتكاك المثقفين العرب مع الغرب؛ وجد «مفكرو النهضة» أنفسهم في مواجهة مفاهيم العلمنة والدولة والقوانين المدنية والدستورية، التي كان العرب بعيدين عنها بفعل هيمنة الإقطاعية العسكرية الحاكمة في الدولة العثمانية، كما وجدوا أنفسهم في مواجهة ضرورة حسم الموقف من الماضي كشرط لبناء الحاضر والانطلاق نحو المستقبل، وهو ما طرح تارة تحت عنوان إعادة النظر في التراث، وتارة تحت عنوان إحياء التراث، وغيرها من العناوين. وبدأت قضية حسم الموقف من الماضي تصبح أكثر تعقيداً، عندما تأرجحت بين الرافضين لكل التراث الإسلامي، تحت شعارات العلمنة وفصل الدين عن السياسة، وبين المتقوقعين الذين تحصنوا خلف قداسة النصوص الدينية، وعادوا إلى كتب التاريخ والفقه الإسلامي للبحث عن حلول جاهزة، لإشكاليات وتحديات راهنة لم يكن لها وجود يوم أنتج أسلافنا ذلك التراث الإنساني العظيم.

وبتأثير من العاملين السابق ذكرهما، وأعني هيمنة الإسلام على أغلب مناحي الحياة العربية لما يزيد عن ألف عام، وتقديس كل ما يتصل بالإسلام، حتى ضاعت الحدود بين التراث الإنساني، والنصوص المقدسة، أصبح مطلب تجاوز الإسلام للوصول إلى العلمنة، يعني تجاوز التراث وإقصاءه، وأصبح مطلب التمسك بالإسلام كحل للأزمات المعاصرة يعني العودة إلى التراث، والتمسك به بوصفه هوية، وطريق خلاص. وهكذا استقر في وعي الكثيرين، اختزال التراث في الإسلام، وصار مصطلح العودة إلى التراث في حد ذاته يعني في الوعي العربي، العودة إلى الدين الإسلامي.

وبالنتيجة، فإن جوهر المشكلة يكمن في التعامل مع ذلك الجزء من التراث، الذي يرتبط بالدين الإسلامي، وهذا ما دفع العديد من المفكرين إلى التصدي لهذه الإشكالية، مركزين بحثهم على التاريخ الإسلامي، والنصوص الدينية، والنصوص التي أنتجت لاحقاً بناء على النصوص الدينية، في محاولة لإضفاء العقلانية على البحث الفكري في التراث الإسلامي، وإعادة وضعه في سياقه التاريخي الصحيح، بهدف الوصول إلى «استيعاب التراث بشكل جديد» على حد تعبير الشهيد حسين مروة، في مقدمة كتابه النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية.

إن القول بأن هؤلاء الباحثين يختزلون التراث في الإسلام، قول غير صحيح، لأن الحقيقة، أن مشكلة التراث لدينا تتركز في فهم التراث الإسلامي دون سواه، ولذلك كان طبيعياً أن يتركز البحث على التراث الإسلامي عند محاولة التصدي لهذه المسألة. وإذا كان النقاش الفكري المعمد بالدم، حول الموقف من التراث، قد ساهم في تكريس اختزال التراث في الإسلام عند البعض، فإن هذا ناتج عن الخطأ المنهجي في التعامل مع مسألة التراث، تلك المسألة الملحة، التي لا تلوح بوادر حلول فكرية لها في المدى المنظور. ■■



اللوحة للفنان: فاتح الدرس

ربما..!

عراق محمد مظلوم

يقودنا ما حدث في العراق إلى السؤال عن نص شعريّ يخصّ بلاد ما بين النهرين على غرار الملحمة الفلسطينية التي كتبها محمود درويش باقتدار، حيث استطاع تثبيت مأساة الإنسان الفلسطينيّ غير المدونة في التاريخ الرسمي. يأتي هذا السؤال عن قصيدة العراق في عصر الاحتلال الأمريكي ليفحص: هل جاء من يكمّل تراجيديا العراق التي كان السياب آخر من انهمك فيها، حيث وصل إلى ذروة الإبداع الشعري في ملحمته الخالدة «أنشودة المطر» والتي عُدّت القصيدة العربية الأبرز في القرن العشرين. لكن غياب السيّاب واستمرار المأساة هو ما يجعلنا نتساءل، ذلك أن ما حدث على أرض الرافدين في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وصولاً إلى وقتنا الراهن الذي أعادنا فيه اليانكي الأمريكي إلى عصور الكولونيالية القديمة - بالتجاور أيضاً مع عملية الإبادة الشاملة التي تجري على أرض فلسطين - يضع الشعر في المجابهة التي كان يخوضها دائماً لتثبيت الفكرة المحورية التي قال بها غرامشي: «صحيح أن المنتصر هو من يكتب التاريخ ولكن من يكتب الحكاية؟».

في غمار هذا السؤال تبرز تجربة الشاعر العراقي محمد مظلوم بوصفها قصيدة توازي مأساة العراق المعاصر، عراق ما بعد السيّاب، وعلى وجه الخصوص في عمله الشعري «أندلس لبغداد» القصيدة التي اتخذت شكل الديوان، وكذلك في «اسكندر البرابرة» المجموعة التي تتخذ قصائدها شكل ملاحم موجزة ..ما يميز تجربة هذا الشاعر العراقي أنها مدموغة بميزة البحث، البحث في الشعر والتاريخ، ففي السمة الأولى تتجاور الأشكال الشعرية لديه: عموداً وتفعيلة وقصيدة نثر.. كي تتحاور طالما أن شغله الأساسي غير معني بنمطيتها بل بالجوهر المعبَّر عنه. أما التاريخ فليس سوى خامة يُعنى الشاعر بمداولتها على نحو ما، لكن التاريخ عبر هذه المداولة ليس منتهياً أو جاهزاً أو آخذاً شَكلاً واحداً، بل هو كينونة تنطوي على تجربة إنسانية تجعل من جميع ما يرد في الفهارس الزمنية، وبطون الكتب مادة حيوية تشكل تاريخ الإنسان وسيرته المتصلة.

في هذا السَفَر المضني يذهب شعر مظلوم صوب منابعه الأولى عبر تراث كبير من الشعر العربي، بل وصوب منابع شعر من هذا النوع في العالم «ملحمة جلجامش»، «الإلياذة»، «الأوديسة»... إلخ، وذلك من أجل استعادة الغنائية الكونية الصافية، وهي التي صارت اليوم في عداد المفقودات، وذلك في حاضن ثقافي يعصرن الأدوات والمعضلات، ويدعو الجميع إلى مائدة واحدة، فيحضر هوميروس الأعمى وكافكا في ولوركا وإيلوار والحبوبي..

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

إشكالية الجسد في الفكر والثقافة

◄ جهاد أبو غياضة

إن موضوع الجسد موضوعٌ شائك، فيه من التشعب والتعقيد الكثير مما ناقشه المجتمع والسياسة وعادات الناس، حتى أن العقائد والطقوس الدينية خاضت في غماره شكلاً وتعبيراً حركياً. وهو كذلك موضوع كثيراً ما أغرى الباحثين في سعيهم للحرية في أحد أشكالها وهو حرية الجسد. فالموضوع أخلاقياً ممنوع الكلام فيه، لكون فكرة الجسد مرتبطة بالمحرمات كالمرأة والجنس، وهو ما يقلل من قيمة الجسد وقيمة من يتكلم عنه.

الجسد مفهوم قديم يعود تناوله إلى الأساطير من حيث الفرق بين الجسد والجسم والبدن والجرم، فالفكر اليوناني وفكر القرون الوسطى ولاسيما الأديان، شطرت الإنسان إلى مكونين روح وجسد، للأول الخلود وللثاني الزوال، وهو ما أضعف من قيمة الحديث عن الجسد. ومن مفارقات ذلك الزمن الاحتفاء الكبير بالجسد، وبالمقابل ظهور رؤية استهلاكية له انعكست في نظام الرق والجواري. ومع تطور الحياة استطاعت العلوم الحديثة البحث والاشتغال بالجسد ومعرفة قوانينه، وبذلك أصبح مفهوم الجسد هو المفهوم المركزي في عصرنا الحالي، وأيضا لعبت الحركة النسوية دوراً هاماً في تقديم وعي جديد لمفهوم الجسد. كذلك كان للفن والأدب والشعر الفضل الكبير في إيلائه أهمية أكبر، فالثقافة العربية تربط مفهوم الجسد بجسد المرأة، ومعايير الحلال والحرام، والعورات وسترها وكشفها، والخوف والحيطة فضلاً عن المتعة والفتنة، ناهيك عن كون الخطاب الثقافي العربي يشوبه الخلل الكبير ليس في فهم الجسد فقط، بل بالمفاهيم المرافقة لوجوده وكينونته كالهوية والموطن.

أما الخطاب الفكري فتاريخياً وقع في أسر منظومة الأخلاق خلال بحثه في موضوع الجسد، وهذا خطأ، لأن الجسد بريءٌ بالأصل من القيم الأخلاقية فلا هو مقدس ولا مدنس، لكن القيم الأخلاقية هي التي ألصقت به، وهذا يعود إلى طبيعة المجتمع والثقافة الذكورية السائدة. الجسد وجد قبل منظومة القيم الأخلاقية التي وضعته في أسر هذه الثنائية القاتلة، وهو ما قاد لنظرة مغتربة عن الجسد، أدت لظهور تعنيف الجسد ولاسيما المرأة التي من الخلل صارت تنادي باللطف والكرامة والحرية الجسدية، فهل الجسد منفصل عن الإنسان؟ إذ لا حرية للجسد بينما هناك انتهاك لحرية الإنسان، فالجسد هو حاس ومحسوس، وهو موجود في العالم بشكل تواصلي حيث إن الجسد الذاتي لا يحيا دون التواصل مع جسد الآخرين، فله مشاعره الجسدية الخاصة المنجذبة إلى أجساد الآخرين فيما يسمى بالتواصل الجسدي، ومن هنا كان الجسد واللغة متكاملين فما تخفيه اللغة يظهره الجسد، وإذا كانت اللغة أداة إخفاء وتحايل فالجسد أداة تصريح وإعلان عن المسكوت.

أما عندنا كعرب، فلطالما تعاملت الذهنية العربية مع الجسد بوصفه أداة لذة أو مجرد مادة، وهو تعامل ينفي بأن الإنسان يوجد بداية كجسد قبل أن يوجد تفاعلاً حضورياً، وفهم الجسد ينطلق من الإنسان ككيان واحد مجسد موجود، طبيعي مادي وروحي، فالجوع والفقر و العمل الشاق يؤثر على الجسد، إذ ليس هناك جسد منفصل أو إنسان منفصل بل هناك إنسان له جسد.

إن دراسة موضوع الجسد غير ممكنة دون دراسة موضوع الإنسان، فالجسد موضوع يتسم بطابع وجودي وأخلاقي وجمالي وفلسفي، ولابد من إن نعيد له الاعتبار ولوحدته الضائعة انطلاقاً من مبادئ اللطف والكرامة والحرية كثوابت أساسية لا تتغير بتغير الظروف والأزمنة، ولذلك لابد من التخلص من أنواع العنف ضده سواء أكان رمزياً، أو مادياً، ولاسيما في أوقات الحروب والاحتلال.

Jihad-ag@hotmail.com



اللوحة للفنان: فاتح الدرس

ركن الوراقين

قضايا بيئية



يقدم الباحث السوري طه الزوزو مجموعة من محاضرات كان ألقاها في مناسبات مختلفة ضمن كتاب حمل عنوان «قضايا بيئية». تتوزع المحاضرات بين مجموعة من العناوين تتناول «البيئة البحرية في الساحل السوري»، «الشجر والطير والإنسان»، «الضجيج آفة العصر»، «تلوث بيئة حوض المتوسط»..

يحفل الكتاب بالكثير من المعلومات والحقائق المؤلمة عن الهلاك المحيق بالشجر والطير والسمك والهواء والماء والبشر.. يقول عبد القادر هلال في مقدمة الكتاب: «هل تتحقق الجدلية الخطيرة التي تجعل من الإنسان الذي عمّر كوكب الأرض سبباً في خرابه، وتجعل العقل البشري الذي يحث الخطى في حل مجاهيل الكون بكفاءة مذهلة عاجزاً أن يعي ويتدارك ما يتبدّى أمام ناظريه من مظاهر تردي أسباب الحياة؟؟».

الحرفة الشامية والتراث الشعبي الشفاهي



في كتابه الصادر عن «الهيئة العامة السورية للكتاب» يقدم لنا محمد خالد رمضان بحثاً في ماهية الحرفة الشامية وكيفية نشوئها، والتطور التاريخي الذي رافقها، وارتباطها بالتراث الشعبي الشفاهي، وما هي جزئيات هذا التراث من أغنية شعبية ومثل وتشبيه واصطلاح وكناية، وتحليل دلالات النقوش والزخارف في بعض الحرف وصلتها بالأسطورة والتاريخ. كل هذا من خلال تحليل ثلاثين حرفة من الحرف الشامية المعروفة، وهذا الكتاب هو الجزء الأول من ثلاثة أجزاء حول هذه القضية.

يذكر أن محمد خالد رمضان من مواليد مدينة الزبداني عام ١٩٣٨، نشر العديد من الدواوين الشعرية والمجموعات القصصية والبحوث المكرسة لدراسة التراث الشعبي، وهو عضو في اتحاد الكتاب العرب منذ عام ١٩٧٣. ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/10/21) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

ريم كيلاني: إسرائيل تسرق ثقافتنا

◄ حوار: رائد وحش

الحفلات المتفرقة التي أحيتها الفنانة الفلسطينية ريم كيلاني في السنوات الأخيرة كانت بمثابة مفاجأة للجمهور السوري، فريم لم تغنِ وحسب، بل رقصت وعزفت. هكذا هي دائماً ما تشعل القلوب بأغانيها الفلسطينية الشعبية التي تعيد توليف كلماتها، وتأليف موسيقاها، في خليط فريد من نوعه، لكن الإحساس بالاستهجان سرعان ما يزول حين نعرف أن هذه المرأة الفلسطينية الأم والأب التي ولدت في مانشستر ونشأت وتعلمت في الكويت، ثم أقامت في بريطانيا منذ عشرين سنة، لن تكون إلا نتاجاً لهذا الخليط. وعن هذه الصيغة الغنائية تقول لـ«قاسيون»: «هذه الصيغة هي التي وجدتني ولست أنا من وجدتها، بحكم أني تعلمتُ العربية والانكليزية في الوقت نفسه. ثم إن طريقي الشخصي جعلني أتعرف على العوالم الغنائية لكل من هاتين اللغتين، ومن الطبيعي أن أدمج الجاز مع التراث الشعبي الفلسطيني».

تأخرت ريم كثيراً في إصدار مجموعتها الأولى «الغزلان النافرة» التي لم تصدر حتى ٢٠٠٦، بعد عشرين سنة من الشغل والكدّ: «تأخرت لأني آخذ وقتي في جمع الأغاني وفي التدريب عليها وتوزيعها ثم أقدمها في حفلات ومهرجانات، وعندما أشعر أن الفكرة تخمرت أسجلها، والسبب الآخر هو العائق المادي فأنا فنانة مستقلة، لا توجد لدي شركة تسجيل لا هنا ولا في الغرب، وليس لدي أي دعم لا سياسي أو فني أو تجاري، لذا أنا مضطرة للعمل في الترجمة بالإذاعة لأجمع تكاليف عملي». وكذلك هي تعاني من عدم وجود تعاون من الفنانين العرب المغتربين وذلك «لأن تفكير أغلبهم منصب على كم سيُدفع لهم».

لكن ماذا عن المادة الخام لهذه الأغاني؟ بمعنى كيف كان لها أن تجمع كل هذا القدر وهي تعيش خارج بلادها، في حين أن هناك مؤسسات فلسطينية تعمل على توثيق الذاكرة والتراث الشعبيين ولا تستطيع الوصول إلى ما لدى كيلاني؟! تجيب: «منذ طفولتي وأنا أسمع عمتي وهي تغني الـ«فراكيات» (أغاني الفراق) ومع أن اللحن لم يكن مهماً كنت أشعر بإغراء الصوت والكلمات. من جهة ثانية قمتُ ببحث ميداني في المخيمات، والتقيت بالكثير من الأمهات الفلسطينيات اللواتي أعطينني الكثير من أغانيهن الحزينة التي يغنينها في الأعراس». وقد جاء عنوان أسطوانة «الغزلان النافرة» من لقاء ريم بامرأة فلسطينية في أحد المخيمات، وقد غنت لها تلك المرأة مقطعاً غنائياً قديماً لأنه يتضمن اسمها، لاحقاً سيتحوّل المقطع إياه إلى مطلع للأغنية التي ستستلهم منها عنوانها. يقول المقطع: «آه يا ريم الغزلان/ ياللي عالسفر ناوي».

ريم كيلاني مأخوذة بالأم الفلسطينية التي تجمع بين الأسى والفرح، ولهذا كان ألبومها «الغزلان النافرة» مهدى «إلى الأمهات الكبيرات اللواتي علمنني الغناء». أما ألحان هذه الأغاني فإما أن تعيد توزيعها أو أن تلحنها من جديد.

تأسف المغنية لحال الفنانين العرب الذين يشتغلون بطريقة ترضي دعوات مهرجانات «موسيقا العالم»، وفي الوقت نفسه تأسف لغياب اهتمام العرب والفلسطينيين بموسيقييهم على العكس من الحكومة الإسرائيلية: «الإسرائيليون ممتازون مع فنانيهم وهذا يؤذينا، لأن منظمي المهرجانات باتوا يقلصون من العرب ليقلصوا التكاليف، بينما تحفظ الحكومة الإسرائيلية مقاعد فنانيها». الأنكى أنه فوق هذا كله «كل ما هو عربي صار إسرائيلياً» تقول ريم، ثم تتحدّث عن السرقات الإسرائيلية الموصوفة للتراث العربي عموماً، والفلسطيني خصوصاً: «عندما تحضر مباراة في إسرائيل تجد الجمهور يشجع فريقه بالدلعونة، لحن الدلعونة يضعون له كلمات عبرية، وكأنه صار لهم. هناك أغنية فلسطينية معروفة تقول كلماتها: «يامريومة بالهدّومة/ سبع هدوم مفصلات» أخذوا لحنها ووضعوا له كلمات عبرية. الدبكة أيضاً سموها «دبكوت».. أنا لا أكره الآخر. هناك تراث يهودي بالتأكيد، فاليهود كانوا من أهم الموسيقيين في العراق لكن أن يصبح لإسرائيل تراث منذ ستين سنة فقط فهذا لا، وألف لا».

ستقدّم ريم كيلاني مشروعها الجديد قريباً، وهو نتاج سبع سنوات من العمل على تراث سيد درويش الذي تريد تقديمه من منظور شامي، من خلال العمل عليه موسيقياً بروح بلاد الشام، خاصة وأن سيد درويش عاش ردحاً من حياته في «برّ الشام». المشروع الجاهز هو الآخر بحاجة إلى تمويل، لكن كيلاني ستغامر.

لاشك أن مشروع ريم كيلاني الغنائي والموسيقي الوطني ذو أهمية عالية، ولكن ما يعززه ويمده بالدعم هو ظهورها الشخصي، وقوة حضورها على المسرح، بوصفها صورة مكثفة لنساء فلسطين.. وهي الصورة التي تعتبرها الإنجاز الأهم. ■



بين قوسين



ولكن هل يعرف السوري بلاده؟

◄ خليل صويلح

صديقي الذي تجاوز الستين من عمره، زار منطقة الجزيرة السورية أخيراً، وعاد مدهوشاً بمشاهدات لم يتوقعها عن خريطة مجهولة ومهملة. هكذا تشجّع وقطع نحو ألف كيلو متر كي يتعرّف على هذه الأرض التي تُنتج القمح والقطن والبترول، و...الكباب طبعاً. زار صديقي خلال جولته قرى ومناطق ومدناً، والتقى شعراء يكتبون بحماسة آلامهم وحيواتهم المضطربة. لن أسترسل في وصف وقائع الرحلة كما رواها لي، لكنني بصراحة أحس بالأسى، لواقع يتكرر على الدوام: السوري لا يعرف خريطة بلاده كاملة. شباب جامعيون لا يعرفون أبعد من مدينة تدمر، فهم زاروها في رحلة لا تتجاوز ساعات محدودة، والتقطوا صوراً تذكارية بين أقواسها القديمة، ثم عادوا قبل الغروب. لا أحد يفكر بزيارة مدينة «ماري» على كتف الفرات، أو «إيبلا» التي يأتيها السواح من جغرافيات أوربية بعيدة، ثم من يعرف حضارة «تل حلف» في أقصى الشمال السوري. حسناً، هذه أماكن بعيدة، ولكن ماذا بخصوص «أوغاريت» من يزورها كي يتعرف عن كثب على أرض أول أبجدية في العالم؟ نذهب إلى اللاذقية كي نتمتع بمنظر البحر، لكننا لن نغامر بسهولة في قطع مسافة عدة كيلومترات للذهاب إلى أوغاريت. بالطبع فإن الشعب السوري لم يتدرب على ما يسمى «السياحة الثقافية»، لغياب هذه العبارة عن المناهج الدراسية، وعن اهتمامات وزارة السياحة. أبناء الجنوب السوري لا يعرفون معالم وقيم وتقاليد الشمال، والعكس صحيح.

الجزيرة السورية ليست فقط عاصفة من العجاج المتواصل، وليست مكاناً للجفاف الحكومي والرباني، وليست صحراء قاحلة، إنها جغرافية مهملة تحتاج إلى من يعتني بما تبقى من حياة في قراها الطينية، ومدنها المتناثرة، و«خابورها» الذي صار مجرد ذكرى. تعالوا نتعرف على سورية بحواسنا الخمس، وليس عن طريق مواضيع الإنشاء البليدة. التلفزيون نفسه اكتفى ببرامج فولكلورية في رسم ملامح البلاد، وكأن المسألة تتعلق بحجارة صنعها الأجداد على شكل قلاع وحصون ومعالم أثرية. لنتعرف على سورية اليوم من أقصى قرية في الجزيرة السورية إلى أبعد قرية في الساحل السوري، ولنكفّ عن الدهشة، ونحن نتلمس متأخرين بيئات متجاورة لا نعرف جيداً جوهر عاداتها وتقاليدها. تعالوا نتفق على أن دمشق، ليست سورية كلها، وننظر بعمق إلى خريطة البلاد كلها، كما لو كانت أيقونة.

Khalil.s@scs-net.org

مهرجان شبابلك الثقافي

أقيم في الفترة الواقعة بين ١٨ – ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٩ مهرجان شبابلك الثقافي الثاني، تحت عنوان «الثقافة بهوية الشباب السوري». وقد أقيمت فعاليات المهرجان في «قاعة الدراما في دار الأسد للثقافة والفنون». تضمن المهرجان مسرحية بعنوان «ميلو دراما» تمثيل وإخراج محمد وأحمد ملص، وندوة مسرحية بعنوان «المسرح في سورية بين الظاهرة والاحتراف» أدارها الفنان نضال سيجري بمشاركة الفنانين غسان مسعود وعبد المنعم عمايري ومي سكاف ورغدة شعراني، وأمسية شعرية للشعراء خضر الآغا وعلي سفر ووائل سعد الدين وهشام بديوي وعمر سليمان وقمر الجاسم.

كما كانت هناك ندوة بعنوان «الشباب في الدراما السورية»، إضافة إلى عروض سينمائية للأفلام القصيرة شارك فيها كل من: «٨ ملم» لعمرو علي، و«ماذا لو» لبسام الإمام، و«ثواني» لأسامة الحفيري، و«عواطف مؤقتة» لأيمن الشريف، و«شرشف» لأيهم سليمان، و«غرفة رقم صفر» لأحمد باشا ومسعد أسعد وعلي الشيخ خضر، و«أنا سوري» لعبد الرحمن التقي، و«عمل» لجاسم محمد.

كما كانت هناك فعالية خاصة بأفلام الكرتون تضمنت: «حالة عامة» لنارت القاس، و«حالة إيقاع» لداني شحفة، و«تموجات قلب» لبهراء حجازي، و«مجرد سؤال» لمحمد الصاحب، و«طريق محجوب» لعبد الوارث اللحام، و«الجنون الأسخ» لباسل عبيد، و«حلم قصير» لسلام الحسن، و«أفكار صامتة» لوارف أبو قبع وأنطوان عنتابي، و«صائد النجوم» لإياس جعفر، و«تماس حضاري» لسامر الروماني وعصام داوود ومرهف يوسف، و«اللعبة» للانا باني، و«دمشق عاصمة الياسمين» لعبد الله دسوقي.

كما أحيت فرقة «مرمر» أمسية موسيقية غنائية كانت المفاجأة فيها تقديم الفنان سيف الدين سبيعي كمغنٍّ إلى جانب العازفين منذر كبة وعمران العاصمي وخالد عمران وناصر حمدي وسيمون مريش.



فرقة «باب» المسرحية في باكورة أعمالها..

«الجمعية الأدبية»: حضرت كل العناصر.. وغاب النص!

◄ جهاد أسعد محمد

كان يمكن لفرقة «باب» المسرحية العتيدة أن تجعل من عرضها الجماهيري الأول «الجمعية الأدبية»، مناسبة حقيقية لانطلاقة مميزة وواعدة، ولتقديم نفسها -عبر باكورة أعمالها- بصورة أكثر تناسباً مع إمكاناتها المكنونة فعدا الفرصة الضائعة في إعداد جيد لنص قابل للتوطين ليس من حيث الشكل فقط، وإنما من حيث المضمون، وهو ما افتقدته المسرحية بصورة مثيرة للغرابة، كانت كل المكونات الأساسية حاضرة بتميز لافت: المخرج والممثلين والفنيين والمساعدات السمعية والبصرية

«الجمعية الأدبية» مسرحية ساخرة للأديب الغاني هنري أوفوري، ترصد بعض المظاهر الذاتية لنماذج مختلفة من الشرائح المتوسطة، تجمع بينها جملة من الاهتراءات النفسية والقيمية التي تتوارى خلف لغة وأثواب مخادعة لاختلاق تمايز واه عن الآخرين/ العاديين، فيكشف عريها ويفضح هشاشتها بطريقة ساخرة بعيدة عن التشفّي أو الإدانة المباشرة. فالنص يتحدث عن مجموعة من المتعلمين الذين جمعتهم ظروف العمل في منطقة نائية، ما يدفعهم لتشكيل جمعية أدبية تنحصر عضويتها في فئات محددة من الناس كبعض المدراء والموظفين والمعلمين... لكن هذه الجمعية لا تلبث أن تضمحل وتأخذ بالتلاشي بعد أن يهجرها معظم أعضائها نتيجة غوصها في الترهات والنزاعات الشخصية، ولافتقادها للحيوية والتجدد والجدية والترابط الإنساني العميق بين أفرادها، لتقتصر في النهاية على عدد محدود يتجاوز بالكاد أصابع اليد الواحدة.

النص في تكوينه، مرن ومفتوح للتأويل والتضمين والتوطين، ولعل هذا ما يقف خلف انتشاره والاستمرار في تناوله على الخشبات عالمياً، ولا شك أن استعارته ليمثل حالة فرضتها طبيعة التطور الاقتصادية والتنموية السورية هو أمر موفق إلى حد كبير، وكان بإمكانِ الأستاذ عبد الله الكفري الذي أعده للعرض محلياً باللهجة الدارجة، أن يحمله ما يشاءٍ من المضامين ذات الخصوصية السورية، وتحديداً المظاهر الراهنة الناشزة كالفساد المالي والإداري والبيروقراطية والمحسوبيات والنقل التعسفي والفراغ الثقافي ومحاذير العمل الجماعي...إلخ. وهذا لم يحدث إلا قليلاً، ولم يتعدّ في النهاية الإطار الشكلي، عبر اقتصار محاولات التوطين على استعمال اللهجة المحكية واستعارة لغة العامة الجريئة (النكات البذيئة، التلاعب بالألفاظ، السباب والشتائم...)..ما يخلق أسئلة كبرى عن جدوى تناول هذا النص بالذات؟.

فبين الشخصيات هناك المدير العام (رئيس الجمعية)، والمحاسب، والمعلم... وكل منهم لديه من الضحالة المعرفية والارتباك النفسي والهشاشة القيمية ما يكفي لاعتماده كنموذج ناضج لإبراز إحد المظاهر السلبية في المجتمع السوري في هذه المرحلة، ولكن هذا لم يحدث رغم أنه متاح ولو بالحدود التي نعرفها جميعاً، ولا نطالب أحداً بالخوض أبعد مما تسمح بها.

ضعف الإعداد المسرحي للنص، فوّت على المخرج الطموح، وربما الواعد، رأفت الزاقوت فرصة كان يمكن أن تكون أفضل وأعمق لإثبات مقدرته على إدارة عملية تراسل مكتملة بين الضوء والعتمة، بين الممثل والجمهور، ومع ذلك بدا أنه يمتلك أدواته بشكل جيد، وأن لديه حساسية عالية لترصد مدى فعالية هذه الأدوات، وقد تجلى ذلك من خلال دقة إيقاع العرض، والحلول غير المعقدة التي قدمها على مستوى الديكور والإضاءة وضبط حركة الممثلين وأصواتهم.. وما ينطبق على الزاقوت ينطبق على الممثلين، الذين حافظوا بمجملهم طوال ساعة كاملة من العرض على مستوى عال من العطاء، وقدّموا مجموعة مختلفة من المناخات النفسية والأنماط الحركية المتباينة، وأبدوا انضباطاً جيداً بما تمرنوا عليه، رغم أن طبيعة الشخصيات تسمح، بل وتغري، باللجوء إلى المبالغة والاصطناع والتهريج.

mjihad@kassioun.org



بطاقة العمل:

إخراج: رأفت الزاقوت، تأليف: هنري أوفوري، إعداد ودرماتورجيا: عبدالله الكفري، تمثيل: أحمد ملص- حسام جليلاتي- حسام سكاف- رازميك ديراريان- محمد ملص- وئام اسماعيل، ديكور: زكريا الطيان، الإعداد الموسيقي والمؤثرات: أحمد الأشرم، تصميم البوستر والبروشور: سلام الحسن..